



ممدوح اسباق محمد حماد
المحامى
بالاستئناف العالى ومجلس الدولة

الإسكندرية - العامة - أول طريق الكهج الموارى للسكة الجديد

ت.مكتب ٠٣/٤٤٨٣٤٦٧ موبايل ٠١٢/١٠٤٩٤٧٧

المواعيد من الساعة ٦-٩ صيفا . من الساعة ٥-٨ شتاء

الجزء الثاني

الظاهرة والمواجهة

تحرير
هانى عياد

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
قسم التنمية الثقافية
منتدى حوار الثقافات

الإرهاب ... الظاهرة والمواجهة

د. ق. صفوت البياضي

د. عماد جـاد

محمد سيد أحمد

د. وحيد عبد المجيد

د. حسن نافعة

ضياء رشوان

أبو العلا ماضي

المحرر
هاني عباد

الكتاب : الإرهاب.. الظاهرة والمواجهة
المحرر : هاني عياد
صدر عن : منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية
رقم الإيداع : ٢٠٠٦ / ١٥٨٩٠
الطبعة : الأولى ٢٠٠٦
جمع وطبع : مطبعة سيورس
تصميم الفـلاـفـا : شيرين نبيل
ت: ٦٢٢١٤٢٥ / ٦
الإرهاب .. الظاهرة والمواجهة / حسن نافعة... (وآخ)؛ تحرير هاني عياد. - ط ١. - [القاهرة] : الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية ، قسم التنمية الثقافية ، منتدى حوار الثقافات ، ٢٠٠٦ .
١١٦ ص ؛ ٢٠ سم.
١- الإرهاب - مصر

٣٦٤،١٣١

حقوق الطبع محفوظة للمنتدى، وله وحده حق إعادة الطبع، ولا يجوز إعادة نشر أو طبع أي جزء من الكتاب بدون إذن كتابي.

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعكس رؤى أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها المنتدى

المحتويات

| | | |
|---|-------------------------|----|
| هذا الكتاب | د. ٣. نبيل صموئيل | ٥ |
| الفصل الأول: الظاهرة رؤية تحليلية | | ٧ |
| ١- الإرهاب رؤية سياسية | | ٩ |
| ٢- ملاحظات حول الإرهاب | | ١٩ |
| الفصل الثاني: الظاهرة ... الأسس والمنابع | | ٣٩ |
| ١- التعصب - العنف - الإرهاب الظاهرة والخلفية والمواقف الكنسية | | ٤١ |
| ٢- منابع ومرتكزات «رؤية إسلامية» | | ٤٩ |
| الفصل الثالث: سياسات وآليات جديدة لمواجهة خطاب الإرهاب | | ٧٥ |
| ١- مصير الإرهاب مستقبلاً | | ٧٧ |
| ٢- مناهضة التعصب الفكري أولاً | | ٨١ |
| ٣- السياسات الثقافية وظاهرة الإرهاب | | ٨٩ |

هذا الكتاب

" الإرهاب ... الظاهرة والمواجهة " كان هو عنوان المؤتمر الذى نظمته منتدى حوار الثقافات بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، فى مدينة شرم الشيخ ، عقب الحادث الإجرامى الذى تعرضت له المدينة يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٥ ، بمشاركة صفوة منتقاة من عقول مصر المتفتحة والواعية من أصدقاء المنتدى والهيئة. انهمكت على مدى ثلاثة أيام تبحث فى مجموعة من الأسئلة والتساؤلات، من بينها: هل يمكن القول إن هناك مناخاً ما يسمح بوجود الإرهاب ويساعد على انتشاره؟ وما هى العوامل التى تؤدى إلى تهيئة المناخ ؟ هل يمكن أن يكون للأمراض الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة وغيرهما، دور فى هذا ؟ هل افتقاد المساواة والعدالة وإغلاق منافذ المساهمة فى رسم مستقبل الوطن أمام فئات كبيرة من الأجيال الشابة ؟ وماذا عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى درجة ربما تكون غير مسبوقة فى التاريخ المصرى الحديث ؟ وهل هناك غياب لما يسمى بالعقد الاجتماعى بين فئات المجتمع وبين الدولة والشعب ؟ وماذا عن دور المؤسسة الدينية فى تهيئة مناخ من التطرف والانعزال ، وخطاب دينى يعمل غالباً على تغييب العقل وسيادة التفكير اللاعقلانى، ويقود بالضرورة إلى انعزال وتطرف واستبعاد لكل ما هو مختلف ومن هو مختلف ؟، ويسهم فى تهيئة المجال المناسب للإرهاب ؟ وما هى حدود وأبعاد مسئولية التعليم الدينى ؟ وهل يستدعى الأمر إعادة النظر فى مناهج التعليم، وربما فى العملية التعليمية برمتها؟ وهل يجب على الإعلام أن يعيد النظر فى خططه وأهدافه وآلياته وبرامجه؟ وهل ثمة دور للعوامل والمؤثرات الخارجية، بدءاً من تأثيرات العولمة وقوانين وأحكام منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وصولاً إلى غزو العراق وما يجرى فى فلسطين يومياً من انتهاك الحقوق

الوطنية المشروعة لشعب أعزل وتجاهل قرارات وقوانين ومواثيق دولية؟. وكانت محصلة هذا الجهد الكبير هي تلك الأوراق التي أصبحت الآن كتابا بين يديك، وهو جهد يحتاج إلى مزيد من التطوير والتعميق، ربما لا نكون - في المنتدى والهيئة - قادرين على إنجازه بمفردنا، فالمهمة بالفعل كبيرة وتستحق تضافر جهود كل المخلصين من أبناء مصر، أفرادا ومؤسسات على السواء.

د. نبيل أبادير

مدير عام الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

الفصل الأول

الظاهرة .. رؤية تحليلية

الإرهاب .. رؤية سياسية

أ.د. حسن نافعة

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

ملاحظات حول الإرهاب

ضياء رشوان

خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

الإرهاب.. رؤية سياسية

د. حسن نافعة (*)

من المسلم به أن فهم أبعاد أى ظاهرة يبدأ بمحاولة تعريفها. غير أنكم لا شك تدركون جميعاً أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه للظاهرة الإرهابية، وبالتالي هناك مشكلة عويصة فى تعريف الإرهاب. ولا أود أن أضيع وقتكم فى استعراض التعريفات المختلفة المتداولة على الساحات الأكاديمية أو السياسية، أو أن أدخل فى متاهة التعقيدات المتعلقة بهذه التعريفات. ولذلك أكتفى بالقول إنه يبدو لى، ومن خلال متابعتى لهذه المسألة، أن كل الذين حاولوا أن يتصدوا لوضع تعريف للإرهاب اتفقوا على عنصرين لا يمكن الاستغناء عن أى منهما، وبالتالي يمكن القول إنهما يشكلان معا أهم ركنين فى تعريف هذه الظاهرة المعقدة والمتعددة الأبعاد، على الرغم من أن هناك من يضيف إلى التعريف عناصر أخرى تختلف من باحث إلى آخر.

العنصر الأول : يتعلق بترويع المدنيين، فلا يمكن الحديث عن الاستخدام غير المشروع للعنف فى إطار تعريف الإرهاب إلا إذا كان هذا العنف يستهدف مدنيين فى المقام الأول بقتلهم أو بترويعهم. فى هذا الإطار يصبح تعريف الإرهاب: إنه الاستخدام المنظم للعنف الذى يستهدف قتل وترويع المدنيين. غير أن الاتفاق على هذا العنصر لا ينفى وجود خلافات كثيرة تتعلق بتعريف من هم المدنيين. فهل إذا تخفى العسكرى فى ثياب مدنية يعتبر مدنيا، وهل يمكن التعامل مع مستوطنين فى أراض محتلة، مثل المستوطنين الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية أو العربية المحتلة، باعتبارهم مدنيين ... إلخ. وبالتالي فرغم الاتفاق، إجمالا، على أنه لا وجود للإرهاب إلا حين يكون هناك عنف يستهدف مدنيين فما تزال هناك خلافات على تفاصيل كثيرة تتعلق بتعريف المدنيين. غير أن هذه الخلافات لا تنتقص

(*) أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

من حقيقة وجود اتفاق عام حول أن قتل وترويع المدنيين يعد أحد العناصر الأساسية في تعريف الإرهاب.

العنصر الثاني: أن يكون الدافع وراء العنف المستخدم ضد المدنيين سياسياً، كى يمكن التمييز بين الإرهاب، باعتباره جريمة سياسية، وبين الجرائم المدنية الاعتيادية التى تتم لأسباب ودوافع أخرى، كالسطو والسرقة والانتقام وغيرها. فالدوافع لابد أن تكون سياسية لكى نتحدث عن ظاهرة إرهابية. غير أن الدوافع السياسية قد تتعدد وتتنوع هنا. فتحرير الأوطان دافع سياسى، والرغبة فى تحقيق انفصال إقليم أو انفصال قومية عن الوطن أو الدولة الأم هو دافع سياسى، والرغبة فى تغيير النظم القائم فى دولة ما أو فى فرض أيديولوجية أو مشروع سياسى ما بقوة السلاح سواء على العالم كله أو على إقليم أو دولة بعينها هو دافع سياسى. وبالتالي فتحت هذا البند يمكن أن توجد خلاقات كثيرة تتعلق بطبيعة ونوعية الدافع السياسى.

فى هذا السياق يمكن القول إن أبسط تعريفات الإرهاب وأكثرها قبولاً هو أن الإرهاب هو كل عمل عنيف يتضمن قتل وترويع المدنيين بقصد الوصول إلى أهداف سياسية. وتعريف الإرهاب على هذا النحو يعنى أن الإرهاب هو فى واقع الأمر ظاهرة قديمة قدم المجتمعات البشرية وقدام العمران البشرى كله. فالاغتيالات السياسية، وهى ظاهرة قديمة قدم التاريخ، تعد نوعاً من أنواع الإرهاب وفق هذا التعريف. وكثيراً ما لجأت جماعات سياسية مختلفة التوجهات والأيدولوجيات إلى القتل الجماعى ثم العشوائى للمدنيين فى الأنفاق وفى الأتوبيسات، وفى غيرها من أماكن تجمع المواطنين، إما لإظهار قوة الجماعة التى تستخدم هذا الأسلوب أو هذه الأداة أو لإظهار ضعف الحكومة وعجزها عن حماية أمن المواطنين، ربما بقصد التمهيد للاستيلاء على السلطة بقوة السلاح، وهذا هو فى حد ذاته هدف سياسى. إذن ظاهرة الإرهاب ليست ظاهرة حديثة وإنما هى ظاهرة قديمة. الجديد فى الأمر أن خطر هذه الظاهرة تضاعف كثيراً فى الآونة الأخيرة. وتتعمد بعض الأوساط السياسية فى العالم التضخيم من خطر هذه الظاهر واستغلالها سياسياً بالتخويف

من احتمال حصول جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل، وأن هذه الجماعات لا تتوافر لديها الضوابط أو الكوابح الأخلاقية أو السياسية، وبالتالي قد لا تتورع عن استخدام هذه الأسلحة فعلا. والمقصود هنا التأكيد على المعنى الخاص بأن ظاهرة الإرهاب تشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن العالميين، بسبب التقدم العلمي والتكنولوجي، ويمكن أن تؤدي إلى تدمير البشرية وتدمير الحضارة والمدنية في العالم.

ولكى نحيط بمدى تعقد الظاهرة - كما شرح الأستاذ الدكتور جابر عصفور في بداية الجلسة، علينا أن نلقى نظرة على طبيعة الأطراف التي تستخدم الإرهاب، لنبحث فيما إذا كان يمكن خصر الظاهرة الإرهابية في طرف بذاته. فمن هي الأطراف التي استخدمت الإرهاب في الماضي أو ما تزال تستخدم هذه الوسيلة في الحاضر؟ الواقع أن هناك عدد كبير جداً ومتنوعاً جداً من الفاعلين الذين استخدموا الإرهاب في الماضي. إذ يمكن أن نتحدث عن جماعات منظمة، غير شرعية أو غير رسمية، استخدمت الإرهاب بالتعريف بالمعنى الذي سبق أن حددته - أي ترويع المدنيين لأهداف سياسية. فهناك مثلاً جماعات انفصالية، مثل حركة «إيتا» التي تحاول فصل إقليم «الباسك» عن أسبانيا أو الجماعات التي حاولت في مرحلة ما فصل إقليم «كورسيكا» عن فرنسا. وهناك الجماعات التي تستخدم القوة في كشمير لتحقيق استقلال هذا الإقليم الذي يقطنه أغلبية مسلمة عن الهند، والجماعات التي تستخدم القوة في الشيشان والتي تعمل لتحقيق استقلال هذه الإقليم وفصله عن روسيا الاتحادية. هناك إذن جماعات قومية انفصالية استخدمت العنف ولجأت إلى الإرهاب بالمعنى الذي حددناه سلفاً كوسيلة للحصول على استقلال جماعة أو أقلية دينية أو لغوية أو عرقية.

هذا النوع من الحركات أو الجماعات كانت وما تزال موجودة في كل المناطق وفي كل الأزمنة، وهي ليست قاصرة على إقليم معين أو على منطقة بعينها، وتتبنى أيديولوجيات تتراوح بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وتنتمي إلى كل الأديان والملل والنحل.

هناك أيضاً جماعات ثورية تتبنى أيديولوجيات راديكالية استخدمت العنف وخطف الطائرات وأقدمت على قتل مدنيين. من هذه الجماعات «الألوية الحمراء» وغيرها من الجماعات التي تبنت أيديولوجيات ثورية عالمية أو كونية النزعة. وفي المقابل هناك أيضاً جماعات عنصرية أو يمينية متطرفة. بعض هذه الجماعات معروف وواضح وبعضها الآخر ليست معروفة على وجه التحديد، وربما لا تكون معروفة على الإطلاق. وقد رأينا على سبيل المثال أن هناك جماعة يابانية مجهولة استخدمت الغاز السام داخل إحدى محطات مترو الأنفاق في طوكيو نفسها. وهذه الجماعة ليس هي الحالة الوحيدة فهناك عدد من الجماعات المنظمة الغير رسمية والغير معترف بها شرعياً تستخدم هذا الأسلوب.

هناك أيضاً حركات التحرر الوطني التي قد تستخدم العنف على نحو قد يوقعها أحياناً في تحت تصنيف الإرهاب. غير أنها تعتبر أن استخدامها للعنف هو استخدام مشروع، حتى لو اضطرت في بعض الأحيان أن توجهه ضد المدنيين، خصوصاً إذا كان هؤلاء المدنيين مستوطنين يستعمرون الأرض أو يحتلونهم. ولا أظن أنني احتاج أن أتوقف أمام هذه الحركات الوطنية. فكل الحركات الوطنية التي حملت السلاح حاولت أن توجهه ضد المحتل الأجنبي دون أن تميز عادة بين العسكريين والمدنيين. ومعنى ذلك أننا إذا طبقنا عليها المعايير الواردة في التعريف السابق، فسوف نعتبر أنها استخدمت أعمال يمكن أن تقع في إطار الأعمال الإرهابية. وعلى سبيل المثال هناك جماعات نعتبرها نحن حركات تحرر وطني في المقام الأول، مثل "حماس" و"الجهاد"، في الأراضي الفلسطينية، و"حزب الله"، في لبنان، لكن الولايات المتحدة وإسرائيل تعتبر أنها "منظمات إرهابية"، وهي مدرجة على القوائم الأمريكية باعتبارها كذلك.

لكن ماذا عن الحالات الأخرى، مثل حالات استخدام العنف كشكل من أشكال القمع والاستبداد السياسي، والتي ربما يتم تعمد تجاهلها. فهناك نظم سياسية على درجة كبيرة جداً من البشاعة استخدمت أقصى درجات العنف ضد مواطنيها وصلت إلى حد القتل والاغتيالات الجماعية. فهناك نظام بينوشية مثلاً في شيلي

الذى حل بانقلاب عسكري أيدته الولايات المتحدة محل نظام اليندى الذى كان قد جاء إلى السلطة منتخباً ديمقراطياً. هذا النظام قتل عشرات الألوف من الناس وزج بهم فى السجون، حيث تعمد النظام تصفية معظم الليبراليين واليساريين فى شيلى تصفية جسدية أو معنوية، أو الزج بهم فى السجون. وماذا عن النظم الوحشية التى أفرزتها أوربا فى مرحلة ما بين الحربين، مثل النظم الفاشية والنازية. فالنظام النازى مثلاً وضع اليهود فى أفران غاز، ويقال إن هذا النظام أباد وحده ستة ملايين يهودى فى أفران الغاز. فأين نضع هذا النوع أو هذا اللون من ألوان العنف. قد يقال إن هذا يدخل فى إطار "جرائم الحرب" أو "جرائم الإبادة الجماعية". لكن ألم يكن هذا عنفا موجهاً ضد مدنيين لأسباب سياسية وبالتالي يمكن، وفقاً للتعريف السابق تصنيفه ضمن "الإرهاب". هل المشكلة هى مشكلة مرتكب الفعل المجرم قانوناً، أم مشكلة تتعلق بطبيعة الفعل ذاته؟.

فى هذا السياق هل يوجد أو لا يوجد ما يمكن أن نطلق عليه "إرهاب الدولة". البعض لا يتردد فى استخدام هذا التعريف والبعض الآخر ينكره إنكاراً تاماً. فى الماضى كانت دولة جنوب أفريقيا هى أحد النماذج الواضحة التى تمارس "إرهاب الدولة" ضد مواطنيها السود وضد جيرانها أيضاً، الآن تبدو إسرائيل هى الدولة أو النموذج الأكثر فعالية والأكثر قدرة على ممارسة هذا النوع من الإرهاب. فهذه الدولة التى تملك القنبلة النووية وتمتلك كل هذا الكم الهائل من السلاح التقليدى الذى يجعلها آمنة تماماً كدولة، نجدها تلجأ إلى ما يسمى **Targeted Killings** وفى سياقها يتم استهداف المدنيين بالطائرات مثلما حدث مع الشيخ ياسين، الرجل القعيد المدنى الذى لا يملك سلاحاً ولا يملك حتى أن يهرب من القصف. فكيف نسمى أو نصنف هذا النوع من الممارسات؟. هذا لون من ألوان الإرهاب يمارس من خلال الدولة.

لقد أردت، من خلال استعراض هذه الأشكال المختلفة من أشكال العنف الموجه ضد المدنيين لأهداف ودوافع سياسية، أن أقول إنه إذا اتفقنا على أن تعريف "الإرهاب" ينطوى على عنصرين: ترويع المدنيين وأن يكون هذا الترويع لأسباب

سياسية، فمن الممكن وضع أنواع مختلفة من الفاعلين الدوليين، بما في ذلك بعض الدول، في قائمة المنظمات أو المؤسسات الإرهابية لأنها تلجأ إلى الاستخدام المنظم للعنف ضد المدنيين لأسباب سياسية. وكان هدفي من هذا الاستعراض التأكيد أيضا على حقيقة أخرى وهي أن الإرهاب لا دين له. فالمسيحي الكاثوليكي استخدم الإرهاب في إسبانيا وأيرلندا، والمسيحي البروتستانتي استخدم الإرهاب في ألمانيا وفي غيرها، وكذلك البوذي في اليابان، الكل استخدم الإرهاب. وبالتالي الإرهاب لا دين له، ولا أيديولوجية، لأن الإرهاب استخدم من قبل أكثر التيارات الأيديولوجية يسارية كما استخدم من قبل أكثرها يمينية. حتى حركات التحرر الوطني والحركات الفاشية والعنصرية استخدمت الإرهاب في لحظة أو أخرى لتحقيق أهدافها.

في سياق كهذا لا نستطيع أن نقول إن الإرهاب ظاهرة لصيقة بتيار أيديولوجي معين أو بدين معين أو بوطن معين أو بقومية معينة، الكل استخدمه في سياقات مختلفة وفي ظروف مختلفة. هذه هي النقطة الأساسية الأولى.

أما النقطة الأساسية الثانية فتتعلق بضرورة التمييز بين الإرهاب كظاهرة، وهي ظاهرة موجودة ولا يجوز إنكارها، وبين الاستخدام أو التوظيف السياسي لهذه الظاهرة. وفي رأيي أن أكثر المستفيدين من المحاولات الرامية إلى حصر الإرهاب في نوع معين، وهو ما يسمى بالإرهاب الإسلامي، وكأنه هو الشكل الوحيد من أشكال الإرهاب في تضخمه إلى الدرجة التي توحى بأنه بات يهدد البشرية بأسرها بل والحضارة الإنسانية ككل، هو الولايات المتحدة وإسرائيل. وفي تقديري أن الولايات المتحدة تعتمد قصر الإرهاب على ما يسمى بالإرهاب الإسلامي وتتعمد تضخمه إلى أقصى حد، لأنها تريد أن تستخدم ما يسمى بالحرب على الإرهاب كغطاء لتمرير مشروع المحافظين الجدد للهيمنة على العالم. وفي تقديري أيضا أن إسرائيل تحاول نفس الشيء أي حصر الإرهاب واختزاله في ظاهرة "الإرهاب الإسلامي" وأيضا في تضخمه، لأن الذي يحمل لواء المقاومة الأساسية في الأراضي المحتلة هو فصائل من فصائل المشروع الإسلامي، «حماس والجهاد» على وجه التحديد، وهي تريد أن تعتبر هذه الفصائل فصائل إرهابية وبالتالي يجب مكافحتها

ومقاومتها حتى تتمكن من أن تفرض، دون مقاومة تذكر، تسوية بشروطها تمكنها من الهيمنة على المنطقة برمتها.

لا أظن أنني في حاجة، للدخول في التفاصيل حول طبيعة مشروع اليمين المحافظ للهيمنة على العالم وكيف تستخدم الحرب على الإرهاب كغطاء أو كوسيلة لتمير هذا المشروع. ولست في حاجة إلى حديث تفصيلي عن موقف إسرائيل من موضوع التسوية في الشرق الأوسط للتدليل على أن إسرائيل صاحبة مصلحة أصيلة في الحديث عن الإرهاب الإسلامي وتضخيم هذا اللون من الإرهاب بالذات لتصفية المقاومة الفلسطينية وتمير مشروعها للهيمنة على المنطقة. على صعيد آخر، هناك أيضاً نظم مستبدة كثيرة في العالم من الواضح أن لها مصلحة في تضخيم ظاهرة الإرهاب. فالإرهاب يمنحها فرصة لتبرير رغبتها في تأجيل الإصلاحات الديمقراطية المستحقة أو حتى التحلل منها. فإظهار الإرهاب وكأنه خطر يهدد المجتمعات يقصد به، أو في جانب منه على الأقل، تبرير اللجوء إلى قوانين الطوارئ أو القوانين المقيدة للحريات، والتي تستهدف تعقب وتقييد المعارضة أكثر مما تستهدف مقاومة الإرهاب في الواقع. وبالتالي هناك أطراف كثيرة مستفيدة من ظاهرة الإرهاب ولها مصلحة في تضخيم هذه الظاهرة وفي حصرها في التيارات الإسلامية. وأهم هذه الأطراف هي: الولايات المتحدة وإسرائيل والنظم المستبدة في كل مكان في العالم.

هناك أيضاً محاولة لاستخدام الإرهاب كوسيلة للتحلل من مواجهة المشكلات الدولية الأخرى. فالحديث المتضخم عن الإرهاب قد يقصد به أحيانا أخرى التحلل من التزامات أو مسؤوليات دولية مادية أو أدبية. إذ تشير أرقام الأمم المتحدة إلى أن ضحايا الإرهاب من المدنيين يقل كثيرا جدا عن ضحايا الفقر أو الجوع أو المرض أو الكوارث الطبيعية. فالمدنيون لا يموتون فقط من الإرهاب ولكنهم يموتون من أسباب أخرى كثيرة، يموتون من الفقر ويموتون من الجوع ويموتون من الأمراض العابرة للحدود ويموتون من التلوث، فهناك مليونين من البشر يعيشون على أقل من دولار يوميا، ويفتك مرض الإيدز بملايين البشر سنويا معظمهم في قارة إفريقيا

التي تعاني من الفقر ومن سوء التغذية أيضا. ومعالجة كل هذه التحديات وهذه المشكلات تتطلب تكاتفا دوليا، وتتطلب تحديدا للمسئوليات الدولية والوفاء بما ترتبه من التزامات. والإرهاب يبرر أحيانا للتحلل من هذه الالتزامات.

أنا سأعطى مثالا واضحا. فبعض الشركات المنتجة للدواء المستخدم في علاج الإيدز تعتمد عدم طرح أدوية بأسعار رخيصة، رغم أن لديها الإمكانيات الفنية والتقنية التي تمكنها من ذلك. فرغبتها في تعظيم مكاسبها وتضخيم عائداتها المادية يجعلها لا تبالى بمصير هؤلاء الملايين من الفقراء. وكثيرا ما ترضخ الدول المتقدمة لضغوط هذه الشركات والتي تتمتع عادة بنفوذ سياسى كبير. هناك مثال آخر. فالتلوث يصيب الملايين فى العالم بالأمراض بل ويهدد التوازنات الكونية. ومع ذلك فقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من بروتوكول «كيوتو». فإذا ما بحثنا عن حقيقة أسباب هذا الانسحاب فسنجد أن عددا من الشركات الصناعية الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وراءه. فضبط كميات ثانى أكسيد الكربون المنبعث من هذه الصناعات، والتي تعتبر أكبر ملوث فى العالم، يتطلب منها نفقات واستثمارات إضافية لا تريد الوفاء بها.

ما أريد أن أقوله هنا إن تضخيم قضية الإرهاب يؤدي إلى أولاً إخفاء، أو على الأقل التقليل من أهمية، قضايا أخرى ربما تكون أكثر إلحاحا وتسبب فى موت ملايين البشر أى أضعاف ما يموتون بسبب الإرهاب. ربما لا يتسع الوقت فى استعراض تفاصيل الأرقام التى أوردها، على سبيل المثال تقرير الأمم المتحدة الذى قدمه الفريق رفيع المستوى المعنى بالتهديدات والتحديات. فهذا التقرير يشير إلى أن حوالى ١٤ مليون شخص يموتون من الجوع سنويا، وأن هناك ٣ مليون يموتون سنويا بسبب الإيدز الذى أصاب حوالى ٣٠ مليون فرد، معظمهم فى إفريقيا وعندما نتأمل هذه الأرقام نجد أنها أرقام شديدة البشاعة. مرة أخرى نقول: المدنيون يموتون من أشياء كثيرة، طبعا الإرهاب مشكلة لكن المشاكل الأخرى كثيرة وربما تكون أهم، فلماذا التركيز على الإرهاب على هذا النحو المبالغ فيه؟. ولذلك أريد أن أصل إلى موضوع معالجة الإرهاب، وكما تفضل الأستاذ د. جابر عصفور، بما أن

الإرهاب قضية شديدة التشابك، شديدة التعقيد، ومتنوعة الأسباب وتجد جذورها إما في الاستبداد وإما في الخلل الاقتصادي والاجتماعي وإما في التطرف والهوس الديني والثقافي والايديولوجي... إلخ، فلا بد أن تكون المعالجة شاملة. المعالجة الأمنية لا تكفى وتؤدي إلى تفاقم الظاهرة وليس إلى علاجها. وأريد هنا أن أعطي مثال واحدا يتعلق بالحادث الإرهابي الأخير في شرم الشيخ الذي أوجد المناسبة لكي نجتمع هنا معا في إطارها. نحن نعرف، أو على الأقل المعلومات المتاحة حتى هذه اللحظة تشير إلى أن هذا الحادث يبدو وكأنه رد فعل على العمليات البوليسية الأمنية الشديدة العنف التي تمت بعد حادث طابا الأخير. ومن الواضح أن رئيس الوزراء المصري بدأ يعترف في تصريح له نشر في الأهرام أمس أن حادث شرم الشيخ ربما يكون نتيجة لسوء معاملة أجهزة الأمن ومحاولة للانتقام من إسرافها في البطش الذي تم عقب حادث طابا.

وبهذه المناسبة أريد أن أقول إن البعض يحاول أن يفسر الأحداث الإرهابية التي تقع في أي مكان في العالم، من شرم الشيخ إلى لندن أو اسطنبول أو في جاكارتا وكأنها من تدبير Master Mind واحد أو عقل واحد. فهذا غير صحيح على الإطلاق. ومن الواضح أن هناك محاولة لإبراز هذه الحوادث وكأنها جميعها مترابطة ومتصلة، لكنها ليست كذلك على الإطلاق. بالتالي يجب أن نترث في الحكم على الأمور وأن ننتظر نتيجة التحقيقات والتي قد تظهر حقيقة أنه قد لا تكون بينها أي صلة. والدليل على ذلك أن هذا الحادث الأخير يبدو وكأنه لا علاقة له بتنظيم القاعدة وأنه يمكن أن يكون مجرد رد فعل على جبروت الأمن. الواقع أن سلوك أجهزة الأمن التي تلجأ أحيانا إلى العقاب الجماعي هو دليل ضعف وليس دليل قوة. فافتقار أجهزة الأمن إلى معلومات دقيقة هو الذي يدفعها نحو توسيع دائرة الاشتباه وهو الذي يغري بالقبض على عدد كبير من الأشخاص. صحيح أن ذلك قد يزيد من فرص القبض على المتورطين أو الجناة الحقيقيين، لكن ذلك إن تم سيكون مجرد مصادفة، وبالتالي فهو دليل ضعف وليس دليل قوة، و معناه أن جهاز الأمن يفتقر إلى المعلومات الدقيقة. غير أنه يجب الانتباه إلى أن البطش

الجماعى يؤدى إلى تفاقم الظاهرة وليس إلى حصارها أو تقليصها. وبالتالي فإذا أردنا أن نعالج الإرهاب علينا أولاً ألا يكون تفكيرنا أحادى الجانب وننظر إلى هذه العمليات وكأنها من صنع عقل واحد ومدفوعة بأسباب واحدة ولها جذور واحدة. فظاهرة الإرهاب بالغة التعقيد وعلينا أن نحلل جذورها وأسبابها سواء فى الواقع الاجتماعى والثقافى والاقتصادى، سواء على مستوى الأوطان المحلية أو على المستوى الدولى. فمظاهر الخلل الموجودة فى الواقع المحلى موجودة أيضاً، ربما بشكل أخطر، على مستوى النظام الدولى والذى هو نظام غير ديمقراطى ويحتوى مظاهر خلل كبيرة جداً. ولذلك فإذا أردنا أن نعالج مشكلة الإرهاب على المستوى الدولى فهذه المعالدة لا تتم بأساليب الإملاء والهيمنة.

ملاحظات حول الإرهاب

ضياء رشوان^(*)

كما هو واضح من العنوان الأصلي لهذا الفصل، فنحن بصدد محاولة وضع تحديد وتعريف أكثر دقة للظاهرة حتى نستطيع أن نعرف ماذا ندين وماذا نريد أن نواجه؟. وفي هذا الإطار أيضاً هناك بعد رئيسي ومهم وهو إننا لسنا بصدد ظاهرة فكرية، نحن لا نتحدث عن مباراة ذهنية حول تعريف الإرهاب نحن نتحدث عن ظاهرة واقعية ذات أبعاد واقعية تتداخل وتتماس مع مصالح كثيرة لأطراف عديدة بعضها أطراف دولية كبرى وبعضها أطراف محلية وبعضها أيضاً له القدرة على مواجهة أي مساس بمصالحه بأساليب عديدة.

وتعريف الإرهاب ليس مجرد محاضرة في جامعة ولا مقال منشور في مجلة دولية، بل هو ممارسة عملية ومحاولة للخوض في الواقع العملي، ومن هنا يأتي الاختلاف حول تعريف هذه الظاهرة ولا أقول تعريفها بالمعنى النظري، لكن طبيعة وحقيقة الظاهرة.

النقطة الأولى التي تتعلق هنا بظاهرة الإرهاب هي حقيقة هذه الظاهرة الآن. عما نتحدث؟ هل نتحدث عن تفجيرات تمت في شرم الشيخ في ٢٣ يوليو؟ أم نتحدث عن تفجيرات واشنطن ونيويورك؟ أم نتحدث عن تفجيرات بالي وجاكارتا في إندونيسيا؟ أم عن تفجيرات الرياض وغيرها من المناطق في السعودية؟. كل هذه الأعمال لا تختلف على وضعها ضمن تعريف الإرهاب. لكن ما قد نختلف عليه هو حجم ظاهرة الإرهاب من الناحية الواقعية، بمعنى هل الإرهاب اليوم يمثل بالفعل تهديداً يمس استقرار العالم كله أم لا؟ هذا السؤال لا يزال هناك خلاف كبير حول إجابته. عندما يأخذ المرء -وله أن يأخذ- بالأساليب الكمية، بمعنى أعداد وأحجام - ما يمكن تسميته بحجم الخسائر البشرية والمادية المترتبة على الأعمال

(*) خبير في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

الإرهابية فى كل أشكالها فى السنوات الأخيرة، نستطيع ببساطة شديدة أن نقول إن الإرهاب لا يمثل خطراً على العالم. بمعنى أن عدد القتلى، الضحايا من العمليات الإرهابية على إجمالها وبكل تعريفاتها إذا أدخلنا بها حتى عمليات "حماس" وكل من هم على قوائم الإرهاب الأوربية والأمريكية، لا نستطيع أن نرى فى عدد الضحايا من حيث القتلى والجرحى والخسائر المادية شيئاً يهدد العالم بحجمه الكبير. كذلك إذا ما أخذنا بحجم اتساع الظاهرة الجغرافى، بمعنى أين وقعت العمليات الإرهابية؟ وماذا مست بالمصالح الحيوية.

وهذا ينقلنا إلى طبيعة الأهداف التى تعرضت للإرهاب، حيث يمكن القول أيضاً إننا لسنا بإزاء ظاهرة يمكن أن تثير كل هذا الرعب الذى يخيفوننا به ليل نهار، خاصة أن الدراسة المقارنة فى العلوم الاجتماعية والسياسية مهمة للغاية. عندما يقارن عدد الضحايا والخسائر المادية للظاهرة الإرهابية بأقصى توسع فى تعريفها، بما حدث مثلاً فى حربين نظاميتين، الأولى فى أفغانستان والثانية فى العراق يستطيع المرء أن يكتشف أنه لا وجه للمقارنة على الإطلاق بين حجم الخسائر البشرية أو المادية أو المتعلقة بهدم دولتين كاملتين تقريباً.

إذن نحن إزاء مشكلة حقيقية تتعلق بحقيقة الظاهرة ذاتها. وربما نكون أحياناً منساقين ضمن جو عالمى يتحدث عن الظاهرة خلقت أو يراد لها أن تخلق بدون أن نتوقف قليلاً لنحدد معاً حقيقة التهديد الذى تمثله الظاهرة الإرهابية للمجتمع الدولى. عندما نتحدث عن حقيقة التهديد نتحدث عن النظام الدولى من ناحية المنظمات السياسية الدولية. النظام الدولى يأخذ أشكال تفاعلات بين الدول، ويأخذ شكل أبنية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة ومؤسساتها، فضلاً عن الأبنية الإقليمية، والسؤال هنا هو هل يهد الإرهاب بالفعل التفاعلات بين الدول والمنظمات الدولية؟ هل يهدد النظام الدولى؟ أم أن الأمر يبدو وكأنه يراد له أن يكون شائعاً أكثر منه حقيقة.

الأمر الثانى فيما يتعلق أيضاً بحقيقة الظاهرة. هل بالفعل يمثل الإرهاب تهديداً لحياة المدنيين فى كل مكان وفى كل لحظة؟ عدد الضحايا هنا وهناك وفى أقصى

تقديراته يقول إن ضحايا الإرهاب فى بعض الدول لا يماثل ضحايا حوادث المرور فى دولة واحدة فى أسبوع واحد.

إذن ما هى حقيقة هذا التهديد الذى وصل إلى حد أن تنفق الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو مائتين وأربعين مليار دولار منذ ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حتى الآن لمواجهته؟ وأن تحشد كل هذه الأعداد قوتها، وأن تنقل قواتها المركزية إلى قلب قطر وتحتل دولتين... الخ... هل بالفعل حجم التهديد الذى تمثله الظاهرة الإرهابية يستحق أن يخصص العالم، أو يهدر -إذا شئنا الدقة أكثر- فى مواجهته كل هذه الموارد التى يخصصها من موارده، وبعضها نادر بحكم التعريف؟. وربما يكون الأمر أهون كثيراً إذا ما تحدثنا عن دول كبرى، لكنه يبدو أسوأ كثيراً إذا ما تحدثنا عن دول أصغر لا تملك هذه الإمكانيات الهائلة أو لا تملك بعضاً من المصالح الإستراتيجية للاستفادة من قضية الحرب الدولية ضد الإرهاب. هنا يكون مثل هذا الإنفاق وهذا التخفيض عبئاً على بعض الدول ربما يؤدى بها إلى مشكلات، قد تكون أكبر من تلك التى يعتقدون أو يشيرون أنها سوف تنجم عن الإرهاب.

إذا ما انتقلنا إلى محاولة تحديد حجم وطبيعة الظاهرة، فلعلنا نتساءل بداية هل نحن إزاء ظاهرة واحدة تسمى الإرهاب؟، نحاول أن نجد لها أسباباً واحدة، وتطوراً متشابهاً منذ أن قتل أحد أبني آدم أخيه؟ بمعنى هل هناك شيء اسمه ظاهرة إرهابية متصلة المراحل ولا تختلف فى جوهرها من مرحلة إلى مرحلة بحيث يستحق الأمر أحياناً بعضاً من التأنى فى التعرف على الأسباب، وبعضاً من التوقف عند الأحكام من أجل إيجاد سبل المواجهة؟، أم أننا نملك إجابات واحدة لكل الظواهر الإرهابية، فنعامل معها جميعاً كحقيقة متصلة لا تنقطع. الإجابة المختصرة -وربما المختزلة- لهذه التساؤلات هى أن الإرهاب كغيره من الظواهر الاجتماعية، ليس ظاهرة واحدة، ليست كلية، ليست متصلة، ليست مستمرة. وحتى بداخل الظاهرة الواحدة، والتى قد تتخذ مراحلها وأشكالها المختلفة خصائص مشتركة، هناك مراحل نوعية تستوجب التوقف عندها حتى نستطيع أن نواجهها، لا أن نبررها.

ضمن هذا الفهم، وإذا عدنا إلى سنوات السبعينات وأقول السبعينات - وهذه

ملاحظة سيكون لها مكانها في النقطة الثانية - لأنها شهدت، وبالتحديد منذ العام ١٩٧٤ فى تنظيم الفنية العسكرية، ظهور أول التنظيمات الجهادية المصرية، وهو تنظيم الجهاد الأول الذى شاع أن اسمه تنظيم أو حزب التحرير.

الملاحظة الصغيرة هنا وندخرها للمحور الآتى: أنه منذ قدوم بونابرت إلى مصر وحتى عام ١٩٧٤ لم نشهد حدثاً إرهابياً إسلامياً بالمعانى التى شهدناها بعد عام ١٩٧٤. سندخر هذه الملاحظة لمحور آخر، لكن نعود إلى الثلاثين عاماً الأخيرة، هذه الأعوام الثلاثين شهدت موجات متعاقبة من الأعمال الإرهابية وهنا أتحدث فقط عن الأعمال المنسوبة والمتصلة بالأفكار الإسلامية المغالية. إذن فى مرحلة واحدة وجد نوعان على الأقل أو ثلاثة أنواع من الإرهاب، بعضها متصل بأفكار إسلامية، وبعضها فى مناطق أخرى من العالم متصل بأفكار يسارية أو قومية أو غير ذلك. إذن لا يمكن الحديث عن احتكار فكرى للإرهاب فى طائفة من البشر أو فى فكرة من الأفكار.

الشيء الثانى: أنه بداخل - الظاهرة الإرهابية المتصلة بالفكر الإسلامى، والتى أخذت شكلاً منذ عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٩٨ ليس فى مصر فقط ولكن على مستوى العلم يختلف نوعياً ويختلف فى طبيعة الأفكار التى يستند إليها هؤلاء المغالون عما شهده العالم منذ تأسيس ما سُمى فى ٢٢ فبراير ١٩٩٨ بالجمبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين والتى وقع على فتواها أسامة بن لادن وأيمن الظواهري ومعهما ثلاثة من قادة الإسلاميين فى آسيا يوجب قتل الأمريكيين مدنيين وعسكريين فى أى مكان.

ومنذ وقوع عمليتى تفجير سفارتى الولايات المتحدة الأمريكية فى كينيا وتنزانيا فى السابع من أغسطس عام ١٩٩٨، بدأت موجة أخرى، أو للدقة بؤادر موجة أخرى، من الإرهاب اختلفت حتى فى «أحكامها الشرعية» لدى من يقومون بها وفى بقية مظاهرها وملامحها ومواقعها الجغرافية وفاعليها أيضاً عما سبقها من مراحل للإرهاب كانت مصر واحدة من المسارح التى عانت منها، وكانت الشقيقة الجزائر مسرحاً آخر. هذه الموجة الحالية للإرهاب التى ترتبط بالإسلاميين هى الموجة

التي يصح لنا ويتفق كثير من المحللين الذين تأملوها عن قرب، على تسميتها الموجة الإرهابية ذات الطابع الدولي وليس المحلي، وللدولي هنا معنيان، معنى موقع أو مسرح الأحداث، وهي دائماً تنتقل من مكان لآخر، حيث لا يوجد لها مجال جغرافى أو قومى أو إقليمى تتحرك فيه. والمعنى الثانى أنها جزء من حرب اعتبر أطرافها أنها حرب دولية، وبالتالي فالأعداء المستهدفون هنا ليسوا أعداء محليين، وليس بغرض إحداث تغيرات محلية، وإنما هي بغرض تحقيق مصالح موجودة على الصعيد الدولي سواء اتخذت هذه المصالح شكل الدفاع أو شكل الهجوم.

قياسها هذه الموجة على موجات سابقة قد يعكس ليس فقط قصوراً فى النظر، ولكن سوف يؤدي إلى خطأ بالغ فى التحليل يؤدي بالتالى إلى كوارث فى اتخاذ القرار. فالموجات مختلفة مع بقاء نوع من التشابه الشكلى، هؤلاء إسلاميون وأولئك أيضاً إسلاميون، ولكن هؤلاء ليسوا أولئك. والأفكار هنا ليست هي ذاتها الأفكار هناك، وما يقف وراء هذه الموجة وما سوف تؤدي إليه يختلف عما كانت عليه الموجة السابقة عليها. ولا أريد أن أستفيض أكثر فى هذه النقطة.

المحور الثالث: يتعلق بالأسباب والتفسير، وهنا أيضاً سأضع نقاطاً سريعة لأن الأسباب والتفسير هي المدخل الحقيقى للمواجهة، ولا يعد من سيئ الأمور أن يختلف الناس فى تفسير الظواهر. لكن من أسوأ الأمور أن لا يسعى الناس للاقترب فى هذا الاختلاف على أرضية تقف على قدر من المعلومات المدققة وعلى رغبة فى الوصول إلى الحقيقة بعيداً عن خلاقات أيديولوجية هنا وخلاقات فكرية هناك. فى هذا الإطار فإن تفسير الظاهرة كما نراها الآن أو كما نحاول أن نتلمس خصائصها وملامحها خضع أيضاً لاختلافات عميقة فى هذا الواقع العربى، وأنا هنا لا أتحدث عن كتابات وأدبيات أجنبية بلغات مختلفة ولكن أتحدث عما كتب ويقال باللغة العربية هناك خلاف كبير فى المدارس، يعكس خلافاً أيديولوجياً أكثر مما يعكس خلافاً عملياً. كما أن معظم الكتابات التى تناولت الظاهرة حاول أصحابها أن يجدون لها تفسيراً لكن دون دراستها دراسة مدققة. الخلاف الأيديولوجى ينعكس فى التالى:

أولاً: هناك ما نسميه مدرسة الأسباب الفكرية، والتي تركز على أن العطب الرئيسي يكمن في رؤوس من قاموا ويقومون بالعمليات الإرهابية، وهذه المدرسة تحاول أن تمد تحليلها، وهو في جزء منه صحيح، إلى المبررات، الأسباب، الأفكار التي يعتقدونها بعض هؤلاء الإرهابيون نصية، وبالتالي يعتقد أصحاب هذه المدرسة أن العطب الرئيسي يقع في فكر متطرف، يقع في إسلام ذي طبيعة ربما تكون أحياناً متطرفة، وبالتالي الظاهرة الإرهابية لدى هذه المدرسة هي ظاهرة متصلة، ربما ليس فقط بالفكر ولكن أحياناً بالعقل، وهذا التوصيف لهذه الظاهرة يجعل أصحاب هذه المدرسة يتحدثون دوماً عن أن الإرهابيين أهل السبعينيات هم أنفسهم أهل التسعينيات والألفية الثالثة، لكن ما تنساه هذه المدرسة - أعود إلى الملاحظة التي تركتها قبل قليل على الطريق - أنه إذا صح هذا التفسير وكان الفكر هو السبب، فلماذا اختفت الأعمال الإرهابية في كل القرون الحديثة حتى نصف السبعينيات من القرن العشرين؟ لماذا لم يفعل الفكر المتطرف والثقافة السائدة في بلداننا وفي عقولنا وما بين ثنايانا لماذا لم تفرز إرهاباً منذ قدوم "بونابرت" إلى مصر حتى عام ١٩٧٤؟ ومن يرى أن هناك أفكاراً إرهابية وجدت ترجمتها في أعمال إرهابية طيلة هذه الفترة فعليه أن يدلنا عليها حتى نستطيع أن نواصل هذه الفكرة.

وبغض النظر عن انتقادات كثيرة وردت على مثل هذا التفكير الذي ينسب أكثر إلى الأثروبولوجيا منه إلى مدارس أخرى وينتقد ضمن انتقادات معروفة توجه عادة للمدارس ذات الطابع العرقي، فإن هذه المدرسة -وتلك سمة أخرى من سماتها- تحوى أحياناً ملامح عنصرية، وبما يجعل أنه لا علاج للظاهرة لأن الأمر يتعلق بفكر مستقر وب عقلية لا تتغير، ومن ثم لا يمكن تعديل هذه الظاهرة ولا يمكن إرجاع هؤلاء الناس عن غيهم إلا بأساليب أيضاً عنصرية أي إبادة لهم.

المدرسة الثانية في هذا السياق هي المدرسة التي تركز فقط على الجانب السياسي، التي ترى أن ما يحدث في العالم اليوم، الموجة الإرهابية الأخيرة هي موجة أتت كرد فعل على أسباب وظواهر سياسية. هذه المدرسة تضع الإرهاب هنا في موضع رد الفعل وليس الفعل، وتحاول أن تجد تفسيراً أو مكاناً له ضمن نظرية

الفعل ورد الفعل. ومن ثم يبدو الإرهاب وكأنه ظاهرة أو رد فعل تلقائي على ظلم دولي يحيق ببعض الشعوب ومنها الشعوب المسلمة.

لكن هذه المدرسة أيضاً عليها بعض الملاحظات المهمة والتي ربما تنسف حقيقة هذه النظرية وهي أنه إذا ما تجاوزنا إطار الموجة الحالية سنجد أحياناً وفي موجات سابقة أن لا أسباب سياسية مباشرة كانت دافعة للأعمال الإرهابية، والتي كانت في أحيان غير قليلة هي البادئة وهي الفاعلة وليست هي رد الفعل أو المفعول به. وإن كان في الظاهرة الحالية لا بد أن نجد مكاناً لهذا التفسير السياسي، إلا أن هذا التفسير السياسي لا يستطيع أن ينسحب إلى كل المراحل السابقة للظاهرة.

المدرسة الثالثة والأخيرة هي تلك التي تحاول أن تضع تفسيرات لظاهرة الإرهاب على أنها ليست كلية، ليست شمولية، ليست طويلة الأمد، هي تتعامل مع الظاهرة على أنها متعددة الأسباب، وأيضاً متغيرة التعدد لهذا الأسباب، بحيث تنتقل الأهمية النسبية من سبب لآخر، من مرحلة إلى أخرى حسب الظروف المحيطة بهذه الظاهرة. فنجد مثلاً أن العامل الفكري كانت له الأولوية وكان متقدماً على غيره من العوامل في تفسير الظاهرة في إرهاب السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، والبعض يؤكد على ذلك وهو صحيح أنه مثلاً في مصر لم تكن الجماعة الإسلامية أو جماعة الجهاد عند قتلها رئيس الدولة السابق أنور السادات في وضعية رد فعل، لم تكن تحت وطأة وواقع اعتقالات واسعة أو تعذيب واسع، لكنه كان نوعاً من الحكم الفكري المستند على غلو ديني أدى إلى هذه الممارسة العملية الإرهابية.

في السنوات التالية ظل هذا السبب الرئيسي موجوداً لكن أضيفت إليه أسباب أخرى أفاض فيها الباحثون، بعضها يتعلق بسلوك الدولة تجاه الجماعات الإسلامية عموماً واتجاه المجتمع السياسي ككل، وبعضها يتعلق بأوضاع اقتصادية اجتماعية في مناطق معينة مثل صعيد مصر، وهي أسباب أخذت أوزاناً نسبية مختلفة، لكن ظل العامل الفكري سبباً رئيسياً نشأة الظاهرة.

الأمر ربما يختلف -وبالقطع يختلف- في إرهاب الموجة الحالية لأن العامل

الفكرى موجود. وهو بالمناسبة ليس فقط فى الإرهاب، ولكن فى أى ممارسة ذات علاقة بالعمل السياسى والعمل العام، لا بد أن يكون هناك شيء فكرى يبرر لأصحابه ما يقومون به.

العامل الفكرى موجود فى الظاهرة الثالثة الآن، لكن موضعه كمحرك أول ورئيسى لهذه الظاهرة، يظل فى موضع تال -حسب رأى هذه المدرسة- لعوامل أخرى بعض منها سياسى.

وسأكتفى فى هذا المجال بذكر مثال واحد، إننا نرى مثلاً ما يحدث من جرائم كبرى على شاشات التليفزيون فى العراق وقيام بعض الجماعات الإرهابية بقتل وإعدام المدنيين الأبرياء بعد خطفهم أو بعض المدنيين تقتلهم بسيارات مفخخة ويقولون إن وراء ذلك أحكاماً تتعلق بما يسمى «التتريس»، أو اتخاذ العدو من المسلمين المدنيين دروعاً بشرية، فهم يجيزون لأنفسهم قتل هذه الدروع البشرية وقتل المحتل معاً. لن أدخل بالطبع فى تفسير لحقيقة هذه الأحكام، فهى معروفة فى الشريعة الإسلامية، لكنى أتحدث هنا عن هذا الحكم المغالى المتطرف، وقبل ذلك طرح هذه القضية من الأصل.

لم يعرف الجدل بين الإسلاميين طيلة قرنيين من الزمان شيئاً حول «التتريس»، لم يطرح على الإطلاق ولا يوجد كتاب معاصر ولا توجد مقالة ولا يوجد منشور ولا يوجد أى شيء تحدث فيه هؤلاء المتطرفون أو غيرهم عن «التتريس» فكراً أو ممارسة إلا مع مجيء الحرب. أى أن الفكرة استدعيت من داخل الجراب الإسلامى الواسع واستدعيت بتطرفها وغلوها. والحرب هى الواقع الموضوعى الذى فرض استدعاء هذه الفكرة، فلما أتت الحرب وهى هنا حرب أفغانستان والعراق، بحث هؤلاء الغلاة فيما يبحثوا فوجدوا أحكاماً يستندون إليها ويتطرفون فيها فيقتلون فيكونون إرهابيين ونأتى نحن هنا لتحدث عنهم.

رؤى وتساؤلات

د. جابر عصفور: اسمحوا لى أن أؤكد ابتداءً مجموعة الملاحظات التى أرى أنها ضرورية فى مناقشة هذا الموضوع. الملاحظة الأولى: أن الإرهاب ظاهرة معقدة ولا يمكن أن نردها إلى سبب واحد أو إلى عامل واحد أياً كان هذا السبب بالمعنى السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى أو الثقافى، ذلك لأن الإرهاب ظاهرة متشعبة معقدة تعود إلى أسباب عديدة متشعبة ومعقدة أيضاً، ولذلك فأن أى درس أو أى مقارنة حقيقية وجادة لظاهرة الإرهاب ينبغى أن تردّها إلى كل الأسباب والعوامل التى أنتجتّها ولا تختزلها فى سبب واحد، أو تعطى لسبب دون غيره القيمة والتركيز، بينما تنكر على بقية الأسباب والعوامل الدراسة والتأمل. الملاحظة الثانية: أن ظاهرة الإرهاب لم تعد ظاهرة محلية خاصة بقطر دون آخر، وإنما هى أصبحت ظاهرة عالمية انتقلت من الأمة الإسلامية إلى بقية الأمم، وأصبحت ظاهرة تهدد العالم كله، ويفكر العالم كله فى حلول جذرية لها. وهذا الإرهاب الذى ينسب ظلماً إلى الإسلام، سواء من فاعليه أو من المكتوبين بناره، أنتج -لسوء الحظ- فى الأقطار الإسلامية، التى هى بمعنى من المعانى منتجة وضحية له، ويبدو أن علينا هنا أن نمارس شجاعة الاعتراف بحقيقة أن الدول الإسلامية هى التى أنتجت هذه الظاهرة وهى التى أصبحت ضحية لها بأكثر من معنى. الملاحظة الثالثة: إن الإرهاب لا يأخذ شكلاً واحداً ولا أسلوباً واحداً ولا صورة واحدة، وكما يمكن أن نتحدث عن إرهاب معنوى أو مادى فإننا يمكن أن نتحدث عن عديد من الصور الأخرى للإرهاب. الإرهاب فى قمته الحدية هو فعل ممارسة العنف بمعناه المادى، لكن هذا الفعل العنيف فى ممارسته المادية لا يمنع إطلاقاً من وجود صور غير مادية، وصور أقل عنفاً ولكنها موجودة، وعندما تتعاقب وتتزايد يمكن أن تتحول إلى ذروة العنف المادى الذى نشاهده الآن. وأتصور أنه بما أن الإرهاب ظاهرة معقدة وظاهرة عالمية فى الوقت نفسه فإن هذا يفرض علينا تأكيد الملاحظة الرابعة وهى ضرورة شمولية المواجهة، لا يمكن أن نواجه ظاهرة على هذا النحو من

الخطورة ومن الاتساع الجغرافى بنظرة جزئية تختزل المشكلة أو تقلص جوانبها المتعددة، وإنما علينا أن نواجهها مواجهة شاملة. وأتصور أن شمول المواجهة يقود إلى الملاحظة الخامسة وهى النتيجة الطبيعية الملازمة لشمول النظرة، أو ما اسميه بتضافر الاختصاصات ولحسن الحظ فإن الجالسين معنا هنا ينتسبون إلى تخصصات كثيرة، هناك من يختص بالسياسة ومن يختص بالاقتصاد ومن يختص بالاجتماع ومن يختص بالثقافة والفنون والآداب، وأتصور أن تضافر هذه التخصصات وتجاوبها وتفاعلها سوف يساعدنا فى تأكيد وتأسيس رؤية شاملة فى مواجهة الإرهاب. الملاحظة السادسة: إن تضافر الاختصاصات هذا ينبغى أن يدفعنا إلى دراسة الإرهاب فى صياغاته العقلية، فى تقديرى أنه لم يحدث إلى الآن أن توقفنا طويلاً إزاء الصياغات العقلية للإرهاب، وإذا كان الإرهاب هو الفعل المادى الذى يقترفه فاعل الإرهاب، فإن هذا الفعل المادى هو نتيجة لمجموعة من الأفكار والتصورات المغلوطة، أو غير المغلوطة، التى تملأ الأذهان بع أن تتشكل وتزرع فيها. وأنا أميل كثيراً إلى تشبيه الإرهابى بالروبوت، بالكائن الصناعى المبرمج الذى يتحرك حسب برنامج موضوع فى ذهنه، وهو ما ينبغى ويستحق منا أن نتوقف عنده طويلاً لنأمله ونحلله. إن الإرهاب بالدرجة الأولى ثقافة لها ملامح وأصول ومبادئ، وعلينا الكشف عن هذه الملامح والأصول خصوصاً إذا أردنا مواجهة جذرية شاملة. الملاحظة السابعة والأخيرة: هى أنه مادام الإرهاب قد وصل إلى ما وصل إليه فإن مواجهة حقيقية له تعنى الجرأة والعمق والبحث عن خرائط عقلية جديدة وطرق جديدة فى التفكير. واعتقد أن الحلول التقليدية وأشكال الفكر التقليدية فى مواجهة الإرهاب قد ثبت فشلها ليس فى عالمنا العربى فقط وإنما على امتداد العالم كله. وعندما أتحدث عن النظرات الأقل جرأة والأقل عمقاً والأقل شمولاً أتحدث عن النظرات التى تختزل الإرهاب فى صفة واحدة أو فى مجال واحد فتنسى وتغفل بقية المجالات والاهتمامات فتضيف إلى كارثة الإرهاب كارثة جديدة تدعمها ولا تواجهها مواجهة جذرية.

ومن العام إلى الخاص، أختتم بملاحظتين، الأولى هى أن أخى د. حسن قد عرف

الإرهاب تعريفاً من وجهة نظر سياسية، وجعله ترويع المدنيين بهدف تحقيق أغراض سياسية، وهو يقصد من هذا التعريف الإجرائي بالطبع والابتدائي إدخال أشكال متعددة من الإرهاب التي تقوم بها الدولة أو تقوم بها مجموعة أو يقوم بها أفراد. لكن أنا شخصياً من المنظور الثقافى أو المدرسة الفكرية التي أشار إليها صديقى أرى أن الإرهاب هو بالدرجة الأولى هو من منظور ثقافى ابتداءً رفض الاختلاف واستئصال المختلف معنوياً ومادياً. البداية طبعاً معنوياً ثم ينتقل المعنوى إلى المادى، وأرجوكم أن تفكروا معى فى هذا التعريف، الذى يقودنى إلى الملاحظة الثانية المتصلة بأنواع الإرهاب هناك طبعاً إرهاب سياسى وهناك إرهاب اجتماعى وهناك إرهاب فكرى وهناك إرهاب دينى. وأنا أتصور أن أبشع أنواع الإرهاب هو الإرهاب الدينى وذلك لأنه إرهاب يقوم على التمييز الحدى بين البشر. فيجعل طائفة كافرة لأنها تختلف عن قلة ترى هذا الرأى، بينما يحصر الإيمان فى قلة قليلة جداً. وهذا ما نسميه حسب الأفكار التقليدية الفئة الناجية فى مقابل الفئات الكافرة أو الضالة والمضلة، هذه هى الملاحظة الثانية.

أخيراً وقبل أن أفتح باب النقاش، ثمة ملاحظة أثارها فى ذهنى أ. ضياء رشوان عندما تحدث ضمن نقده لما يسميه مدرسة الأسباب الفكرية، طارحاً سؤال مهم لماذا لم يوجد الإرهاب أو فكر الإرهاب أو كتب الإرهاب على امتداد قرون؟ ولماذا وجدت خلال فترة زمنية محددة هى فترة السبعينات؟ هذا سؤال ينبغى أن نقابله بسؤال آخر، لماذا لم يتحدث جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده عن فكر إرهابى؟ وأين موضع فكر التطرف الدينى من هؤلاء؟. من الواضح أن الفكر -الذى هو من نتاج البشر وليس من نتاج النصوص الدينية- متعدد الأوجه، ويتحول بتحويلات الأزمنة ونتيجة لعوامل وظروف متعددة، فينقلب إلى فكر متطرف فى لحظة من اللحظات التاريخية أو فكر متسامح فى لحظة أخرى. على سبيل المثال الفتوى التى أصدرها «ابن تيميه» فيما يتصل بالتتار، وهى الفتوى التى تستعاد حالياً لتكفير من هم فى وضع التتار. مثل هذا النوع من الأفكار ومثل هذا النوع من الفتاوى واضح أنه يستعاد على حسب الظرف التاريخى، ولذلك أنا أتصور أن

الفكر السائد أو الفكر الذى يأخذ شكل رأس الحرية يسترجع من الماضى ومن التراث الدينى والفكرى ما يتناسب معه وما يدعمه. وهذا هو السبب فى أن أعلام التطرف العصريين يستدعون من التراث الدينى مجموعة من الكتابات التى تحولت الآن إلى أناجيل جديدة للتطرف ومنها ابن تيمية المظلوم - فى تقديري - لأن هذا الرجل أكبر من أن نصفه بأنه منبع من منابع التطرف بالتأكيد. بعد هذه الملاحظات الاستهلاكية ندخل فى الموضوع واقترح أن تكون هذه الجلسة مخصصة للقضايا الشاملة بمعنى أن نتحدث عن أسباب الإرهاب فى تعددها وتنوعها وتعقدها وأن نحلل الظاهرة من أكثر من منظور ونسمح لأنفسنا بقدر كبير من الحرية مع حق الاختلاف واحترام المختلف وإلا سوف نقع نحن فى فعل من أفعال الإرهاب. ولهذا أرجو أن تتسع صدوركم جميعاً إلى كل رأى وإلى كل اجتهاد وإلى كل فكر مهما كان هذا الرأى أو الفكر.

السفير حسين أحمد أمين: اسمح لى سيادة رئيس الجلسة بأن أختلف مع ما قلته من أن ظاهرة الإرهاب ثبتت فى حضن الإسلام، أنا لا اعتقد هذا على الإطلاق، ويؤيدنى فى ذلك المؤرخ البريطانى «إريك هوسباوند» هو فى كتابه *The edge of extremes* حيث ذكر فى آخر فصل فيه أن الإرهاب سيكون السمة الرئيسية للقرن الحادى والعشرين. هذا الكتاب صدر سنة ١٩٩٥ ويرر هذا الرأى منه بأن ظروف العالم اختلفت اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه من قبل وعادت إلى ما كانت عليه فى أوائل العهد الرومانى. وصيحة شمشون «على وعلى أعدائى يا رب» وهو يهدم المعبد على رأسه وعلى رأس من اضطهدوه، هذه الصيحة هى صيحة الإرهابيين المطحونين الذين لا يرجون إصلاحاً، عندهم إحباط شامل، صيحة الذين ينسفون أنفسهم يومياً فى العراق لتحقيق ماذا؟ المهم إن «هوسباوند» يعتقد أن العالم الآن وقد هيمنت الولايات المتحدة على مقاليد الأمور فيه، لم يعد مسموحاً لأية محاولة تنال من اليد الطويلة للولايات المتحدة المهيمنة الآن بقدرتها العسكرية الضخمة وتأثيرها على قرارات صندوق النقد والبنك الدولى يجعلها قادرة على التخلص من أى نظام لا يلبي لها احتياجاتها ولا ينصاع لأوامرها.

الشيخ محمود عاشور: الدكتور حسن نفعه تكلم عن إرهاب الدولة، إنما لم يتكلم عما يحدث في أفغانستان وفي العراق وأبو غريب وجوانتنامو، ومن الذي صنع تنظيم القاعدة؟ فالقضية قضية شائكة ومتعددة كما تفضل د. عصفور في بداية الحديث وقال إن الإرهاب ظاهرة متشابكة ومتعددة وسيئة.

الشيء الآخر هو اتهام الإسلام دائماً في كل حادث، لو حد «حذف» طوبة في أي بلد في العالم يبقى الإسلاميين هم اللي عملوا، ولماذا لا يكون غير الإسلاميين؟، هل الألوية الحمراء كانوا إسلاميين؟ ومنظمة «إيتا» منظمة إسلامية؟. أما الأستاذ ضياء رشوان فقد تكلم عن قضية الفنية العسكرية أول صورة للإرهاب في سنة ١٩٧٤ هو يعلم وكلكم تعلمون من الذي صنع هذا؟ الدولة نفسها التي صنعت هذا، والرئيس أنور السادات لما حب يتخلص من الناصريين والشيوعيين حرك الإخوان المسلمين أو الجماعات الإسلامية تحديداً لتواجه هؤلاء الناس، وعين محمد عثمان إسماعيل مسئول اتصال وكان يوزع على الناس فلوس ومطاوي!! لكي يقتلوا بعض في الجامعة!!! استفحل هذا ووصل إلى حد اغتياله هو شخصياً. فالقضية هي قضية الدولة التي صنعت الإرهاب وحركته. ثوابت الإسلام لم تفرز الإرهاب، إنما الإرهاب أفرزه الفهم الخاطئ للإسلام والتفسير الخاطئ للإسلام. تعريف الإرهاب بأنه ترويع الآمنين أو المدنيين أنا أضيف إليه أنه أيضاً استخدام العنف غير المشروع في الحصول على مكاسب أو منافع أو تخويف الناس أو ترويع الناس. الإرهاب الديني لا يسمى إرهاب ديني وإنما استخدام الدين استخداماً سيئاً. وعندنا نموذج رائع للحوار وقبول الآخر كان دائماً الإمام أبو حنيفة يقول رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب. أما ابن تيمية والتتار، فتلك كانت قضية بنت عصرها، لا يجب أن نفصلها عن عصرها إطلاقاً لأن التتار كانوا يقضون على الأخضر واليابس فكان لابد أن يكون هكذا.

أنا لا أبرئ أيضاً أنه في بعض البلاد العربية والإسلامية منها من يشجعون التطرف ومن يشجعون الإرهاب. إنما هذه ليست ظاهرة من ظواهر القائمة. منذ فترة نوقشت في السعودية رسالة دكتوراه تؤكد معنى الإرهاب والتطرف وإنه مسألة لابد

منها لتثبيت جذور الإسلام ونوقشت وأجيزت بدرجة امتياز!! وأحد المفتين فى إحدى البلاد العربية يقول للمبعوثين إلى الدول الأوربية للحصول على درجة علمية، دكتوراه أو ماجستير، أنتم ذاهبون إلى ديارهم فلا تعايشوهم ولا تأكلوا من أكلهم ولا تبدعوهم بالسلام. هذه نماذج تقدم وإنما ليست كل النماذج. فى مصر لدينا الأزهر الشريف منذ تاريخه هو المرجعية الدينية، لم يخرج منه إرهابى واحد، وذلك لطبيعة الدراسات الدينية فيه. نحن نحتاج إلى تعميق الدراسات الدينية فى كل الأديان، فى المدارس، فى الجامعات.

د. محمد نور فرحات : نحن نعانى من مشكلة أسميها مسألة «مصيصة المصطلحات» ، فى الخمسينات والأربعينات من القرن الماضى كانت هناك أعمال عنيفة منتشرة فى المجتمع المصرى وفى العالم كله، مثل مقتل النقراشى، مقتل أحمد ماهر، السيرستاك، الهجوم على القنوات البريطانية فى منطقة القناة، التعذيب الذى كان يتعرض له الإخوان المسلمون على يد إبراهيم عبد الهادى، ممارسات الحرس الحديدى، مقاومة الفرنسيين فى الجزائر... الخ. ورغم ذلك لم يكن مصطلح الإرهاب موجوداً أو متداولاً، وقد بدأ هذا المصطلح «الإرهاب» يأخذ طريقه إلى التداول منذ نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. يعنى الظاهرة التى نتحدث عنها الآن كانت موجودة لكن دون وجود المصطلح. فى القانون دخل اصطلاح الإرهاب سنة ١٩٩٢ بالتعديلات التى أدخلت فى قانون العقوبات وقانون الإجراءات القانونية لمواجهة الإرهاب. وقبل ذلك كان عندنا مصطلح الجريمة السياسية ولم يكن مصطلحاً للإدانة مثل مصطلح الإرهاب ولكنه مصطلح يهدف إلى النظر للمجرم السياسى بعين التعاطف نتيجة لنيل الهدف الذى يسعى إليه وهو عملية التغيير السياسى بطريقة تتسم بالعنف. وتعميم مصطلح الإرهاب يؤدى إلى إضفاء المشروعية على ما هو غير مشروع وحجب المشروعية عما هو مشروع، ويبدو إن هذا مقصود فى حد ذاته.

د. عاصم الدسوقي: الحديث عن تعقد الظاهرة يضعنا فى متاهة عامة دون أن نضع أيدينا على السبب المباشر للحالة التى نعالجها. ويقودنا هذا إلى استسهال القول

بعالمية الظاهرة شأن أى شيء عندنا ، فى المشاكل الاقتصادية ، وما دامت المشكلة عالمية فلا مبرر لأن أبحث لها عن حل ، وبدلاً من أن نبحث عن الأسباب ونفسر الظاهرة ، إذا بنا ندخل فى كهف التبرير دون أن ندرى . نحن بحاجة إلى تطبيق منهج دراسة الحالة فى علم الاجتماع .

د . عماد صيام : ونحن نحلل أسباب الظاهرة أو نبحث عن أسبابها ، أعتقد إن الدولة المصرية هى المنتج الأول لهذه الظاهرة ، الدولة المصرية بكل سياساتها تتعامل مع خصومها السياسيين ، ومع ظاهرة العنف الإسلامى ، تعاملًا يصل إلى حد الإجرام ، حينما نتحدث عن مصر التى مازال فيها حتى الآن ما يقرب من عشرين أو خمسة وعشرين ألف معتقل ، بعضهم أمضى عشرة وأثنى عشر سنة فى المعتقل فإن هذا بالتأكيد إرهاب واضح . لا يمكن الحديث هنا عن مراجعات فكرية ولا إسلام يحض على السلام أو أى شيء من هذا القبيل ، فهذه الدولة دمرت قطاعاً من شباب هذه الأمة وأصبح بينها وبينهم ثأر بايت . ونحن كمثقفين نشجع بشكل أو بآخر ظاهرة العنف ، حينما يحدث عندما عنف فى مصر ، فكلنا نقف وقرون الاستشعار تقف ، لكن حينما يحدث مثل هذا العنف على مدنيين فى إنجلترا أو فى أمريكا أو فى إسرائيل ، نلزم الصمت أو نغض الطرف ، بل إن البعض فىنا يشمت لما حدث فى ١١ سبتمبر ولسان حاله يقول «رينا بيهد قواهم» . حتى فى مصر حينما يموت أجنبى (إيه يعنى مش مشكلة طالما أنهم مش مصريين) . إذا حاولنا عمل تحليل مضمون لما ينشر فى الصحف المصرية المستقلة والحكومية سوف نجد ثقافة سائدة تشجع على استبعاد الآخر . هذا الاستبعاد للآخر يصل إلى إن نستبعد نحن أحداً للآخر .

د . عبد العليم محمد : لى ملاحظة تتعلق أولاً بتعريف الإرهاب ليس لأن التعريف والمفهوم يستهوى الباحثين والأكاديميين ، ولكن لأن التعريف بالفعل قضية مهمة ، والدليل على ذلك أن العالم وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يتهرب من هذا التعريف حتى يمكن تطويع الحالة على النحو الذى يتلاءم مع المصالح الأمريكية وفق الظروف . لكن ورد فى حديث الدكتور حسن نافعة عنصرين أساسيين فى هذا التعريف ويبدو أنهما مقبولان إلى حد كبير . العنصر الأول هو ترويع وقتل المدنيين

والعنصر الثانى تحقيق أهداف سياسية. ولكن مشكلة هذين العنصرين أن الجيوش النظامية والدول فى حالات الحروب والصراعات كثيراً ما تلجأ إلى مثل هذه الأساليب أى قتل المدنيين بهدف إجبار الحكومة والنظام على التسليم بمطالب الخصوم. وربما وقائع الحرب العالمية الثانية بالتحديد باللغة الدلالة حتى الآن يحتفل بتأبين ضحايا هيروشيما ونجازاكي وهما مدينتين آمنتين وكانت اليابان على شفا كتابة صك التسليم ومع ذلك استخدم هذا السلاح الإجرامى فى محو هاتين المدينتين، كما أن مدينة ألمانية أبيدت عن بكرة أبيها فى الحرب العالمية الثانية دون أن تكون لديها لا علاقة بالإنتاج الحربى ولا بالمجهود العسكرى النازى آنذاك إلى حد أن أحد الأنهار الذى يمر فى المدينة ظل ملوثاً لفترة طويلة من الزمن. فإذاً هناك نقاش حتى عن سياسة قتل المدنيين بهدف إجبار الحكومات على التسليم. طبعاً الآن الأمر تطور عنه فى الحرب العالمية الثانية، هناك منظومة حقوق الإنسان بعد الحرب وجرائم الإبادة النازية وغيرها وأصبح هناك الأسلحة الذكية التى تحتار ضحاياها... الخ، ولكن مع ذلك هذا الأمر قائم فى صلب الأداء الأمريكى العسكرى فى أفغانستان والعراق. هذه واحدة أما الثانية فأنا لدى سؤالين، هل من الممكن أن تكون هناك ثمة علاقة سببية بين عدم وجود ديمقراطية وبين الإرهاب؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم نسمع عن الإرهاب إلا فى السبعينات؟ يعنى أقصد أن تلك المرحلة التى يصفها البعض بالشمولية أى المرحلة الناصرية لم نسمع فيها إرهاب. السؤال الثانى هل هناك علاقة حقيقية سببية بين الفقر والإرهاب؟ ٨٠ ٪ من سكان العالم فقراء ولا يمتلكون سوى ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى، فهل معنى ذلك أن تتحول هذه الكتلة الكبيرة من الفقراء إلى إرهابيين؟. فى تقديرى أن أول مداخل وأسباب الإرهاب فى منطقتنا هو إحساس هذا العالم الإسلامى والمنطقة العربية بالظلم التاريخى الواقع عليها منذ بداية القرن العشرين، عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨ عند إنشاء دولة إسرائيل، وتلك المظالم التى لحقت بدولة كالعراق وتخريبها ونهبها على النحو الذى نرى، هذه فى تقديرى هى أحد الأسباب، أما السبب الثانى فهو الخطاب الدولى المعادى للإرهاب والذى يحض الناس على كراهية الإرهاب

ومقاومته بينما هو بذاته يمارس التجنيد والتعبئة لصالح الإرهاب، لأنه يتضمن التدخل فى سيادة الدول والتعدى على القانون الدولى وعلاقات ومبادئ عدم التدخل فى الشؤون الدولية وتهديد الآخرين بالقوة كما يحدث الآن فى إيران، هذا الخطاب فى تقديرى يساهم فى التحريض ويساهم فى إنتاج ما نسميه بالإرهاب.

سامح فوزى : ما ذكر من أن الاستبداد يتخفى وراء الإرهاب، ربما هو حالات تصدق على دولة أو اثنين، على خطاب نظام سياسى معين، لكن لا اعتقد أنها ظاهرة عالمية بمعنى أن الأنظمة والحكومات إنما تتخفى وراء الإرهاب لتبرير الاستبداد، فلا اعتقد أن بريطانيا والولايات المتحدة وأسبانيا وحتى بعض الدول العربية -مثل المغرب- هى بحاجة إلى مثل هذا الأمر، بل على العكس، ربما ينظر للإرهاب فى بعض الأحيان أنه معطل لبناء دولة ديمقراطية أو إرساء دعائم حكم رشيد متماسك. وأعتقد أن الأنظمة الاستبدادية لا تحتاج إلى الإرهاب لتتخفى وراءه، لديها أسباب كثيرة، فى المنطقة العربية، مثلاً يتخفوا وراء الصراع العربى الإسرائيلى لتأجيل الديمقراطية. الأمر الثانى: القول إن الغرض من الإرهاب هو التحلل من المشكلات الدولية. أيضاً الدول الكبرى ليست بحاجة إلى الإرهاب لتحلل من الالتزامات الدولية. هى تفعل ذلك منذ قرون ولا يعنىها الأمر فى شيء، بل على العكس هناك دلالة مهمة أن قمة الثمانية وقت أحداث لندن إنما أبرمت بعض الاتفاقات وقدمت بعض الأشياء ولأفريقيا تحديداً. الأمر الثالث إنه حتى فى الدول التى تعاني من المشكلات التى نتحدث عنها كالفقر، والتلوث، والإيدز، والأمراض العابرة للقارات لا توجد بها أنماط إرهابية، يعنى أفريقيا، ربما يوجد بها عنف سياسى، عنف بين جماعات للسيطرة على موارد، للقفز على السلطة، لكن لا يوجد فيها ظاهرة الإرهاب على النحو الذى نتحدث عنه فى هذه الحالة. الأمر الأخير: إن الدول إنما تضخم جداً من ظاهرة الإرهاب، هناك ظواهر أخرى تضخم أيضاً وهناك ظواهر تدرس، يعنى ما تنفقه مثلاً الحكومة الأمريكية وما يهتم به صانع القرار -الأمريكى مثلاً- فيما يخص قضايا الديمقراطية، فى العالم الاتجار فى البشر هو أمر مذهل غير مسبوق فى التعامل مع مثل هذه القضايا. سؤال أخير للدكتور ضياء: أنا أتفهم ما

ذكرته بشأن الموضوع وكيف ينظر إلى ظاهرة الإرهاب كمياً؟، بمعنى ما ينتج عنها من تدمير فى منشآت، فى ضحايا، أشياء من هذا النوع. لكنى أتصور أيضاً أن كثير من الأحداث السياسية إنما تقيم بدلالاتها وتأثيرها وبتداعياتها على المدى الطويل.

د. عماد جاد: أنا بس عندى مجموعة ملاحظات أقولها بشكل سريع.

الملاحظة الأولى، ربما جزء من المشكلة إننا نتكلم عن الإرهاب أو عن عملية إرهابية، وهذا فى النهاية هو التعبير المادى عن أمور تسبقه كثيراً، بمعنى عندنا التعصب والتطرف الفكرى ثم جزء انفعالى يدفع إلى التفكير والتخطيط ثم بعد ذلك العمليات الإرهابية، وبالتالي أنا أعتقد أن حصر الموضوع فى هذه العمليات يجعلنا نبدو وكأننا نعالج المظهر الخارجى، أعتقد أن المسألة تقتضى مناقشة قضايا التطرف، التعصب، وفة إطار أوسع من مسألة التعصب الدينى هناك عوامل الانقسام الأولية لغة، دين، عرق، جنس (نوع)، وأعتقد إننا لو وضعنا الموضوع فى هذا الإطار سوف ينتهى جزء من الحساسيات المرتبطة بالدين. عوامل الانقسام الأولية هذه أسفرت عن حوالى ٨٠٠ ألف بنى آدم ماتوا فى فترة صغيرة دون أن ينتبه أحد من الهوتو والتوتسى فى رواندا، وعامل الدين لم يكن موجوداً عند الاثنين، إنما فقط عامل العرق، وفى دار فور عامل العرق أو القبلية هو الأساس. النقطة الثانية لابد أن نناقش مسألة وبصراحة شديدة، ماذا يحدث لدينا، سأشير لمشكلتين بشكل سريع أنا عندى مشكلة عندما أتابع ثقافة المجتمع المصرى، لا إسلام ولا مسيحية، ثقافة المجتمع المصرى، كان فيه برنامج فى محطة «العربية» أسمه «استفتاء على الهواء» والسؤال المطروح هو لو عرفت أن إرهابياً فى طريقه لتنفيذ عمل إرهابى، فهل تبلغ عنه؟ ٥٥ ٪ تقريبا قالوا لا، وحوالى ٨٠ ٪ من الذين قالوا نعم اشترطوا إن يكون هذا العمل موجه لمجتمع مسلم. المشكلة الثانية أثارها استطلاع رأى لقناة «الجزيرة» على البنت، وكان سؤال الاستفتاء هل تؤيد دعوة بن لادن لشن الحرب على الأوربيين؟ أعتقد إن أكثر من ٤٧، ٤٨ ٪ أيدوا الدعوة. وهؤلاء ليسوا قاع مجتمع، فهم الذين يستخدمون الأنترنت ويصوتون.

حاجة أخيرة ها أنكش بها صديقي العزيز د. ضياء، يعنى أنا- سامح أعفانى من جزء وهو الدلالات، لكن إحنا لينا مشكلة مع المؤشرات الكبيرة الكمية دى يا ضياء ما هو الناس اللى بتقولك أنتو مصدعينا بالقضية الفلسطينية ليه، تعالوا شوفوا الضحايا، فيه جنوب السودان قد إيه، يبقى مش عارف فين قد إيه، فالمؤشرات الكمية إحنا نبعد عنها لأن ليها مشاكل ضخمة.

د. نادية مصطفى: المتابع لموضوع الإرهاب وما كتب عنه منذ أحداث شرم الشيخ سيجد إن هناك حالة استقطاب ثنائى فى محاولة تفسير الظاهرة الإرهاب ما بين العوامل الثقافية وما بين العوامل السياسية، وأنا أعتقد وباختصار شديد أنه ليس من السليم على الإطلاق هذا الاستقطاب الثنائى بين هذين الاتجاهين فى التفسير. وإذا أعدنا الاستماع إلى ما قيل من د. حسن و د. ضياء سنجد أن المواقف التى تركز على الأبعاد الثقافية هى التى لها توظيف سياسى للدين لأغراض مختلفة والتفسيرات التى تركز على الأبعاد السياسية أيضاً تأتى غالباً من موقف الطرف الضعيف الذى يتعرض للسياسات الظالمة. أريد أن أقول إنه يجب أن ننظر إلى هذا الأمر نظرة أكثر شمولاً وأقل حدة واستقطاباً بمعنى أننى يمكن أن أقول أن العوامل الثقافية مهمة وضرورية للفهم ولكن دون انفصال عن العوامل السياسية، التى أعتقد أنها تمثل المناخ والتربة لإفراز إما فهما سويًا ومستقيماً للدين، فتظهر عمليات وتفاعلات التسامح أو الثقافة بصفة عامة، أو إفراز فكر وتأويلات دينية غير مستقيمة تؤدي لأعمال مختلفة. من هذه الزاوية ربما أستطيع أن أفسر ما يتصل بالجماعات الإسلامية المنظمة التى تستخدم العنف، هى محاطة بمناخ سياسى سلبى أفرز لديها هذه التأويلات المنحرفة لفهمهم للإسلام. فضلاً عن وجود عوامل أخرى أين عامل القوة العسكرية الآن فى إدارة دولتنا الوطنية لعلاقتنا الخارجية فى الدفاع عن حقوق هذه الشعوب، نحن مستضعفين تماماً، فيجد أحياناً البعض أنه من حقه أن يستخدم هذه القوة العسكرية ولو بطريقة غير منظمة وطريقة لأن جيوشنا الوطنية فقدت دورها الأساسى فى الدفاع عن الشعوب.

ماجدة مورييس: أعتقد أنه من المهم أن نتوقف أمام الثورة الإعلامية التى وضعت

الناس فى مواجهة مباشرة مع ما يحدث فى العالم كله، من عنف سواء عنف الدولة العظمى أو عنف الدول الكبرى، ونحن نعرف مدى قوة تأثير الصورة. النقطة الأخرى هى ما يمكن أن نعتبره نمو السياسات الداخلية والمحلية للدولة، خصوصاً الدولة المصرية التى تولى من شأن الرد الانتقامى، يعنى مسألة عنف البوليس تجاه الناس، عنف الدولة المصرية، تركها الساحة للقوى أن هو يفترس الضعيف فى أماكن كثيرة جداً، مسألة البلطجة، زيادة وشيوع نموذج البلطجة فى المجتمع المصرى، والمؤكد أن المواطن الضعيف الذى لا يستطيع أن يأخذ حقه عن طريق القانون وعن طريق الدولة لابد أن يتعاطف مع من يأخذ حقه بأى شكل.

الفصل الثاني

الظاهرة .. الأسس والمنابع

التعصب - العنف - الإرهاب
الظاهرة والخلفية والمواقف الكنسية
د. ق. صفوت البياضي
رئيس الطائفة الإنجيلية

منابع ومرتكزات العنف « رؤية إسلامية »
أبو العلاماضي
وكيل مؤسسي حزب الوسط

التعصب - العنف - الإرهاب

الظاهرة والخلفية والمواقف الكنسية

الدكتور القس صفوت نجيب البياضي^(*)

العالم اليوم كالأمس البعيد والقريب يئن من التعصب الذي يولد العنف ويؤدي إلى الإرهاب. لم تعد القيم الإنسانية هي الحاكم الرئيسي في عالمنا حتى اتجه إلى التفكير بأكثر عمقا من مجرد الحاجة إلى مزيد من رجال الشرطة والأمن ووضع قوانين أفضل تسمى قوانين محاربة الإرهاب وتشديد العقوبات لتصبح أكثر ردعا.

لم يعد الضمير الفردى أو حتى الجماعى هو الحاكم لقواعد التصرفات والمعاملات حتى ظهرت جرائم تكاد تخلو من أى مبرر معقول أو مقبول وكأنها رياضة بدنية تمارس يوميا.

إننا نسمع فى العالم الغربى عن جرائم تحدث ليس فقط باعثها الكراهية أو الأطماع المادية أو حتى الحسد وشهوة الامتلاك لكنها جرائم ترتكب بلا مبرر أخلاقى أو اقتصادى أو حتى دينى وكأن الجرائم ألعاب مسلية.

لقد كتب تشارلز بارتى ما مفاده: وكما هو الحال فى كل مكان فإن أخطر حيوان فى أفريقيا هو الحيوان المتوحش البربرى الذى يسمى الإنسان، فلكل سبب وبدون سبب، فإن هذا المخلوق يهاجم أولئك الذين لم يسببوا له ضررا ولا يكتنوا له شرا ولا يحملوا له تهديدا حتى أن هذا الحيوان يقتل أقرانه وشركاء عشيرته الذين يتمنون له كل الخير والسعادة ولا هدف لهم إلا بذل الجهد لتقديم الحب والخدمة لهذا الفك المفترس.

لقد كتب H.G. Wells فى كتابه العقل على حافة النهاية: عالمنا يشبه قافلة

(*) رئيس الطائفة الإنجيلية بمصر ورئيس مجلس كنائس الشرق الأوسط والسفوس.

فقدت طريقها فى الظلام على ساحل صخرى مجهول يقودهم قراصنة يتشاجرون فى غرفة التوجيه وكأنهم بربر يتسلقون جانبي السفينة للقتل والنهب والفسق كما تقودهم نزواتهم، وأين قائد السفينة؟ والسفينة تندفع ناحية الصخور والرجل عاجز عن أن يوقفها أو يفعل شيئا لإنقاذها. هكذا يرى الكثيرون أن سفينتنا تسير نحو النهاية كما تصورها أحد أنبياء العهد القديم (حزقيال) قائلا "ها هوذا اليوم، ها هوذا قد جاء، دارت الدائرة، أزهرت العصا، أفرخت الكبرياء، قام الظلم إلى عصا الشر، لا يبقى منهم ولا من ثروتهم ولا من ضجيجهم ولا نوح عليهم" (حزقيال ٧: ١٠-١١).

الأرض قد امتلأت إرهابا

يقول سفر التكوين عن حالة الأرض قبل الطوفان "كان فى الأرض طغاة فى تلك الأيام.. وشر الإنسان قد كثر فى الأرض وإن كل تصور أفكار قلبه إنما هو شرير كل يوم" (تكوين ٦: ٤-٥) وفسدت الأرض أمام الله وامتلأت ظلما.. وأفسد الإنسان طريقه على الأرض"

وهاهى الصورة قايين يقتل هابيل (تك ٤) الأخ يقتل الأخ ولامك يقتل رجلين (تك ٥) ثم امتلأت الأرض شرا.

والسيد المسيح قدم علاجا وقائيا للجرائم العدوانية على الأنفس الآدمية: "سمعتم أنه قيل للقديما لا تقتل ومن يقتل يكون مستوجبا للحكم أما أنا فأقول لكم إن من يغضب على أخيه يكون مستوجب الحكم" (متى ٥: ٢١-٢٢)، سمعتم أنه قيل للقديما تحب قريبك وتبغض عدوك وأما أنا فأقول أحبوا أعدائكم. لقد عالج المسيح أصل المشكلة فالعنف والإرهاب لا يحدثان فجأة لكنه كالنبات الشوكى ينمو تدريجيا وبسرعة حتى يفسد الأرض فلا تصلح بعد للإثمار أو الإزهار بما ينفع البشر والبشرية، فقد فسدت الأرض.

فكرة الإرهاب المقدس

ظهرت هذه الفكرة فى العهد القديم عندما كان الشعب اليهودى ضد الشعوب

الأخرى الأممية. فالنبي يشوع يأمر الجيش والشعب عند غزو مدينة من مدن الآخرين أن يقتلوا كل سكانها ويحرقوا الرجال والنساء والأطفال حتى البقر والغنم والحمير تقتل جميعا بالسيف. أما الفضة والذهب وآنية النحاس والحديد فلا تحرق بل تدخل إلى بيت الرب (يشوع ٦). وهنا نجدهم يأخذون الأمر من القادة الدينيين باعتباره أمرا إلهيا فيقتلون المحاربين والأبرياء معا. وعندما يكون الأمر إلهيا فلا بد من طاعته دون مناقشة أو تفكير هذا في ظل الدولة الدينية والحاكمية الإلهية. واليوم نجدهم بذات الأفكار التي تنسب القتل والتدمير والخراب وكأنه استجابة لأوامر إلهية واتجاهات دينية حتى سمي هذا الفعل " العنف المقدس " .

وعلى الجانب الآخر حاول دعاة السلام أن يفسروا تعاليم العهد القديم بالمقارنة إلى تعاليم السيد المسيح في العهد الجديد بالقول إن إله العهد القديم غير إله العهد الجديد فإله العهد القديم إله صعب وعنيف أما إله العهد الجديد فهو إله الحب واللفظ والرحمة، واستنادا إلى هذا الرأي يستبعدون العهد القديم كلية. تلك هي نظريات تفسير ظهرت في القرن الثاني الميلادي.

أما مفسرو القرن العشرين فيرون أن الأجزاء التي تدعو إلى العنف لا ينبغي أن تدرس للأطفال على الإطلاق وقالوا إنها تتناقض مع سمو الفرائض الإنسانية وروح التعاليم الدينية وبراءة الأطفال.

لكن البعض الآخر وجد حلا للعنف الديني بالقول إن الرسالة الأساسية تشير إلى دينونة الله للخطية والخطاة وإن ما يحدث للأعداء هو إشارة ورمز إلى ما يتم في الدينونة الأخيرة للأشرار وما يحدث لهم في الأرض من قتل وحرق إنما هو نتيجة للاتجاه الذي اختاروه هم لأنفسهم إذ رفضوا الله وعبدوا الأوثان والأصنام فاستحقوا أجرة ما اختاروا. وأسندوا تفسيراتهم لأقوال المسيح نفسه "إن لم تتوبوا فجميعكم كذلك تهلكون".

أما المتابع لتعاليم المسيح فيجده يرفض العنف، حتى أنه ويخ أحد تلاميذه (بطرس) عندما استخدم سيفه ضد رجل كان قد أساء إلى السيد المسيح باللفظ

واليد فقطع بطرس أذن ذلك العبد. ورد المسيح الأذن مكانها وقال لبطرس "رد سيفك إلى مكانه فمن يأخذ السيف بالسيف يأخذون".

ثم يأتي تعليم تلميذ المسيح يوحنا ليوضح بأن المعركة الحقيقية هي معركة التعليم "أحاربهم بسيف فمى أى بالتعليم والفكر والإقناع". (سفر الرؤيا ١٩ : ١٥ مع ٢ : ١٦). فما أروع هذا الأسلوب الحضارى الذى يضع مكانه الكلمة وقوتها أقوى من السيف، فالسيف يقتل وأما الكلمة فتغير وتحرر وتحىي، "ومن فمه يخرج سيف ماضى لكى يضرب به الأمم".

وهكذا يقول بولس الرسول مشيراً إلى الأشرار "إن الله يبيدهم بنفخة فمه" (٢ تس ٢ : ٨).

ولعل تعليم الفداء فى العهد الجديد يعطى صورة مغايرة تماماً لتعاليم العهد القديم فبينما النصر كانت تتحقق بسفك دم الناس والبهاائم، تحول الدم إلى عمل فدائى من جانب السماء لا الأرض، ليتحرر الإنسان من وحشية الإرهاب والعنف عن طريق تقديم ذبيح أعظم كما رأيناه سابقاً فى حادثة تقديم إبراهيم لأبنه ذبيحة وافتدائه بذبيح كبش حتى يطلق القول إنه كبش فداء.

فالحروب تحولت من حروب الأسلحة إلى التسليح الثقافى والفكرى والروحى "ألبسوا أسلحة الروح" التى يدعوها بولس "سلاح الله الكامل" (أف ٦ : ١٠)، فمنطقة الجندى المحارب حل مكانها منطقة الحق، أو منطق الحق، والدرع الواقى أصبح درع البر والحذاء العسكرى الثقيل يحل مكانه طريق السلام، والترس الذى يصد السهام حل مكانه التمسك بالإيمان، والخوذة التى تحمى الرأس يأتى مكانها خلاص الكلمة المقنعة والمغيرة لكل فكر رديء، أما السيف الماضى فهو فى كلمة الله كما بينا سالفاً فى رسالة بولس إلى شعب أفسس ٦ : ١٠-١٧ فالحروب والمعارك لم تصبح ميادين سفك للدماء أو القيام بعمليات إرهابية، بل إنها معركة فكرية ثقافية تنويرية "إن أسلحة محاربتنا ليست جسدية بل قادرة على هدم الظنون والأفكار" (كورنثوس الثانية ١٠ : ٣-٥) تلك الأفكار التى لا تتفق مع إرادة الله للإنسان والإنسانية.

نظرة أخيرة إلى دعاة الإرهاب والعنف، لنراهم تحت تأثير الظلم والإحساس بالغبن والهزيمة ولم يتبق لهم فى الحياة إلا البندقية والمواد الكيماوية لقتل الآخرين وأنفسهم، وهم يعلنون بذلك فقدانهم للأمل والأمان والمستقبل والضمان فلم يعد أمامهم ما يعيشون لأجله، وبذلك لا ينبغى أن يعيش غيرهم طالما لا قيمة لحياتهم فما هى قيمة حياة الآخرين عندهم.

إن عالما يخلو من الحب والاهتمام والرعاية وتحقيق القدر المعقول من الضمان والحرية والحياة الآدمية، يفرخ كل يوم دعاة عنف وإرهاب ودمار، فعلى الأصحاء أن يبادروا بعلاج المرضى قبل أن ينتقم المرض من الأطباء والأصحاء على حد سواء. لقد نادى الكنائس المتفقة معنا فى الفكر أن الصمت أو السلبية الكنسية يؤديان إلى خلق مزيد من العنف والإرهاب. وكانت الرسالة مبنية على التعاليم الكتابية "تعلموا فعل الخير. اطلبوا الحق. أنصفوا المظلوم. اقضوا لليتيم. حاموا عن الأرملة" (أش ١ : ١٧). وكذلك "كونوا أنتم كاملين كما أن أباكم الذى فى السماوات هو كامل" (مت ٥ : ٤٨). هذه الأقوال تكتمل بالصورة المستقبلية لعالم يخلو من العنف والإرهاب وسفك الدماء. "وسيمسح الله كل دمة من عيونهم والموت لا يكون فى ما بعد ولا يكون حزن ولا صراخ ولا وجع فى ما بعد لأن الأمور الأولى قد مضت" (رؤيا ٢١ : ٤).

هل لنا أن نسير فى هذا الاتجاه ونحقق قصد الله ؟

الدين والعنف

كل علاقة للدين فى أى عمل إرهابى يسمى إرهابا دينيا هذا من الجانب النظرى البحت، وقد يكون الدين فاعلا أو مفعولا به، سواء قام بالإرهاب أفراد أو جماعات ويتساوى الحال فى أى اتجاه يكون وضد أى أهداف يوجه. وسواء كان العمل الإرهابى ضد هدف من ذات الدين أو من دين آخر، وقد يكون العمل ضد أهداف دينية لا أشخاص مثل المؤسسات الدينية، أو يكون اضطهادا للناس على أساس دينى أو موجه ضد أبنية دينية أو مواقع دينية أو أثر دينى.

والإرهاب أو العنف الدينى كسائر أنواع الإرهاب فهو ينبع من خلفية ثقافية تعتمد على سياق مبنى على تلك الثقافات وعادة ما تهدف الأعمال إلى الإشارة الرمزية لما تعنيها تلك الأعمال، وقد تكون أعمال العنف والإرهاب فردية وقد تكون جماعية منظمة، فالفردية تخرج من نزعات أشخاص كأفراد لا تتبناها جهات معينة فى المجتمع. أما الأعمال الجماعية أو المنظمة فهي الغالبية والأكثر تأثيراً فى الجانب الدينى وتكون نابعة من تعاليم دينية ومصحوبة بأبعاد سياسية، وقد تكون أعمالاً جماعية منظمة ولكن القائم بها أفراد مثل فرد يفجر نفسه. وعادة ما يقوم بالإرهاب أفراد بدافع الغيرة الدينية وقناعة عدد كبير من أصحاب هذه الانتماءات الدينية بما يفعله الأفراد، ويعتبر هجوم ١١ سبتمبر من قبل الإرهاب الدينى. وقد يكون استخدام الدين فى بعض الحالات هو لتبرير العنف كحافز مشجع لدوافع فى حقيقتها ليست دينية على الإطلاق، وخير مثال على ذلك هو العنف المنظم الذى حدث ضد السود الأمريكيين أثناء حركة الحقوق المدنية الأمريكية فى الفترة من ١٩٥٥-١٩٨٦ وكانت النقطة البارزة فى الحركة أنها منظمة مسيحية وإنها ضد التفرقة العنصرية وهنا ننجد الدين يدخل لدعم السياسة.

لكل شيء نهاية ولا بد للإرهاب أن يندحر

بعد مرور ستين عاماً على نهاية الحرب العالمية الثانية فى أوروبا والباسيفك، فإن من يراجع أحداث تلك الحرب يكتشف عمق المعنى لغلبه الخير وانتصاره على الشر مهما طال أمده فى العالم، فيأتى احتفال هذا العام - وقد يكون الأخير - على اعتبار أن أحبائنا المشاركين فى تلك الحرب لن يكونوا على قيد الحياة بعد ستين عاماً من نهايتها ولكنه احتفال يأتى فى ظروف قد تصل بنا إلى حرب ثالثة.

الشر لا بد من هزيمته وانتحاره

النازية الفاشستية تجسدت فى بنيتو موسوليني الإيطالى والإمبراطور هيرو هيتو اليابانى وأسوأهما كان الألمانى أدولف هتلر، وكون الثلاثة محور الشر، ولكن أين هم؟ ولو عاش هؤلاء الثلاثة ما كان عالم اليوم على ما هو عليه الآن (روسيا

وحدها خسرت ٢٧ مليون من مجموع الخسائر البشرية البالغ ٤٠ مليوناً). إن أوروبا لا تنسى الدور الأمريكي وتدخلها المتأخر لإنهاء الحرب لصالح أوروبا التي ظلت تشعر بالجميل عبر هذه السنين الطويلة لأمریکا، التي تستخدم هذه المشاعر حتى الآن كعنصر ضاغط كما هو في حرب العراق. والحرب العالمية الثانية لم تكن إلا استمراراً للحرب العالمية الأولى، فهل هناك احتمال لحرب عالمية ثالثة تبدأ من إيران؟ أم أن ذكرى الحربين تجعل العالم، بداية من أمريكا يفكر ألف مرة قبل أن تندلع حرب ثالثة لا تبقى ولا تزر.

ولا ننسى أن من رماد الحرب العالمية جاءت فكرة الأمم المتحدة لوقف حدوث مآسٍ أخرى على عالمنا، فهل تنجح جهود الأمم المتحدة في منع نشوب حرب قد تكون الأخيرة في تاريخ البشرية؟ وهل لرجال الدين، على كل المستويات والتنوعات، أن يبنوا بالأديان عن أن تستغل وتجنّد لصالح الأطماع البشرية والنزوات اللادينية؟ فنتحول إلى أدوات أعمار وبنیان وسلام لا معاول هدم وقتل وفناء.

لذلك خرجت الكنيسة الإنجيلية المشيخية بقرار محفلها العام بسحب استثماراتها من كل الشركات العاملة في إسرائيل كعلامة احتجاج على ممارساتها العنيفة ضد الشعب الفلسطيني، وكان هذا القرار دافعا لمجلس الكنائس العالمي أن يصدر قراره لجميع الكنائس الأعضاء في المجلس أن يتخذوا نفس الموقف الذي اتخذته الكنيسة المشيخية.

وكانت الكنائس تعلم بالطبع أن هذا سيثير غضب اليهود في أمريكا ومعهم أعداد من الأمريكيين والإعلاميين والسياسيين، وقد حدث هذا بالفعل ولكن الكنيسة كانت تقدر الحكمة القائلة الساكت على الظلم شيطان أخرس.

لذلك لا بد أن نؤكد ونشدد على أنه ليس الغرب كله شراً ولا الشرق كله خيراً، فالخير والشر يسيران جنباً إلى جنب في كل المجتمعات، ومع كل الأجناس فالهجوم على مجتمعات بذاتها كمحاور شر سواء من الجانب الغربي أو الشرقي أو من الشمال إلى الجنوب أو العكس، كلها دعاوى تفتقد إلى الجانب العلمي

والواقعي، ففي الوقت الذي نهاجم فيه الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة فإننا نأكل طعامه ونشرب شرابه ونرتدى زيه ونتعلم من علومه ونسافر إليه للعلم أو العلاج أو العمل والمعيشة، فنلعبه ونقصده، نكرهه ولا نطيق فراقه، فنسافر إليه أو ندعوه إلينا، فهل هذا نوع من الانفصام الذهني أو الانقسام العقلي، أو ماذا يسميه العلم والطب والسياسة؟.

إنها دعوة للتقارب والتفاهم والتحاور من أجل مجتمع عولمي عالمي يعيش فيه الجميع في قرية كونية لا غنى لواحد عن الآخر، ولهذا نحن هنا معا لنتحاور ونتدارس، لنتدارك ونتفاعل، ونفكر ونعمل من أجل غد أفضل من الأمس واليوم قبل فوات الأوان.

منايع ومرتكزات العنف «رؤية إسلامية»

أبو العلا ماضي^(*)

من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن ظاهرة العنف في المجتمعات العربية والإسلامية، خصوصاً تلك المرتبطة بحركات وجماعات تعلن ارتباطها بالإسلام. وأوضح هذه الحالات الجزائرية والمصرية. ولقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة في العالم عموماً والغرب خصوصاً. ويرجع السبب المباشر لتزايد الاهتمام بالحالة المصرية في الآونة الأخيرة منذ الحادث الإجرامي الذي وقع في مدينة الأقصر في صعيد مصر في عام ١٩٩٧، والذي راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصاً، مروراً بحادث طابا وحتى حادث شرم الشيخ الإرهابي الأخير والذي راح ضحيته أكثر من ٨٠ شخصاً وإن كان معظمهم هذه المرة من المصريين وبعضهم من الأجانب، لكن المكان له دلالة السياحية والسياسية الهامة، وهذا مما زاد من الاهتمام الغربي بالظاهرة، بالإضافة إلى الخسارة الفادحة التي أنزلها هذا الحادث بقطاع السياحة المصرية. ومن المهم هنا توضيح أن هناك فرقاً كبيراً بين تحليل الظاهرة ومعرفة أسبابها لمعالجتها ومواجهتها، وبين تبرير أعمال العنف والإرهاب فهذه الأعمال غير مبررة ولا مقبولة، ولا يمكن التعامل معها خارج نطاق الرفض والإدانة. ولكن بعض المثقفين المصريين - وبعض الرسميين أيضاً - يهتمون كل من يتناول هذه الظاهرة بموضوعية لمعرفة أسبابها وكيفية علاجها، بأنه يبرر العنف ويدافع عنه، وهو خلط غير صحيح. كما أن بعضاً من المثقفين في الغرب، ما فتئ يهاجم المشروع الإسلامي بل الإسلام نفسه كدين فيستغل كل حادثة من حوادث العنف الملتبسة برداء الدين (والدين منها براء) ليهاجم الإسلام نفسه. وللدخل مباشرة في أسباب العنف، هناك عوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، وأخرى ترتبط بالحركات الإسلامية نفسها فقهاً وفكراً وسلوكاً، وهناك أسباب تتعلق بالواقع الإقليمي والدولي.

(*) وكيل مؤسسي حزب الوسط

وحيث أن هذه الورقة تهتم بالمنابع والمرتكزات التي تغذى ظاهرة العنف (أو الإرهاب)، فنبدأ بالمجموعات التي تمارس العنف وتنسبه للإسلام.

لقد كنت وما زلت أتردد في تسمية هذه الجماعات بالجماعات الإسلامية لأنها بهذا السلوك لا يمكن أن تنسب إلى الإسلام الصحيح وأفضل أن أسميها جماعات العنف التي تنسب نفسها للإسلام.

ولعل من المهم هنا أن نفرق بين الإسلام كدين وعقيدة من عند الله كباقي الأديان السماوية له نصوص ثابتة لم يختلف عليها أحد لأنها وحى من السماء كالقرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة، إلا أن المسلمين والمجموعات والهيئات والعلماء والأفراد اختلفوا في فهمهم لنصوص الإسلام، لكن التيار الرئيسى الغالب في الأمة الإسلامية تفهم الإسلام فهما صحيحا معتدلا وسطيا، لكن ذلك لم يمنع من خروج جماعات ومجموعات وأفراد فهموا النصوص فهما شاذا غريبا ومتصادما مع الفهم العلمى والصحيح لنصوص الدين (الإسلام)، بل لم يكتف هؤلاء بالتفسير لهذا الفهم الشاذ المغلوط، فكانت أفعال العنف غير المبرر التي هي الإرهاب نفسه، لأنك إذا سألت العلماء العدول والثقات المتخصصين عن أى نص من النصوص القرآنية أو السنة النبوية الصحيحة ملتبسا في أذهان هؤلاء سيجيبون بذلك الفهم الصحيح والتفسير المستقيم مع باقى النصوص طوال القرون الماضية، لأن البعض في الغرب وقليل منهم هنا في بلادنا في الشرق، ذهبوا غير منصفين إلى أن بعض النصوص الإسلامية يحض على العنف وليس تفسيرات هؤلاء المجموعات، وهو قول ينم إما عن عدم معرفة أو غرض خبيث في نفوس هؤلاء، ويمكن لأهل الاعتدال والوسطية الرد عليهم بسهولة ويسر إذا ما ضربوا لذلك الأمثال.

نقول لهؤلاء الناس الذين ينتسبون للإسلام وذهبوا في فهمهم لبعض النصوص (قرآن وسنة) مذهبا غريبا وشاذا وأسسوا عليه فعلا عنيفا إجراميا، إننا لن نناقش فهمهم المغلوط للنصوص، بل سنناقش أهم المرتكزات التي أسست للعنف وأهم المنابع التي غدت تلك الأفكار.

أولاً: أهم مرتكزات العنف

١ - التقييم غير الدقيق من قبل عدد كبير من الحركات الإسلامية السياسية لوضع الدولة، بمعنى أنهم طرحوا سؤالاً يؤثر على هذا الفهم الخاطئ وهو هل مصر دولة إسلامية أم لا؟ وهل الحاكم مسلم أم لا؟ ولما كانت إجاباتهم أنها دولة لا تطبق الإسلام بفهمهم فهي دولة غير إسلامية أى كافرة، وكذلك الحاكم الذى يحكم فى هذا الإطار غير مسلم (أى كافر). ولقد ترتبت على هذه الإجابات الخاطئة، أسئلة أخرى من قبل هل يجوز الخروج عليه (أى على هذا الحاكم) أم لا؟ والخروج هنا يعنى عدم طاعته ومقاتلته، وهل يجوز العمل فى مؤسسات الدولة (الكافرة) أم لا؟ أى هل يجوز أن يعمل مسلم متدين مثلهم فى أجهزة الدولة مثل الجيش والشرطة والقضاء والبنوك... الخ أم لا؟ ولقد كانت إجاباتهم هنا أيضاً خاطئة باعتبارهم أن هذه الدولة التى لا تطبق الإسلام كما يفهموه دولة كافرة وحاكمها كافر والخروج عليه واجب وقتاله يقترب من الفرض والعمل فى مثل هذه الدولة وأجهزتها حرام ولا يجوز... الخ. بل ترتب على هذا المدخل أخطر نتيجة فى هذا المجال وهى وجوب الخروج عليه ومقاتلته وتغييره (أى هذا النظام) بالقوة.

٢ - ونتيجة لهذه الأحكام الخاطئة أراد أصحابها أن يؤصلوها (إى يجعلون لها تأصيلاً فقهياً وفكرياً مكتوباً) وهذا دليل على أن هذا الفهم المغلوط كان دائماً شاذاً وقليلًا وهامشياً بدليل أنهم لم يجدوا فى كتب التراث ما يكفى ليبرر هذه الأفكار، فعمدوا لصياغة كتابات جديدة تعبر عن هذه الأفكار التى تغذى العنف وتؤصله وتعمقه، من قبيل العمل على قيام الدولة الإسلامية تأسيساً على أن الدولة الحالية غير إسلامية، ورفض المجتمع الحالى واعتباره مجتمعاً جاهلاً مثل المجتمع الذى كان قبل بعثة النبى محمد عليه الصلاة والسلام والتعالى عليه، بل عملت هذه المجموعات على تكوين مجتمع بديل ومغلق عليهم لهم فيه علاقاتهم الخاصة وتعاملاتهم الخاصة، فى عزلة تامة عن باقى المجتمع باعتباره منحرفاً وجاهلياً كما ذكرنا. وهذه الحالة أهم نتائجها السلبية هى تغذية مناخ العنف

والتطوير والصدام والرغبة فى الانتقام من باقى المجتمع الطبيعى الذى يعتبرونه كما ذكرنا مجتمعا جاهليا.

٣ - من أهم المرتكزات الفكرية أيضا التى غدت العنف داخل هذه المجموعات فهمهم لفقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وهو مبدأ إسلامى أصيل ورد فى نصوص كثيرة فى القرآن والسنة النبوية الصحيحة، وهو سلوك مطلوب من كل مسلم بل من كل مؤمن بأى دين، فكل فعل معروف يجب أن تدعوا له وتأمر به وكل فعل منكر يجب أن تنهى عنه كواجب دينى وإنسانى أصيل، حتى أن بعض فقهاء المسلمين اعتبر الإسلام كله إما أمر بمعروف أو نهى عن منكر، لكن هذه المجموعات اختلفت فى فهمها لهذا الدور وطبيعته وذلك فيما يتعلق بالفعل والقول وكيفية التفريق بينهما، لأن هناك حديث شريف يبين مراتب تغيير المنكر من تغييره باليد (أى بالقوة) إلى القول باللسان (أى بالوعظ) إلى الإنكار بالقلب فقط، واعتبر الحديث أن التغيير بالقلب هو أضعف الإيمان. وقد فهم العلماء الثقات المتخصصون هذا الحديث على التدرج الموجود فى أى دولة، من أن سلطان التغيير بالقوة لسلطة الدولة والقانون، والتغيير باللسان هو سلطة الوعظ والإرشاد والنصح لكل مؤهل لهذا الدور، وكذلك سلطة الإلزام لكل من له ولاية مثل الأب والأم على أبنائهما وصاحب العمل فى عمله والأستاذ مع تلاميذه... وهكذا، أما هذه المجموعات فقد فهمت هذا الأمر على أنه واجب عليهم هم تغيير المنكر باليد، بل هو واجب على كل فرد يتجاوز من أى سلطة باعتبارهم هذه السلطة غير معترف بها، بل السعى لتغييرها هى أهم سمات تغيير المنكر حسب فهمهم، وترتب على ذلك جواز قتل رجال السلطة وأعوانهم واستحلال أموالهم (أى اعتبار هذه الأموال حلال لهم أخذها)، وتم تطبيق هذه الفقه فى عدة محاولات اغتيال وقتل فى فترات سابقة.

٤ - ومن أهم المرتكزات أيضا التى تغذى العنف هو الشكل التنظيمى لبعض الحركات الإسلامية وخصوصا الشكل السرى الذى يخلق مناخا مواتيا لسلوك الرفض والتشوير والتصادم، ويغذى الفكر الانقلابى، ولعل البعض يؤصل جواز العمل

السرى داخل الأنظمة العربية على أساس أن الدعوة الإسلامية لا تحتاج لترخيص من أحد، خصوصا إذا كان هذا النظام فى تقييمهم معاديا للإسلام. ومن فهمهم الخاطئ أيضا لنصوص تتعلق بالتزام الجماعة وعدم الخروج عليها والبيعة لأولى الأمر، أنهم اعتبروا هذه النصوص تتعلق بهم أى جماعتهم هى هذه الجماعة المعنية فى النصوص الآمرة بالالتزام بها وطاعة أميرهم أى أمير الجماعة هو المقصود، فى حين أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا فى فهمهم لهذه النصوص أن الجماعة المقصودة فى الأحكام الإسلامية الصحيحة هى الأمة كلها وليست جماعة محدودة أو محددة، وكذلك البيعة المقصودة هنا هى بيعة ولى الأمر العام (أى الحاكم العام) وليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة، وأن تغليظ الخروج على الجماعة مقصود به الأمة فى نظامها الأساسى خاصة إذا كانت ملتزمة إجمالا بأحكام الإسلام الرئيسية، بل لقد غالى البعض من هذه الجماعات بتصفية بعض الأعضاء الذين خرجوا منها على أساس الفهم الخاطئ لبعض الحديث "من خرج على الجماعة فاقتلوه"، وبالطبع الفهم الصحيح هنا للجماعة هى الأمة والمقصود بالخروج الذى يستوجب القتل هى خيانة الأمة وهى جريمة عظيمة عند الأمم.

٥ - ومن المرتكزات التى تغذى العنف أيضا فكرة قبول الآخر، لقد رفضت هذه المجموعات المتطرفة أى رؤية إسلامية أخرى، فما بالك بالآخر غير الإسلامى أى المسلم الآخر العادى أو العلمانى أو غير المسلم أو الأجنبى غير العربى فكل هؤلاء مرفوضون ويندرج النظر إليهم من اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية على استحلال أموالهم ودمائهم. ولعل المدخل المهم الذى أسسوا عليه هذه النظرة الضيقة والمنغلقة هو أن ما يقولونه من آراء مستقاة من الإسلام بفهمهم هو الصواب بعينه وهو الحقيقة المطلقة (أى إدعاء امتلاك الحقيقة)، على الرغم من أن هذا الكلام أجمع الثقات والمفكرون العقلاء على رفضه، وأكدوا على أن أى تصور يطرحه أحد أيا كان هذا الأحد فهو منهم بشرى للإسلام وإذا رفضه البعض فهو فهما بشريا ولا يرفض الإسلام نفسه ويسبب ادعاء امتلاك الحقيقة فالآخرون خارجون ومرفوض وجودهم وتعتبر مقاومتهم واجبة فى نظر هؤلاء.

ثانياً: أهم منابع العنف (المصادر الفكرية)

المصادر المغذية للعنف فى الجماعات التى نتحدث عنها مرتبطة كما سبق ذكره بفهم مغلوط للإسلام، ويعتمد على مصادر إسلامية صحيحة فسروها خطأ، أو مصادر أسموها هم إسلامية وهى من صياغة رموزهم، ومن أهم هذه المصادر ما يلى:

١ - فتاوى الإمام ابن تيمية فيما يتعلق بالتتار والشرعة التى كانوا يحكمون بها (الياسق) اعتمدت معظم جماعات الجهاد ومشتقاتها المنتهجة العنف على فتاوى الشيخ ابن تيمية (٦٦١ - ٧٢٨هـ)، خاصة بما يتصل بالموقف من التتار والشرعة التى يحكمون بها التى كانت تسمى (الياسق) أو (الياسة) وهى مجموعة قوانين وضعها ملكهم (جنكيز خان). واعتبروا أن حكام اليوم مثل التتار بل أشد وأن القوانين المطبقة مثل (الياسق) بل أدهى وأمر، كما ذكر محمد عبد السلام فرج فى كتابه "الفريضة الغائبة".

والحقيقة أن الفتوى، كما أجمع العلماء، غير الحكم، فالحكم ثابت أما الفتوى فتتغير وهى مرتبطة بالظروف والزمان بل وبالشخص، كما قال أصحاب علم الأصول «الفتوى تقدر زماناً ومكاناً وشخصاً»، وعليه فإن مجرد الاستعانة بفتاوى الشيخ ابن تيمية التى صدرت منذ ما يزيد على سبعة قرون فهو أمر مخالف لقواعد الشريعة الإسلامية. والأمر الثانى إن ما ورد بشأن فتاوى ابن تيمية التى كفر بها التتار وأوجب قتالهم ارتبط بممارسات التتار ذاتهم، كما شرح د. محمد عمارة قائلاً "إن هذه الأسباب التى دعت به (أى ابن تيمية) إلى تكفير التتار فقط دون الممالك على الرغم من أن الاثنين يحكمان بعقيدة واحدة اسمها «الياسق».. ولكن السبب كان أن التتار اعتدوا على الأعراض والأنفس وأغاروا على المقدسات ومنها المساجد واغتصبوا أشرف نساء المسلمين داخل المسجد الأقصى والمسجد الأموى وجعلوا الجامع الذى بالعقبة دكاً وغزواتهم التى اهلكوا فيها الحرث والنسل وهددوا الحضارة الإسلامية بالدمار».

٢ - بعض كتابات الأستاذ أبو الأعلى المودودي والأستاذ سيد قطب :

كان لبعض كتابات المفكر الإسلامى الأستاذ أبو الأعلى المودودي مؤسس «الجماعة الإسلامية» بباكستان (عام ١٩٤٩) تأثير كبير على كثير من الجماعات التى انتهجت العنف وخاصة كتابه «المصطلحات الأربعة» و«الانقلاب الإسلامى» وكذلك بعض كتابات الأستاذ سيد قطب وخاصة كتابه «معالم فى الطريق»، فقد استندت هذه الكتابات جميعاً على فكرة «الجاهلية» و«الحاكمية».

فالجاهلية صفة تطلق على أشياء كثيرة ومستنبطة من آيات قرآنية مثل «حكم الجاهلية» و«ظن الجاهلية»، ونصوص نبوية مثل «إنك امرؤ فيك جاهلية» و«كل أمر من أمور الجاهلية تحت قدمى موضوع»...الخ.

فالجاهلية فترة زمنية سبقت الإسلام وعم فيها الظلم والجور والشرك والرق والفجور...الخ وقياس المجتمعات الإسلامية الحديثة عليها بهذه الصفات أصابه الكثير من الخلل، وهذا ما كان فى الكتابات التى أشرنا إليها التى تحكم على المجتمع بالذات بأنه جاهلى، وبالتالي يجب اعتزاله والانفصال عنه والسعى لتغييره بالقوة. كما أن التوسع فى فكرة الحاكمية لله واعتبار أى نص ليس عليه دليل من الشريعة تحاكم لغير الله وكفر به وبالتالي يوصم صاحبه بالكفر نظامه والمجتمع كله مما يستتبع أيضاً النفرة لنصرة الحاكمية لله وقتال من انتقصوا من حاكمية الله فى مفهوماتهم.

٣ - رسائل وكتابات شكرى أحمد مصطفى:

لقد كانت كتابات شكرى أحمد مصطفى قائد «جماعة المسلمين» المعروفة باسم «التكفير والهجرة» سواء كراساته أو كتاب «الخلافة» أو «التوسمات» هى المغذية لكل جماعات التكفير ومشتقاتها والحقيقة أن «شكرى» استحدث إفهاماً خاطئة عن الإسلام، وهو الذى فسر النصوص وأسقطها على الواقع. وأصل بنفسه لفكرة تكفير المجتمع واعتزاله وهجرته تمهيداً لحدوث علامات الساعة وتدخل

السماء لخسف الكفار والمشركين، وعودة الوسائل البدائية من جديد وهذا يفسر استعمالهم حتى في العنف لأدوات بدائية من السكين والسيوف وغيره، وهذا الفهم الأخير شرحه في كتابه «التوسمات» ولم يعرف التاريخ الإسلامي شططاً فكرياً مثل جماعة التكفير إلا مجموعة الخوارج التي خرجت عن فكر الأمة وعن أصولها الصحيحة وقتلت الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه.

٤ - كتابات ورسائل مجموعات الجهاد:

كل مجموعات الجهاد التي تشكلت كتبت رسائل تبرر العنف (أو استخدام القوة في التغيير) وتؤصله وتحض عليه وتهدم الأساس الفكري للأنظمة الحاكمة ويتجلى ذلك في:

أ - رسالة «الإيمان» لصالح سرية سنة ١٩٧٣:

والتي يقسم فيها الناس إلى ثلاثة أقسام مسلمون - كافرون - منافقون (يظهرون الإيمان ويبطنون الكفر) وكفر القوانين المخالفة للإسلام ومن يعملون بها ويضعونها... الخ وجميع مصادره فيها آيات من القرآن الكريم فسرّها هو بنفسه واستخرج منها أحكامه.

ب - كتيب «الفريضة الغائبة» لـ محمد عبد السلام فرج (٧٩ - ٨١):

والتي قارن فيها بين التتار وحكام اليوم واسقط عليهم فيها أحكام التتار، وأصل فيها لقتالهم والخروج عليهم، وتراوحت مصادره بين القرآن الكريم وفتاوى ابن تيمية وأحاديث نبوية من صحيح مسلم شرح النووي وتفسير السيوطي وبعض كتابات الأستاذ قطب.

٥ - كتابات ورسائل «الجماعة الإسلامية» التي تنتهج العنف:

كما أسلفنا أن لكل مجموعة من مجموعات العنف رغبة في تأصيل أفعالهم في رسائل وكتيبات، فإن «الجماعة الإسلامية» التي تشكلت منذ عام ١٩٨٠ في الصعيد أساساً وتنتهج العنف، أصدرت عدة رسائل بهذا المعنى أهمها من الناحية الفكرية ما يأتي:

أ- «ميثاق العمل الإسلامي» سنة الإصدار سنة ١٩٨٤ ، والذي كتبه ثلاثة من قادتهم وهم ناجح إبراهيم (طبيب) - عصام درباله (مهندس) - عاصم عبد الماجد (مهندس). والتي تحاول تأصيل شعارات مميزة لجماعتهم في غايتها وعقيدتها وهدفها وطريقتها وقضية الخلافة التي تسعى الجماعة لعودتها وكيف السبيل إلى هذا؟

ب - رسالة «حتمية المواجهة» سنة الإصدار ١٩٨٧: وهي رسالة تشرح أن طريق التغيير قد بدأ منذ حادث المنصة (أى اغتيال الرئيس السادات) عام ١٩٨١ ، وتشرح كذلك كيف أن قوانين الشريعة تبدلت، وتكفر الحاكم الذى لا يحكم بالشريعة ويستبدل بها القوانين الوضعية ووجوب قتاله وحتمية المواجهة معه.

ج - بحث «وجوب قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام»: وهو بحث يعتمد أيضاً على فتوى «ابن تيميه» المتعلقة بالتتار والذي اعتبر فيه «التتار طائفة ممتنعة عن شرائع الإسلام مثل مانعى الزكاة على عهد أبى بكر الصديق وأن ذلك يستوجب قتالهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله» فمتى كان الدين بعضه لله وبعضه لغير الله وجب القتال حتى يكون كله لله. واعتبرت «الجماعة الإسلامية» أن الفئة الحاكمة اليوم كما أسلفنا هى مثل التتار وبالتالي قتالهم هو قتال طائفة ممتنعة عن تطبيق شريعة من شرائع الإسلام.

ولاشك أن بعض هذه الجماعات قد تراجعت عن هذه الأفكار وخاصة الجماعة الإسلامية التى انتهجت العنف فى مصر وأصدرت مراجعات فكرية فى سلسلة من كتب صحيح المفاهيم لكن المجموعات التى تمارس العنف الآن مازالت هذه هى أفكارها.

أما الأسباب الداخلية المتعلقة بأوضاع المجتمع المصرى المختلفة والتى تمثل تربة خصبة لتنامى العنف وزيادته فمنها:

١- ضعف الحريات السياسية وخنق منابر التعبير السياسية ممثلة فى:

أ- القيود على تشكيل الأحزاب وفقاً للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته،

وكذلك القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات الأهلية، وحرية إصدار الصحف وإن كان القانون الأخير رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ قد فتح الباب قليلاً أمام ذلك.

ب- القصور فى حرية الانتخابات البرلمانية والمحلية والتدخل فيها بأشكال مختلفة.

ج- التضييق على النقابات المهنية تارة بالتشريعات مثل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥ وتارة بفرض الحراسة عليها.

د - التضييق على نشاط الأحزاب الشرعية وتحجيمها بأشكال متعددة.

هـ - عدم منح التراخيص اللازمة للقوى المحجوبة عن الشرعية والمؤمنة بالعمل السلمي.

و- التضييق على النشاط الطلابى فى المدارس والجامعات وليس فقط فى النشاط السياسى ولكن فى كل أنواع النشاط وفقاً للاتحة المعيبة التى صدرت عام ١٩٧٩ وعدلت فى ١٩٨٤ بشأن طلاب الجامعات.

ز - إلغاء عملية انتخاب عمداء الكليات، وكذلك عمد القرى فى الريف المصرى.

ح - كثرة اللجوء إلى القوانين الاستثنائية مثل «قانون الطوارئ» والإجراءات الاستثنائية مثل «المحاكمات العسكرية» فى التعامل مع المجتمع كله وفئاته الفاعلة.

٢- محاولة بعض المثقفين التصادم مع الهوية العربية الإسلامية للأمة المصرية وفرض النموذج الحضارى والثقافى والمعرفى الغربى الوافد بكل ما فيه من خير وشر، بشكل صادم لمشاعر الأمة وقيمها، وتطاول البعض منهم على المقدسات الإسلامية وثوابت الأمة بزعم حرية الرأى ويتبنى بعضهم مقولة أن «التدين هو المحطة الأولى للتطرف». ولكى نقضى على التطرف يجب محاربة التدين والدعوة لسياسة تجفيف منابع التدين (مما يغذى الشعور بالرفض والاستفزاز).

٣- غياب المشروع القومى الذى سيستنفذ كل الأمة فى مواجهة التحديات

الداخلية والخارجية، مما يشكل حالة فراغ واضطراب وخاصة فى أجيال الشباب مما يدفع البعض منهم إما إلى الانحراف الأخلاقى والسلوكى أو الغلو فى التدين والرفض والعنف معاً.

٤- مرحلة التحول الاقتصادى التى تمر بها مصر وتبعاتها الصعبة على الفئات الأكثر تضرراً.

٥- غياب العدالة الاجتماعية نظراً لعدم توجيه العون للطبقات المتوسطة والفقيرة، ويظهر ذلك جلياً فى قصور خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، فى مقابل مظاهر إسراف ويزخ للطبقات الثرية الجديدة. وهذه القضية من أهم عوامل تغذية حالة العنف فى المجتمع كله.

٦- تضاؤل دور مؤسسات المجتمع الأهلى ومحاصرتها، وهى التى كانت تحمل أعباء كثيرة عن الدولة فى التكافل والتراحم ومساعدة الفقراء والمحتاجين، بل توجيه طاقات عديدة واستنفادها فى أعمال الخير.

٧- ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة فى الأزهر وظهرها كمؤسسة رسمية تابعة للحكومة وفقدتها لكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين، ما جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين لثقتهم فى استقلال هؤلاء عن السلطة، وهنا ينبغى أن تعود هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر، وكذلك عودة أوقاف الأزهر لينفق على أنشطته الدعوية والتعليمية ولا يصبح عالة على ميزانية الدولة، مما يعيد إليه مصداقيته لدى جمهور الأمة ويغلق الباب على الفتوى والأحكام التى تغذى العنف وتبرره.

٨- عدم ترجمة الصورة الحقيقية للبلاد فى الإعلام والتعليم والثقافة والسينما وشيوع مظاهر أخلاقية مرفوضة إسلامياً بل أحياناً كثيرة الاستهزاء بالرموز والقُدوة (من العلماء والمدرسين.. الخ) فى الأفلام والمسلسلات مما أدى إلى إضعاف تأثيرهم ولجوء الناس لآخرين غير مؤهلين لسؤالهم والتعلم منهم.

٩- الممارسات الأمنية المبالغ فيها والتجاوزات (خاصة الاعتقال العشوائى

والمتكرر والتعذيب) فى مقاومة الحركات الإسلامية وغيرها، سواء منها من يستعمل العنف أو لا يستعمله. كما أن أسلوب التعامل مع محافظات الجنوب سواء فى المجال الأمنى مثل حملات جمع السلاح غير المرخص من المواطنين والقسوة والإهانة التى تصاحب هذه الحملات، أو نقص الخدمات والمرافق والمشاريع ونقص فرص العمل، خلقت مناخاً مواتياً لنمو العنف.

ولعل من المناسب أن نختتم بالأسباب الخارجية المغذية للعنف، وقد جعلتها فى الختام خلافاً لكثيرين يركزون عليها حتى لا يجهدوا أنفسهم فى البحث عن الأسباب الذاتية التى هى منا جميعاً، علماً أن الأسباب الداخلية لا تقلل خطورة الأسباب الخارجية التى تتلخص فى الآتى:

١- ورود ثقافات وفقه إسلامى من خارج الحدود لا يتناسب مع الظروف البيئية المصرية كما يوجد أنماطاً إسلامية صادمة (وقديماً كان الإمام الشافعى رحمه الله فقه فى العراق وحينما جاء إلى مصر غيره إلى فقه يناسب المجتمع المصرى).

٢- وجود المشروع الإسرائيلى وتغذيته لحالة العنف كمشروع استعماري محتل لفلسطين والقدس ومناطق عربية أخرى، والعبث بالمقدسات بدءاً من حريق المسجد الأقصى المبارك مروراً بنفق القدس والاستيطان فى جبل أبو غنيم وغيره... الخ.

٣- وجود أطماع خارجية فى المنطقة، وخصوصاً فى مصر التى تتعرض لمحاولات لإضعافها واحتوائها، من خلال تغذية حالة الفرقة والاختلاف والصراع بكل صورها وصولاً إلى العنف.

٤- ازدواجية معايير النظام الدولى القديم والجديد معاً، وإصداره قرارات غير عادلة بخصوص القضايا العربية الإسلامية والتعامل معها بشكل غير عادل، بدءاً من قضية فلسطين مروراً بمشكلة البوسنة فليبيا والعراق... الخ، وكلها عوامل تدفع إلى الغضب وتبنى العنف وإن كان فى غير موضعه.

٥- ما جرى فى العراق فى السنوات الأخيرة من حصار قاتل للأطفال والمرضى إلى احتلال وغزو خارج إطار الشرعية الدولية والقتل لعشرات آلاف من المدنيين

العراقيين والانتهاكات لحقوق الإنسان مثل معتقل أبو غريب.

٦- وأخيراً القضية الأفغانية وسوء التقدير والتدخل من أطراف عديدة، مما وفر فرصة ذهبية لإيواء أفراد وتدريبهم، وجعل البعض منهم يعود بعد ذلك إلى بلادهم مستغلين هذه الخبرة في محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة وانتهى باحتلال أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ووجود معسكر جونتنامو وما يجرى فيه.

لعلّى بهذا التطواف في أسباب العنف في الحالة المصرية أكون قد حاولت جمع كل الأسباب بحياد وموضوعية قدر المستطاع، ولعل الناظر في هذه الأسباب يجد فيها كيفية العلاج، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالحركات والجماعات الإسلامية والأسباب الداخلية فأغلب الأسباب لا تستعصى على الحل، وتبقى الأسباب الخارجية التي يمكن محاصرتها والحد من تأثيرها في ظل وحدة وطنية حقيقية ومصالحة ومعاشة كاملة ومتوازنة بين أبناء الوطن الواحد، مما يجعل تأثير الأسباب الخارجية في أضيق نطاق، إن لم ينعدم التأثير كليةً.

رؤى وتساؤلات

د. أمنة نصير: أريد أن أشير إلى قول المسيح -عليه السلام- ما جئت لكي أهدم الناموس ولكن لكي أكمله، وهو ما يعنى تواصل الأناجيل مع العهد القديم تواصلًا عمليًا وفعليًا ومطبعيًا ودراسيًا....، وإن كان هناك التحسينات اللى أشار إليها القس صفوت البياضى وأنا أؤيده فيها تمامًا. أما الأخرى، نحن تغافلنا عما يقال عنه فى التاريخ ردود الأفعال، فى المحطات المختلفة لتفريخات الإرهاب (حسب وصف الأستاذ ضياء)، كل جيل من أجيال الإرهاب له طابعه وفى الواقع الجغرافى له خصائصه، أريد أن أركز قليلًا على جذور الإرهاب فى التربة المصرية، أنا أعتبر أكبر حافزين هما غياب العدل فى المجتمع، وحقيقة أو جوهر الإرهاب فى الصعيد بالذات، وسأتوقف أمام هذه الأخيرة. الصعيد له تقاليد، التى لا تقبل إطلاقًا أن يدخل ضابط يفتش منزل ويكشف الستات، أو أن يضرب رجل البيت أمام وأولاده وزوجته، وأحيانًا يكون الضرب ليس فقط قاسيًا وإنما أيضًا مهينًا، هنا يخرج العنف الذى نقرنه، بمناسبة وبدون مناسبة بالإسلام، من دائرة الإرهاب إلى دائرة الشار. ممكن أن تأخذ الدولة حقها وتأخذ القانون مجراه وأن تتحقق العدالة، لكن بالأصول الأخلاقية والقانونية، وليس بهذا الأسلوب أمنى عجيب الشأن. وأنا أحسب ما حدث الآن فى شرم الشيخ كان شبيهًا بما جرى ويجرى فى الصعيد. فى كل الدنيا الإنسان بريء إلى أن تثبت إدانته، لكن الأمن لدينا يسير بالعكس كل إنسان مدان إلى أن يموت.

أريد أن أتوقف أمام قضية هامة جدًا وهى كلمة الإرهاب الإسلامى، فهل أستطيع أن أقول الآن الإرهاب التوراتى كما جاء فى سفر يشوع وفى بقية الأسفار التى أشار إليها القس صفوت البياضى - أو ما كان يسمى الاضطهاد الكنسى ذلك التعبير الذى كان يؤذنى شخصيًا. ولعلنا نلاحظ أنه فى كل التاريخ العربى لن نجد سوى كلمة «حروب الفرنجة» التى يقول عنها الغرب «الحروب الصليبية». أظن أننا كمثقفين لابد إن نضع كل كلمة فى ميزانها وكل حكم فى حجمه.

د. عماد رمزي : أريد أن أسأل الدكتور القس صفوت البياضى: إذا كانت التعاليم المسيحية هكذا سامية كما قدمتموها، لماذا إذن يحارب الكاثوليك البروتستانت والعكس في أيرلندا، الأمر الواضح لنا هو استغلال السياسة للدين، ما رأى سيادتكم؟

فردوس لطفى: أبدأ كلامي بمثل بلدى «ما قدرناش على الحمار اتشطرنا على البردعة»، البردعة هنا هى الشباب الضائع الذى ينفذ العمليات الإرهابية أو الروبوت Robot حسب وصف د. جابر عصفور، أما الحمار فهو المجرم الحقيقى أو هو المتهم الحقيقى الذى لا نعرفه وربما يكون أقوى من إن نعرفه، تماماً كما هو الحال فى تجارة المخدرات، التجار الكبار فى مأمن والصغار المنفذون هم المتهمون دائماً والذين يلتقطهم البوليس بسهولة. المهم أن نبحث عن هذا المجرم الحقيقى بدلاً من أن نضيع وقتنا مع المنفذين أو الروبوت.

د. نادية حليم: كنت أتمنى لو أن القس صفوت البياضى وضع لنا النقاط على الحروف بصورة أوضح وأعمق بشأن قول السيد المسيح «ما جئت لأنقض بل لأكمل»، وكيف عبرت المسيحية من توجه العنف والإرهاب فى العهد القديم وأصبحت تتحدث لغة خالية تماماً من العنف. أيضاً كنت أحب لو أنك توقفت قليلاً أمام الإرهاب الفكرى أو المعنى الذى يمارسه بعض رجال الدين المسيحى ويتجلى فى الفكر الاجتهاد الضيق لنصوص الكتاب المقدس ويترك تأثيراً سلبياً على المسيحيين، ويؤدى إلى انغلاقهم على أنفسهم وابتعادهم عن الحياة الاجتماعية والعامة. أما بالنسبة للزميل الفاضل العزيز الأستاذ أبو العلا فالحقيقة أنا أجد نفسى فى حيرة كبيرة، فعندما أجلس مع الأصدقاء المستنيرين أسمع عن إسلام فى غاية الروعة والجمال، وعندما أنزل إلى المجتمع وأجد التفاعلات والعلاقات القائمة فى المجتمع يحدث لى نوع من الانفصال فى الشخصية. فأين هو الإسلام الصحيح وأين هو الإسلام الخطأ؟ وكيف يمكن أن نتحدث عن إسلام صحيح وإسلام خطأ؟ ومع الاقتناع بتعدد الأسباب الداعية إلى الإرهاب كما أشرت إليها فأنا أتصور أن الحديث عنها جميعاً ربما هو ليس بيت القصيد الآن، فدعونا نتوقف قليلاً عند ما جاء فى مجمل الورقة

والخاص بالفهم الضيق للإسلام. وهنا أنا لدى عدد من الأسئلة منها: ما هو الجهد المبذول من جانب المعتدلين المسلمين لكي يسوقوا لفكر آخر مستقيم في المجتمع المصري؟ وأين هؤلاء المعتدلين مما يقدم في الإعلام الرسمي المسموع أو المرئي وما يكتب في الجرائد الرسمية وحتى غير الرسمية؟ وما تحتويه الكتب المنتشرة على الأرصفة والكاسيتات المذاعة في مختلف وسائل النقل العامة والخاصة، تبث الحقد والكراهية؟ وكيف يمكن إعادة قراءة فقهية مستنيرة لهذا الفكر الذي تعبرون عنه الآن؟ تقولون أيضاً الفعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنا تساؤلي هل هناك نهى مطلق؟ وهل هناك معروف مطلق؟ ومن الذي يحدد ذلك؟ لقد استغربت جداً لاستخدامكم كلمة «أمة»، وأتساءل: ما ذا يعنى هذا المفهوم لديكم، وما علاقته بمفهوم الدولة والانتماء والولاء والمواطنة؟، ترفضون وجود قيود على تشكيل الأحزاب وأنا أؤيد بشدة هذا التوجه، ولكن إذا كان الفكر الإسلامى المتطرف مرفوض وهناك إسلام معتدل، هل يمكن أن نتفق على شكل من أشكال الإسلام المعتدل أولاً ثم نطالب بعد ذلك بوجود حزب إسلامى؟، وأنا مقتنعة أيضاً بحق الطلاب فى نشاط سياسى فى داخل الجامعة، ولكن إذا كانت اليد الطولى لهذا التيار المتطرف الإرهابى فهل تريدون أن يمارس الطلاب أنشطة تدفع بكل الجامعات إلى هذا الطريق الإرهابى المتطرف أو كيف ترون السبيل إلى ذلك؟

عبد القادر شعيب: تطبيقاً لنظرية عدم الانشغال بالبردعة والاهتمام بالحمار، أنا أعتقد إننا أغفلنا الدور الخارجى لظاهرة جماعات العنف التى تتسمى بالإسلام سواء فى المنطقة العربية أو فى مصر على وجه الخصوص. أبو العلا أهتم بالتركيز على استيراد الفكر الإسلامى من آسيا، وركز على بعض أصحاب هذا الفكر. ولكن اعتقد أننا جميعاً أغفلنا دورين مهمين فى صناعة هذه الجماعات من الناحية الفكرية والسياسية والتنظيمية، أغفلنا دور الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لجأت منذ ذلك الحين إلى استخدام واستغلاله إلى أبعد مدى لمواجهة الاتحاد السوفيتى، وقد ترتب على ذلك أنها راحت تشجع ظهور جماعات إسلام سياسى فى المنطقة العربية واستخدمتها إلى أقصى مدى، كما شاهدنا فى

التجربة الأفغانية على وجه التحديد. وإذا رجعنا قليلاً إلى الوراء سوف نكتشف أن المخابرات المركزية الأمريكية لديها برامج واضحة ومحددة وموثقة تكشف كيف تم توظيف الدين وحجم الجهد الذى بذلته فى صناعة هذه الجماعات والترويج للفكر المتطرف. أيضاً بالنسبة للدور الخارجى أغفلنا الدور الخليجى على وجه التحديد فى تصدير التطرف إلى مصر بشكل واضح ومحدد خلال السبعينات. الملاحظة الثانية أهتم الأستاذ أبو العلا أن بعض المثقفين الذين يروجوا - كما قال لأفكار وقيم تتعارض وتتصادم مع القيم العربية والإسلامية، واعتبرهم أحد أسباب لصناعة التطرف. وفى المقابل لم يتوقف أمام من يروجون للقيم المتخلفة، تسهم فى صناعة المتطرفين، نعم نحن مسئولون لأننا نحرض على التطرف، فى الإعلام، ومن فوق بعض المنابر، وفى المدارس، لكن القيم المتخلفة التى ينشروها البعض، تسهم فى تأهيل الجيل الشاب للقبول بفكر التطرف وتساعد بالتالى على صناعة متطرفين.

د. كمال مغيث: سألنى بوعدى للصديق العزيز أبو العلا ماضى بأن أشاغبه، عندي ثلاث ملاحظات سريعة، الأولى تتعلق بأن كل الممارسات ذات الطبيعة العنيفة أو الإرهابية هى ممارسات على هامش التاريخ الإسلامى ويعيدة عن السياق الكبير للحركة الإسلامية، فأنا لا أريد أن أتوقف عند معركة «الجمال» ولكنى أشير إلى الأحداث التى تداولوا فيها كلمة «كافر وتكفير»، وأنت تعلم سيادتكم إنه فى معركة «صفين» عدد ليس قليل من صحابة رسول الله كفروا سيدنا على لأنه لم يقبل بتحكيم القرآن ثم عادوا فكفروه لأنه قبل بتحكيم القرآن. على سبلى المثال. الملاحظة الثانية تتعلق بما نقوله دائماً عن الفهم الصحيح للدين، وأنا فى رأى أنه ليس هناك فهم صحيح وفهم خاطئ ولكن هناك فهم. القرآن- كتابنا المقدس موجود، «مادام قرينه يبقى أنا فهمته» ولكن بالطريقة التى تتفق مع ثقافتى. ولو اعتمدنا فكرة الفهم الصحيح والفهم الخاطئ سنجد أنفسنا أمام خطاب مراوغ إلى أقصى درجة. على سبيل المثال أنا أستطيع أن أيسر على نفسى وعلى من حولى باعتماد الحديث الشريف «أنتم أعلم بشئون ديناكم» وبالتالى ألبس كما أريد وأتعلم كما أريد وأمارس حياتى كما أريد، لأننى أنا أعلم بشئون دينى، وفى

نفس الوقت هناك من يشدد على نفسه فى الأحاديث التى تتكلم عن الدعاء وعن اللبس وعن الزينة وعن كل شيء، نحن أمام خطاب مراوغ، لأن أحدا لا يعرف بالضبط متى اعتمدت فكرة أسباب النزول ومتى اعتمد الناسخ والمنسوخ وهكذا. الملاحظة الأخيرة، اعتقد -لكى نضع الأمور فى نصابها الصحيح هناك ثلاثة ملامح للإرهاب. يبدأ التوجه نحو الإرهاب باعتقادى أن عقيدتى وحدها هى الصحيحة، وجميع ما عداها من العقائد باطلة وخطأ ومزورة ومزيفة، وهذه هى البداية، يليها إيمانى أن هناك نصوصا مقدسة تنسحب على كل الأزمان وكل الأماكن بصرف النظر عن التغيير، ننتقل بعد ذلك إلى الملمح الثالث وهو أن المسلم الفرد مكلف بأن يطبق الشرع حتى ولو لم يكلفه أحد بذلك.

د. نادية مصطفى: الحقيقة أنا كنت محاضرة ملاحظات على المتحدثين الأساسيين، لكن كم الأسئلة الكبيرة التى تفضلت بها د. نادية حليم، يجعلنى أتساءل هل هذه الأسئلة أسئلة تقريرية أم أسئلة استفهامية؟. وفى كل الأحوال أعتقد إن كل هذه الأمور المطروحة فيها كتابات كثيرة وفيها مواقف كثيرة وطرحها بهذه الكثافة فى جلسة واحدة يحتاج وقت كبير من المناقشة، ويقدم مؤشرات معرفية ومنهجية معينة على مدى ما يحظى به هذا الموضوع من اهتمام، وأظن أن هذه مسئولية الأغلبية المسلمة، يعنى العدد الأكبر فى هذه الأمة المصرية هم المسلمين، وإذا كانوا غير قادرين على توضيح أنفسهم إلى هذه الدرجة فهذا يعنى أن ثمة شيئا خطأ، إما فى من عجزوا عن تقديم أنفسهم أو فى غير القادرين على الفهم.

لدى تحفظ على استخدام مصطلح «الطائفة»، لأنه يحمل علامات ومؤشرات كثيرة، وأفضل استخدام «الكاثوليك المصريين» و«المسلمين المصريين» و«البروتستانت المصريين». النقطة الثانية الدكتور القس صفوت البياضى -لو سمحت- ذكرت فى مقدمة حديثك أن أسفار العهد القديم مليئة بنصوص عن الإرهاب والقتل، لظروف اليهود فى هذا العصر، ثم جاء العهد الجديد بالدعوة إلى نبذ العنف تماماً وفق تقاليد المسيح-عليه السلام. فهل معنى ذلك أن طبيعة العصر تملئ نسا معينة؟ وكيف يمكن قراءة هذا النص على طول الزمن؟. هذا الأمر

نفسه يقال فيما يتصل بالنصوص المتعلقة باليهود فى القرآن، من يتهم المسلمين بأنهم ضد اليهود وضد المسيحيين يركز على بعض آيات معينة، فى حين أن هناك تفسيرات واجتهادات لهذه الآيات أنه كان مقصوداً بها اليهود فى فترة نزول الرسالة. وهى قواعد منهجية تحكم تفكيرنا فى هذه القضايا وتجعل من الممكن الاتفاق على أمور كثيرة. مسألة أخرى: هناك نصوص صالحة لكل زمان ومكان وهى النصوص الخاصة بالأحكام وبالسنة وبالقيم، ولكن تفاصيل هذه التطبيقات عبر كل عصر هى المختلفة، والمسلم مكلف فى كل زمان ومكان، ولكن مكلف بماذا؟. أريد أن أسأل بعد ذلك ماذا عن تهويد المسيحية؟ ماذا عن الأصولية المسيحية فى الولايات المتحدة الأمريكية ورؤيتها للعالم؟ وكيف يصف رموزها المفكرون والإعلاميون ليس المسلمين ولكن الإسلام؟، فهذا أمر يهمنا أيضاً بحيث لا نظل نتكلم دائماً عن التطرف الإسلامى، وتطرف المسلمين، ربما توجد ظروف بيئية معينة تفرز فهماً مشوشاً فى مرحلة معينة لبعض النصوص فى القرآن، ولكن ماذا عن مناخ سياسى وتنموى ذى طبيعة معينة فى الولايات المتحدة يفرز هذا الفكر اليمين المسيحى الذى يحاربه الأمريكيون أنفسهم؟. أنا كنت مؤخراً فى زيارة لعدة كنائس أمريكية ووجدت هناك من التيارات البروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تخشى على أمريكا وتخشى على دينها من هذه التأويلات ومن هذه الاتجاهات التى تسمى الصهيونية المسيحية، والتى لا تمثل -كما يقولون وكما نعتف- إلا بنسبة ضئيلة من البروتستانتية ومن ثم لماذا أيضاً لا نفهم أن من يفهمون الإسلام بطريقة معينة وفق قراءات معينة لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من المسلمين؟

ملاحظة أخيرة سأختم بها. هناك أمر فى غاية الأهمية بالنسبة للحديث عن الإرهاب من رؤية إسلامية ومن رؤية مسيحية، من رؤية إسلامية هذا الأمر يتصل بتأصيل ما يتصل باستخدام القوة فى الإسلام أو العلاقة بين الحرب والسلام فى الإسلام، أنا اعتذر جداً ولا أحب أبداً أن تكون البدايات دائماً اعتذارية، الإسلام يؤيد السلام، يجب أن نعرف أن الإسلام -وهنا ربما الفارق الأساسى مع

التعاليم المسيحية كما تفضل د. البياضى بشرحها- ينص على استخدام القوة وينظم استخدامها فى أشكال ودرجات مختلفة، وهذا مكتوب فيه كثير وله قواعده وأصوله وعلى أن أحاسب ما يسمى الإرهاب على ضوء هذه الأمور.

أمانة شفيق: أنا لن أدافع عن الإسلام، فالدين أكبر من أن يكون محتاجا لدفاعى عنه، أنا ببساطة سأنتقد المسلمين، أنا عندى حادثين اثنين أريد أن أسمع رأى المسلمين فيهما، أنا فى سنة ٩٣ فى مؤتمر حقوق الإنسان فى فيينا، كانت أمامنا مشكلة البوسنة والهرسك واغتصاب الصرب للنساء البوسنيات، وهناك فى المؤتمر نظمت نساء صربيات خارجات على ميلوسيفيتش وكارادفليتش مظاهرة ضد اغتصاب المرأة البوسنية المسلمة فى البوسنة. هذا ما فعلوه هم، ونحن هنا (عملنا عمال) ارتفعت أصواتنا عالية فى الفضائيات والصحف والإذاعات ضد الصرب المجرمين و...و.. الذين يغتصبون المسلمات البوسنيات!! بعد سنوات من هذا الحدث، نشهد الآن فى دارفور صراعا بين عرب مسلمين سنة، وأفارقة مسلمين سنة أيضا، وخلال الصراع وقعت حالات اغتصاب لا حصر لها لنساء مسلمات سنيات، لكن الذين ملأوا الدنيا صراخا قبل سنوات ضد الصرب ودفاعا عن النساء المسلمات البوسنيات، صمتوا ولم يسمع لهم أحد صوتا دفاعا عن المسلمات الإفريقيات اللاتى تعرضن أيضا للاغتصاب لكن الجانى هذه المرة كان مسلما!!، أليست هذه ازدواجية أيضا، وأليس من الأفضل والأسلم أن نعالج ازدواجيتنا فى التعامل مع أنفسنا، قبل أن ننتقد ازدواجية الآخرين فى التعامل معنا.

هانى عياد: لدى ملاحظتان، الأولى للدكتور ق. صفوت البياضى، أظن أنه من بين أكثر أشكال الإرهاب عنفاً وخطورة ما يسمى بإرهاب الدولة، وأعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية الآن هى الدولة الوحيدة فى العالم (مع إسرائيل) التى تمارس هذا الإرهاب، إرهاب الدولة المنظم، بشكل قاسى وعنيف. وتستند فيما تستند إليه على مرتكز دينى يسمى المسيحية الصهيونية. كنت أتمنى أن أعرف من أين جاء هذا المصطلح؟ ما هى النصوص التى جرى تأويلها؟ وكيف جرى تأويلها، للوصول إلى هذا المصطلح، وبما يبرر ممارسة إرهاب الدولة المنظم. الملحوظة الثانية

للمهندس أبو العلا ماضى، الذى أورد كثير من القراءات والتفسيرات والتأويلات التى يستند إليها الإرهابيون ووصفها جميعاً بأنها تفسيرات وتأويلات مغلوطة وخاطئة وخارج السياق، أنا أعتقد أن أصحاب هذه التفسيرات يمكن أن يردوا نفس الأوصاف للمهندس أبو العلا، بأن ما ذهب إليه هو الخاطئ وهو الذى يقع خارج السياق، وإذا ما لاحظنا أن كل فريق يستند إلى نصوص دينية، فإن السؤال عن الفصيل فى الحكم بينهما يبدو مشروعاً وضرورياً.

د.ق. إكرام لمعى: ألاحظ أننا كلما تحدثنا عن الرؤية الدينية نتعرض للنصوص ونصطدم معها ونظلمها. أحد اللاهوتيين قال إن النصوص تحتوى كل شيء، وطالما لديك قضية ودخلت إلى النص، سوف تجد ما يؤيد رؤيتك لهذه القضية. وأنا هنا لا أشير فقط إلى موضوع الإرهاب، ولكن إلى مسألة الإعجاز العلمى فى الكتب المقدسة، وهى قضية مسيحية أيضاً حيث هناك الكثيرون، فى الغرب خصوصاً، يعمدون إلى لى ذراع النص لإثبات كيف أن الكتاب المقدس تحدث عن الذرة وغزو الفضاء و...و... أذكر أن كاتب صفحة "الإعجاز العلمى فى القرآن" -فى جريدة الأهرام، كتب مرة عن فوائد التين والزيتون، ونشر قائمة طويلة بالفيتامينات الموجودة فيهما، هل هذا هو الإعجاز؟؟ أنا لا أستطيع أن أفهم ما هذا الذى نفعله بالنصوص؟؟، أن قراءة النص، مسيحياً كان أو إسلامياً أو يهودياً، ترتبط دائماً بالظروف التاريخية والسياسية والثقافية، والناس الآن يختلفون تماماً عن هؤلاء الذين فهموا المسيحية فى القرن الأول أو الثانى الميلادى - مثلاً، والأمر نفسه ينطبق على اليهودية والإسلام. يجب أن يكون لنا فهم متطور للأديان والنصوص ولله نفسه، لأن فهم الإنسان مهما بلغ يبقى قاصراً عن إدراك الحقيقة الإلهية أو الإلمام بها. ومن غير الصحيح أن يحاول أحد تقييم عصر ما بمعطيات وظروف وأوضاع عصر آخر، يجب أن نتعامل مع النصى وفق معطيات عصره لكى أريح وأستريح، وتبقى القضية هى كيف نفهم روح الدين ومبادئه العامة الصالحة للعمل والتطبيق فى كل مكان وزمان، مثل الحب والسلام والتعايش...الخ...

أنا أعرف تماماً إن الإسلام الصحيح لا يحض على الإرهاب ولا أى دين آخر،

أعرف هذا جيداً، لكن ليس من الحكمة تبسيط الموضوع بأن الإرهاب سببه الأمن هذا تبسيط مخل، وإلا ماذا عن باكستان، ماذا عن أفغانستان، ماذا عن التاريخ الإسلامي، بداية من الخوارج إلى القرامطة إلى الحشاشين الخ؟. كما أن ادعاء بأن الخليجيين السبب في التعصب والإرهاب، يرد عليه مثقفو السعودية والإمارات وغيرهما من بلدان الخليج، بأنهم لم يعرفوا التعصب والتطرف إلا بعدما وفد إليهم المصريون وعلموهم التعصب، ونفس الكلام تسمعه من المثقفين الجزائريين. أظن أننا يجب أن نبتعد عن التبسيط، ونقترب أكثر من مواجهة أنفسنا.

د. سعيد اللاوندي : لا أعرف لماذا نستغرق طويلاً في الدفاع عن الإسلام، أو كما قال أستاذنا د. عاصم دسوقي إننا نكرس جهودنا كلها في الدفاع عن الإسلام وننسى أن هناك خطاباً سياسياً خارجياً قادماً من وراء البحار يجب أن نواجهه ونفنده. منذ ما قبل عباس محمود العقاد صاحب كتاب "ما يقال عن الإسلام" يرد فيه علي المستشرقين، وكان آخر ما كتبه فيلسوفنا الراحل عبد الرحمن بدوي كتابين أحدهما "الدفاع عن الإسلام ضد منتقديه" والآخر "الدفاع عن القرآن ضد الطاغين فيه". أنا في اعتقادي إنه بعد ٩ نوفمبر ١٩٨٩ وإنهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية نحن أمام قطب واحد هائج، لا هدف له سوى السيطرة على العالم وكثير من الكتب وصفت أمريكا بعد هذا التاريخ بأنها سيدة العالم، وعندما نتحدث عن سيدة أو سيد، فلكي تكتمل المعادلة لابد أن يكون هناك العبد، فالعبيد جميعاً هم بقية شعوب الأرض.

د. شكرى الدقاق : الإرهاب والاستبداد كلاهما يولد في رحم الاستبداد الذي هو البيئة الحاضنة لهما. والاستبداد إما أن يكون سياسياً عندما ينفرد الحاكم وزبانيته بالحكم، إما أن يكون فكرياً عندما ينفرد المعلم أو المرشد بمجموعة تطيعه طاعة عمياء. حاكم عنده جهاز أمن قوى يطيعه طاعة عمياء ويكرس وجوده، أو أمير عنده أتباعه يطيعونه طاعة عمياء. والعلاج لا يكون إلا بالديمقراطية على المستوى السياسى تتمثل في تداول السلطة بطريق سلمى، وعلى المستوى القانونى تجسدها سيادة القانون، لأنه ببساطة شديدة الديمقراطية زائد سيادة القانون تؤدي إلى قيام

دولة المؤسسات، ولا نعود نصادف مشاكل مثل مشكلة د. نصر أبو زيد لما طلب التفريق بين الزوج وزوجته.

د. عمرو الشوبكي : الحوار الدائر الآن يستدعى إلى الذهن الجدل الدائر بين الدول العربية والولايات المتحدة حول مسئولية الإرهاب: هل هو الاستبداد الداخلى والمناخ الثقافى الاجتماعى المحلى أم سياسة القوة المفرطة التى تستخدمها الولايات المتحدة؟، نحن الآن ندور فى دائرة من المسئول عن الإرهاب النصى أن تفسيره؟. فى تقديري إن المسألة لن تحل بهذا الشكل، ولعلنى أستدعى هنا الخبرة الغربية فى هذا الشأن، فى عصور النهضة كان فيه كلام ضد النصوص الدينية المسيحية، لكن عندما بدأ الإصلاح الحقيقى وتغير السياق الاجتماعى وبنيت الدولة الحديثة والمجتمعات الديمقراطية وحصل الإصلاح الدينى، تراجع كل الكلام الذى كان معاديا لبعض النصوص الدينية فى الكتاب المقدس، بعدما جرت إعادة تفسير هذه النصوص.

رد وتعقيب

د. ق. صفوت البياضي:

أتمنى أن نبتعد عن مفهوم النصوص وإسناد الإرهاب للنصوص ونهتم بالبحث في إيجاد الوسائل المناسبة للتعبير عن المعارضة والاحتجاج علي الفقر وغياب العدالة وكل ما لا يرضينا، لكن بدون قتل الناس، هناك وسائل كثيرة جداً ممكن أن نقاوم بها ونعبر بها عما نريد دون أن تقتل أنفسنا ونقتل الآخرين.

الحقيقة الثانية تفضلت بها د. آمنه في التعليق، أنا أعرف معني «ما جئت لأنقض بل لأكمل» عندما يقول «قيل... أما أنا فأقول لكم لا تقاوموا الشر بالشر» وأضح جداً أن المسيح كان يقصد بالنقض هو أن يكمل المفاهيم التي بنيت عليها النصوص ونحن ندرس في الكتاب المقدس السياق والقرينة التي جاء بها النص وظروف النص ولا يخرج الظروف والسياق من النص نفسه، لما تكون فيه أمه أو فيه جماعة متدينة في عالم في ذلك الوقت حسب مفهوم غير المتدين كانت هناك حروب دينية، أما اليوم لا يمكن تبرير ما يفعله اليهود بأنها حرب دينية.

أما عن تسمية الطائفة، فهذا المصطلح ليس مسمانا ولا نريده، لكن هذا مسمي الدولة والقوانين ونود أن نعدله.

م. أبو العلا ماضي:

الحقيقة ها أركز علي بعض النقاط -مراعاة للوقت المتاح- لو دققنا قليلا فيما قلت لوجدنا كل الأسباب التي ذكرها المعقبون وقالوا إنها غابت. أنا واقف علي الرؤية الإسلامية ولذلك ذكرت أخطاء المجموعات الإسلامية والعامل الداخلي والدور الأمريكي في أفغانستان ودور الفقه السعودي... يعني الأسباب كلها أنا قلتها. لكن كان المطلوب أن أركز علي مدخل معين وهو محور هذه الجلسة فحاولت أن أفعله.

النقطة الثانية.. وردت أسئلة لا تعبر عن مخوفات وشكوك، إنما تعكس فى رأيي موقفا أيديولوجيا متعصبا، فبدلا من أن تقاوم التطرف وترفضه تبدو وكأنها تقاوم الدين وتقف ضده، وتتهمه إنه مراوغ رغم أنها تعبر عن فكرة مراوغة لا تجرؤ على شرحها بشكل مباشر وإنما بأسلوب مراوغ.

الفصل الثالث

سياسات وآليات جديدة لمواجهة خطاب الإرهاب

مصير الإرهاب مستقبلاً

محمد سيد أحمد

كاتب بجريدة الأهرام

مناهضة التعصب الفكري أولاً

د. عماد جاد

أمين عام منظمة العربية لمناهضة التمييز

خبير بمركز الإهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

السياسات الثقافية وظاهرة الإرهاب

د. وحيد عبد المجيد

نائب رئيس الهيئة العامة للكتاب

مصير الإرهاب مستقبلا

محمد سيد أحمد^(*)

بادئ ذي بدء، ينبغي أن نقرر أن الحديث عن مصير الإرهاب مستقبلا ينطوي على تناقض، ذلك أن الإرهاب يفترض مباشرة أنشطته بشكل سرى، وبشكل يفاجئ الأطراف المختلفة، ومعنى ذلك استحالة الانطلاق من أن هذه الأنشطة قابلة لمعرفة -أو لتوقعها- سلفا. إن كشف أسرار الإرهاب جزء من المشكلة، وليس فقط جزءاً من الحل.

ولذلك يتعذر القول بأن كشف آليات الإرهاب شيء من المحتم حدوثه. من الممكن تماما أن تظل هذه الآليات سرا لا يكتشف على وجه الإطلاق. والشيء الذى حدث يبدو وكأنما لم يحدث.

وليس صدفة أن الإرهاب لا تعريف له. بمعنى أن لا إجماع على تعريف له. وبالتالي فثمة أكثر من تعريف. ومن ضمن هذه التعريفات، التعريف المستمد من أن الإنسان -فى علاقته مع إنسان سواه- أو بتعبير أدق فى عدائه لسواه، كفيل بالوصول إلى حد الإساءة إليه إساءة بالغة، إلى حد الإبادة المتبادلة. وهنا تبرز إشكالية ظاهرة الإرهاب.

بل نذهب إلى أبعد ونقول: مع التقدم المتسارع المعاصر فى مجالى العلم والتكنولوجيا، أصبح الإنسان فى مقدوره لا مجرد إقامة صور بالغة الرقى من الحضارة الإنسانية، بل أيضا إزالة الكرة الأرضية ومحوها من الوجود.

إنجازات الحضارة العصرية ليست فقط استكشاف الكون الواسع، وارتداد الفضاء الخارجى وأسرار "الجينوم"، إلى غير ذلك من المنجزات الخارقة، وإنما أيضا صنع أسلحة للدمار الشامل، والحيلولة دون القبول بمنع إزالة هذه الأسلحة المحظورة، لاستحالة الاطمئنان إلى أن الخصم -أى خصم- لا يملكها هو الآخر.

ليس صحيحا أن الصراع العربى/الإسرائيلى هو أول صراع شهد ظاهرة الإرهاب،

(*) كاتب صحفي بالأهرام.

بل ليس صحيحا أن الجانب العربى (وبصورة أكثر تحديدا الجانب الفلسطينى) هو أول من لجأ إلى سلاح الإرهاب. فللمنظمات الصهيونية، وإسرائيل، تاريخ حافل ومبكر فى هذا الصدد. وقد تزعم مناحيم بييجين وإسحق شامير منظمات إرهابية مبكرا، قبل الألوية الحمراء الإيطالية، والمنظمات الإرهابية اليابانية والألمانية.. الخ... غير أن المنظمات الفلسطينية المتطرفة، هى التى اشتهرت أكثر من غيرها فى هذا الصدد.

لقد تدخلت التكنولوجيا لإكساب البشر قوة غير مسبوقة فى القدرة على الهدم، ربما أكثر من القدرة على البناء، وأثبتت هذه القدرة تفوقها الخارق فى عملية ١١ سبتمبر ٢٠٠١ بالذات.

والخطر فى هذا الصدد أن الإنسان، (ولم يعد من الممكن ضمان تخليه عن أسلحته للدمار الشامل بعد أن اكتشف أسرارها، أو اقتناها بشكل أو آخر)، لا يموت إلا مرة واحدة، ولكن موت البشر لا مفر منه. أما عن قدرته على تجنب الموت، فإنها قدرة نسبية، وإلى حين فقط. ومن هنا، فإن المؤمن بأن حقه مهضوم. وأنه حق يستحق التضحية بالحياة من أجله، فإن استعداداته للتضحية يضعه فى مركز أفضل من خصمه المتمسك بالحياة، ولا مخرج من هذه المعضلة فى نهاية المطاف إلا بتلبية مطالب المسلوين من حقهم.

أما فيما يتعلق بالشرق الأوسط على وجه التحديد، فكان أحد مصادر الإرهاب البارزة، نتيجة الصراع العربى الإسرائيلى، وإن لم يكن المصدر الوحيد للإرهاب على اتساع المنطقة. فهناك العقيدة الصهيونية، وطموحها فى دولة يهودية تكفل لإسرائيل الهيمنة على كيان يمتد، فى تعاون مع الولايات المتحدة، على منطقة واسعة من الإقليم، وهناك حلم حركة القومية العربية، وهو حلم طالما تعثرت ترجمته إلى واقع معاش فى حياة العرب السياسية المعاصرة. وفى الوقت نفسه طالما اعترضته معوقات. وهكذا ظلت هذه الحركة حلما معلقا، بل وربما زاد تعثرا. وها نحن نشهد تعثره البالغ الآن فى صور عديدة.

على سبيل المثال. وبالذات منذ أن شنت واشنطن حربها على العراق، يسعى الأكراد والشيعية إلى اعتماد دستور فيدرالى على البلاد، ولكنهم فى الوقت ذاته يخشون أن الدعوة الفيدرالية قد تنتهى إلى تأسيس دولة ذات اتجاهات انفصالية، دينية وعرقية، طالما تعرضت لصور شتى من القهر والظلم.

ثم هناك الحركة بين السنة المعارضين للفيدرالية والأكراد المناصرين لها. وسوف يكون للتناقض بين هذين الطرفين تأثير حاسم على المنطقة الممتدة من الشرق الأوسط إلى غرب آسيا.

إن الدولة العربية الوحيدة التى أخذت بالمذهب الفيدرالى منذ نشأتها هى دولة الإمارات العربية. والآن، هناك القضية التى أقر مبدؤها فى السودان، وأيضاً فى دارفور وكردوفان. وإذا تواصلت هذه الظاهرة، فمن الممكن أن تستثمرها أقليات بين البربر فى شمال إفريقيا، وكذلك مجموعات دينية وعرقية فى لبنان. إن الفيدرالية فى البلدان النامية هى خطوة فى اتجاه الانفصال، أصبحت تتخذ ثوباً ليبرالياً لإخفاء مراميها الحقيقية.

ثم لم يتقرر للأكراد "أمة" عند تأسيس دولة العراق فى بداية العشرينات، وعلى أثر مخطط بريطانى تمت بمقتضاه بعشرة عشرات الملايين من العراقيين فى تركيا وإيران وسوريا والعراق. ثم قتل الآلاف من الأكراد فى ظل نظام صدام حسين. وأجبر عشرات الآلاف منهم على مغادرة ديارهم. وفى الظروف الراهنة، قد يفضى هذا الحال إلى ظهور دولة كردية.

كانت الإيديولوجية التى احتلت مقدمة المسرح فى مختلف أرجاء الوطن العربى فى أعقاب تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ هى الأيديولوجية القومية، حتى مع عجز الأنظمة العربية عن فرض قيام وحدات عربية بصورة ناجحة. الآن، بتنا نشهد هزيمة الفكر القومى. وحتى الأطراف التى مازالت ترفع رايات هذا الفكر، تسلم بفشله فى التطبيق، ولا تطرح البديل لما هو قائم على أنه فكر قومى كما سبق وطبق، ولكن بصفته شيئاً آخر على القوميين ابتداعه.

المسألة العويصة هي استحالة الرجوع إلى عصر حيث تختفى فيه أسلحة الدمار الشامل بالكامل، وأن أقصى ما يتطلع إليه نزع السلاح، هو الانخفاض به إلى مستوى معين يستبعد -على نحو أو آخر- خطر الإبادة المتبادلة. أى اكتشاف آلية تبطل مفعول أسلحة الدمار الشامل، دون أن تكون هي ذاتها سلاحا للدمار الشامل.

أتيحت لى مناسبة طرح هذا السؤال على الخبير العالمى هانز بليكس. وكان رده: مازلنا فى مرحلة أمانيتنا الكبرى فيها هى الوصول بمستويات الأسلحة إلى حد يجنبنا الخطر المباشر. أما عن إزالة هذه الأسلحة كلية، فهذه مشكلة زمن مختلف، وموازين قوى مختلفة، وقدرات مختلفة على معالجة ما يتعذر معالجته اليوم.

مناهضة التعصب الفكري أولاً

د. عماد جاد (*)

على الرغم من أن ممارسة سياسات التمييز والعنصرية ضد "الآخر" سواء داخل الدولة أو بين الدول تعود إلى قرون طويلة، إلا أن وعى المجتمع الدولى، ومن ثم مجموعات من المفكرين والكتاب والسياسيين بها جاء متأخراً، وجاءت نقطة البداية فى التصدى لهذه السياسات والممارسات بعد إزدياد وطأة الإحساس بنتائجها السلبية على المجتمعات التى تمارس بها، وأيضاً على المجتمع الدولى عندما حملت دول معينة أفكار عنصرية وبدأت فى ممارسة سياسات تمييزية أسفرت فى بعض جوانبها، وفى مراحل مختلفة من التاريخ عن حملات إبادة وتطهير عرقى، وفى مراحل أخرى عن ظاهرة الاستعمار واحتلال أراضى الغير بداعى الأخذ بيد شعوب معينة إلى المدنية والتحديث فيما عرف بـ "عبء الرجل الأبيض".

وعلى الرغم من أن التحرك الدولى باتجاه مواجهة ظواهر العنصرية وسياسات التمييز العنصرى قد بدأ فى قرون سابقة سواء فى موثيق لحقوق الإنسان أو مبادئ وشعارات تركز على المساواة، إلا أن التحرك الحقيقى لمواجهة ظاهرة العنصرية وسياسات التمييز العنصرى قد بدأ على نحو جدى فى القرن العشرين، وتحديدًا بدءاً من منتصف القرن وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. فمع تأسيس الأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة تكثفت الجهود الرامية إلى تكريس احترام حقوق الإنسان فى كافة المجالات وتدرجياً امتد الاهتمام إلى حماية الأقليات والمجموعات البشرية الموجودة فى مجتمعات مغايرة لها فى العرق أو اللغة أو الدين أو جميع هذه المكونات. وبعد انتهاء الحرب الباردة تزايدت مساحة الاهتمام بمواجهة سياسات التمييز والعنصرية ضمن مجال حركة السياسة الخارجية الأمريكية على النحو الذى بدا واضحاً فى صدور عديد من القوانين المعنية بحماية الأقليات

(*) خبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، وأمين عام المنظمة العربية لمناهضة التمييز.

ومواجهة سياسات التمييز والعنصرية، وهو الأمر الذى حظى بقدر أكبر من الاهتمام من قبل الاتحاد الأوروبى.

والأمر المؤكد أن مناهضة سياسات التمييز والعنصرية على مختلف أشكالها باتت تحظى بقدر متزايد من الاهتمام على الصعيد الدولى وداخل عدد كبير من الدول، وتكاثرت على مدار العقود القليلة الماضية المؤسسات والهيئات والمنظمات التى تعمل من أجل نشر قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر، كما أبدى المجتمع الدولى - فى حدود قدراته على العمل لاسيما حينما تتصادم الرؤية المبدئية مع مصالح القوى الكبرى - حزما واضحا فى مواجهة سياسات التمييز والعنصرية وبدأ فى أحيان كثيرة مستعدا للتدخل العسكرى لاعتبارات إنسانية وهو ما بات يعرف بـ "حق التدخل الدولى الإنسانى" على غرار ما جرى فى كوسوفو عام ١٩٩٩ عندما شنت قوات حلف الأطلنطى حملة عسكرية على يوجوسلافيا الجديدة - صربيا والجبل الأسود - لمنع عمليات تطهير عرقى ضد الألبان فى إقليم كوسوفو. صحيح أن العمل فى هذا الميدان لا يزال أسير الاعتبارات السياسية وتحديد مصالح الدول الكبرى، إلا أن الصحيح أيضا أن نبذ ومواجهة سياسات التمييز والتطهير العرقى باتت تحظى تأييد واسع النطاق.

مفهوم العنصرية

وفقا لتعريف الموسوعة البريطانية العنصرية هى الفكرة أو النظرية التى ترى أن هناك رابطة سببية بين الصفات الفيزيائية وبين صفات معينة فى الشخصية أو مستوى الذكاء أو نوعية الثقافة ويرتبط بها مفهوم رقى بعض الأعراق على غيرها بشكل وراثى. وغنى عن البيان هنا أن هذا المفهوم يستند إلى أساس جوهري هو النقاء العرقى.^(١)

مفهوم التمييز

تعرف الموسوعة البريطانية التمييز بأنه المعاملة المختلفة للأفراد الذين ينتمون

(١) لمزيد من التفصيل أنظر : نورية «ضد التمييز» ، المنظمة العربية لمناهضة التمييز ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٥ ،

لعرق أو لغة أو دين أو جنس معين، وتتمثل هذه المعاملة في أغلب الأحوال في فرض قيود عليهم بشكل رسمي أو واقعي قد تتعلق هذه القيود بمكان الإقامة أو التسهيلات، الخدمات العامة أو المجتمعية المتاحة. والتمييز بالتالي هو تلك العملية التي بمقتضاها اتباع مجموعة من السياسات والإجراءات المتباينة من حيث الحقوق و/ أو الالتزامات تجاه جماعة من البشر نتيجة لما تتمتع به تلك الجماعة من صفات مختلفة تتعلق بالعرق أو اللغة أو الدين أو الجنس أو اللون أو غير ذلك من معايير الاختلاف.^(٢)

مفهوم التعصب : رؤية شاملة^(٣)

قدم علماء النفس الاجتماعى مفهوم التعصب بمكوناته المختلفة لكي يوفر رؤية شاملة تحتضن بداخلها كافة المفاهيم والسياسات المتعلقة بالعنصرية والتمييز. وتأتى كلمة تعصب فى اللغة العربية من "العصبية" وهى أن يدعو الرجل إلى نصره عصبته والتألب معها على من يناوئهم ظالمين كانوا أو مظلومين. أما فى الأصل الأوروبى فأن مفهوم التعصب مشتق من أصل لاتينى يعنى الحكم المسبق الذى ليس له أى سند يدعمه.

وقد حدد علماء النفس الاجتماعى ثلاثة مكونات لمفهوم التعصب هي :

١- المكون المعرفى: ويتمثل فى المعتقدات والأفكار والتصورات التى توجد لدى أفراد عن أفراد آخرين أعضاء جماعة معينة وهو ما يأخذ صورة القوالب النمطية Stereo Types والتى تعنى تصورات ذهنية تتسم بالتصلب الشديد والتبسيط المفرط عن جماعة معينة يتم فى ضوئها وصف وتصنيف الأشخاص الذين ينتمون إلى هذه الجماعة بناء على مجموعة من الخصائص المميزة لها. ويلاحظ أن العرق

(٢) لمزيد من التفصيل أنظر: دورية «ضد التمييز» ، المنظمة العربية لمناهضة التمييز، العدد الثانى، فبراير ٢٠٠٥، ص ص ٢٦-٢٩.

(٣) لمزيد من التفصيل حول هذا المفهوم أنظر: د. معتز سيد عبد الله ، الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والآداب ، الكويت، عدد ١١٣، مايو ١٩٨٩، ص ص ١٥-٦٨.

والدين والقومية تشكل أبرز الفئات العرضة للقبولبة النمطية لأنها أكثر الفروق الاجتماعية وضوحاً وأكثرها مقاومة للتغيير. ويمثل الجانب المعرفي الأساس الذي يبنى عليه المكونين الآخرين للتعصب، وهما المكون الانفعالي والمكون السلوكي. وبالتالي فإن الأفكار والمعتقدات والرؤى التي تنظر للذات باعتبارها "الأفضل، والأنقى والأصلح" وأيضاً التي تنظر للآخر باعتباره "الأدنى والأقل مرتبة وأيضاً الذي يحمل أفكار ومعتقدات خاطئة" تمثل بداية طريق التعصب أو بداية العملية التي تنتهى بالمكون السلوكي. وتزداد الحدة هنا إذا ما ترافق مع هذه الرؤية للذات والآخر، ما يعنى حمل رسالة تجاه الآخر سواء لتحضره أو هدايته أو القضاء عليه.

٢- المكون الانفعالي: وهو بمثابة البطانة الوجدانية التي تغلف المكون المعرفي، فإذا افتقد الاتجاه مكونه الانفعالي يصعب وصفه بالتعصب، وبالتالي فالمكون الانفعالي هو المرحلة الوسيطة بين حمل الأفكار "التعصبية" وبين التعبير السلوكي عنها.

٣- المكون السلوكي: وهو المظهر الخارجي للتعبير عما يحمل الفرد من مشاعر وقوالب نمطية ويتدرج هذا المكون إلى خمس درجات:

أ- الامتناع عن التعبير اللفظي خارج إطار الجماعة على نحو يعكس سلوك كراهية دفين.

ب- التجنب: أي الانسحاب من التعامل مع المجموعة أو المجموعات الأخرى رفضاً لها.

ج- التمييز: ويمثل بداية أشكال تطبيق التعصب الفعال، أي السعى إلى منع أعضاء الجماعات الأخرى من الحصول على مزايا أو تسهيلات أو مكاسب سواء على نحو رسمي أو واقعي.

د- الهجوم الجسدي: أي الاعتداء البدني على أعضاء الجماعة أو الجماعات الأخرى.

هـ- الإبادة: وتمثل المرحلة النهائية للعداوة والكراهية وتجسد قمة الفعل

العنصرى وتعبّر عن نفسها فى شكل مذابح جماعية بناء على أساس الانقسام أو التمييز.

وقد عمل المجتمع الدولى على مكافحة كافة أشكال التمييز والعنصرية عبر سياسات فاعلة فى مواجهة الدول والمجتمعات التى تتبع هذه السياسات، وعبر إبرام اتفاقات ومعاهدات دولية ومن قبيل ذلك الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الصادر فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨، إعلان الأمم المتحدة بإدانة كافة أشكال التمييز العنصرى فى ٢٠ نوفمبر ١٩٦٣، الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصرى والتى أعدتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة واعتمدها الجمعية العامة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ودخلت حيز التنفيذ فى ٤ يناير ١٩٦٩، الاتفاقية الدولية لمكافحة الفصل العنصرى التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٣ ودخلت حيز التنفيذ فى ١٨ يوليو ١٩٧٦، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التى اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ فى سبتمبر عام ١٩٨١. أيضا هناك الإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمة على أساس الدين أو المعتقد التى أقرتها الجمعية العامة فى نوفمبر عام ١٩٨١، وهناك أيضا إعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية والتى اعتمدها الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢.

مناهضة التمييز فى العالم العربى

على الرغم من أن الدول العربية كانت من أوائل الدول التى تصدق على المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ومناهضة التمييز، إلا أن المشكلة ظلت تتمثل بوضوح فى عدم انتقال مبادئ هذه الاتفاقات من مستوى القبول النظرى والقانونى إلى الممارسة العملية، بمعنى أن غالبية الحكومات العربية لم تتعامل بجدية مع هذه الاتفاقات وإن كانت تعمل على التوافق معها على النحو الذى لا يرتب لها مشكلة فى علاقاتها الدولية وتحديدًا مع الولايات المتحدة. يضاف إلى

ذلك أن ارتفاع معدلات الأمية فى المجتمعات العربية وانتشار التعليم الدينى كل ذلك ساهم فى احتفاظ المجتمعات العربية بمسافة كبيرة عن استيعاب ثقافة حقوق الإنسان من منطلق إنسانى عالمى.

أيضا بدا واضحا أن عوامل خارجية عديدة ساهمت فى الحد من تغلغل قيم حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية ونبذ التمييز إلى المجتمعات العربية، وتمثل ذلك بالأساس فى استمرار الصراع العربى الإسرائيلى، سواء كان ذلك سببا حقيقيا أو أن نظم الحكم العربية استخدمته كمبرر وذريعة لإعاقة انتشار قيم حقوق الإنسان ومناهضة العنصرية والتمييز فى المجتمعات العربية. يضاف إلى ذلك سيادة قناعة عامة فى المجتمعات العربية مؤداها الاستهداف من قبل القوى الدولية الكبرى، وأن أحد دوافع ومحركات هذا الاستهداف هو البعد الحضارى (الدينى/ القومى/ الثقافى)، ومن ثم فالرد العملى هنا على الإحساس بوطأة العنصرية من قبل الآخرين، هو مزيد من الإحساس بالتمييز الذاتى، ومن ثم التمييز ضد الآخر ولو على المستويين المعرفى والإنفعالى، وأقل منه على مستوى السلوك الفردى أو التنظيمى الخاص بحركات محدودة.

ما العمل ؟

إن اتباع سياسة ناجعة للقضاء على الإرهاب، يقتضى تبنى رؤية شاملة لا تكتفى بالتعامل مع المكون الثالث للتعصب- السلوكى- بقدر ما تتعامل بجدية مع المكون الأول - الفكرى-، وبالتالى إذا انتفى هذا المكون، فلن يكون هناك المكونين الثانى والثالث. ويفرض ذلك الاهتمام بعملية التنشئة والتثقيف وأيضا التعليم الدينى، ومن ثم فالمطلوب خطة شاملة لمواجهة ثقافة التعصب وكرهية الآخر وهى خطة طويلة المدى وتشمل كل أدوات التنشئة من تعليمية وتثقيفية مدنية ودينية.

وتستند مثل هذه الخطة على ترسيخ العناصر التالية:

١- مناهضة العنصرية والتمييز العنصرى بكافة أشكالها انطلاقا من تبنى كافة

المواثيق والمعاهدات الدولية التي تناهض التمييز العنصرى على أساس العرق أو اللغة أو الدين. أيضا العمل على إبراز وإحياء وإشاعة وتحديث تقاليد التسامح والقبول بالآخر فى الثقافة العربية بشتى حقبتها التاريخية وروافدها الثقافية والدور التاريخى الذى قامت به الحضارات والثقافات القديمة للمنطقة والحضارة العربية بصفة خاصة فى تأسيس فكر وتقاليد التسامح والتعايش بين الأديان والثقافات والحضارات والشعوب والجماعات فى المنطقة وفى جميع أنحاء العالم وضمن ازدهار هذه التقاليد من خلال العرف والقانون.

٢- العمل على إشاعة وترويج وتعزيز قيم التسامح والتعايش السلمى والقبول بالآخر والتعاون بين شعوب العالم وثقافته ومناطقه الجغرافية والعمل من أجل الدفاع عن السلام العالمى وحقوق الإنسان فى كل أرجاء العالم بما فى ذلك المنطقة العربية.

ويقتضى ذلك مكافحة جميع صور التعصب الدينى أو الطائفى أو الثقافى أو القومى أو أى شكل من أشكال التمييز على أساس العقيدة أو اللغة أو اللون أو النوع أو أى اعتبار آخر فى أى مكان فى العالم بما فى ذلك المنطقة العربية. كما يقتضى ذلك أيضا مكافحة جميع صور التمييز أو الدعوة له على أى أساس أو بتوظيف أية مبررات أو دعايات أو قوانين وتشريعات أو أية وسائل أخرى تسيئ أو تجرح الاحترام التام لحقوق الإنسان وقيم الحرية والعدالة والمساواة والإنصاف.

ومن المنطقى أن مثل هذه الخطة تشمل العمل على استكمال الإصلاحات التشريعية والدستورية الرامية إلى احترام المساواة والعدالة ومنع كل صور التمييز على أساس المعتقد أو النوع أو العرق أو الأصل القومى أو أى أساس آخر فى جميع الدول العربية.

ويبدو واضحا أن الجهد الرئيسى وربما التحدى الأكبر لمناهضة التمييز ومحاربة التعصب هنا يتمثل بالأساس فى مناهضة ما هو موجود من مكونات عنصرية وسياسات تمييزية فى العالم العربى وإن كان شقها الأكبر يتعلق بالمكونين

المعرفى والإنفعالى، وبعدها الأقل -حتى الآن- يتمثل فى المكون السلوكى، وهو مسئولية ضخمة تتطلب جهدا هائلا ووقتا طويلا فالتغيير سيأتى ولكن بشكل تدرجى، كما أن تسوية ما هو قائم من صراعات ومشكلات سياسية والقضاء على ما يعتبره العرب والمسلمين من تمييز وعنصرية من قبل الآخرين سوف يساعد على ترقية قيم المساواة والتسامح وقبول الآخر والتعايش معه فى المجتمعات العربية، واستمرارها يعوق القدرة على مقاومة مفاهيم وأفكار عنصرية من ناحية، والتصدى أيضا لأخطر مكون من مكوناتها وهو المكون السلوكى تجاه الآخر.

السياسات الثقافية وظاهرة الإرهاب.. رؤية نقدية

د. وحيد عبد الحميد

عندما نقول " السياسة الثقافية في مواجهة الإرهاب " فهذا يعنى أن هناك ثقافة إرهاب، أو ثقافة عنف وبالتالي هناك فكر ينتج الإرهاب، وإلا ما وجب الحديث عن سياسة ثقافية لمواجهة الإرهاب، وتعين علينا أن نبحث عن سياسات أخرى لمواجهة الإرهاب. إن السؤال المطروح والمثير للكثير من الجدل هو: هل الإرهاب نتاج فكر متطرف، أم أنه مجرد فعل في الأساس؟. وبصرف النظر عن أن مجرد طرح هذا السؤال يعني في المحصلة أننا لسنا في حاجة إلى سياسة ثقافية لمواجهة الإرهاب، فالواقع إن الموضوع أكثر تعقيداً من أن يجاب على السؤال المطروح باختيارات يقينية تتراوح بين إما .. أو.

والواقع أن هناك بالفعل فكراً ينتج الإرهاب، هذا الفكر وجد في إطار الدولة الإسلامية في مراحل مختلفة، وقد كان في حقيقته فكراً سياسياً. قد يبدو هذا الكلام مشيراً للحساسية لدى البعض أو داعياً للألم لدى الآخرين، لكن علينا أن نتجاوز الحساسية ونسمو فوق الألم. فنحن نتحدث عن فكر سياسى لا علاقة له بالإسلام، كما أننا لا نوجه اتهاماً لا الإسلام ولا لأى دين آخر، ولنتذكر أنه حتى الماركسيين تبرعوا من الإرهاب الذى مارسه بعض التنظيمات فى أوربا باسم الماركسية، مؤكدين أنه لا علاقة له بالماركسية، التى لم يتطرق مؤسسوها (ماركس وأنجلز) إلى العنف أو الإرهاب.

الفكر الإسلامى شديد التنوع وشديد التباين والتناقض مثله مثل الفكر السياسى في إطار أي مجتمع إنساني ينتج أفكاراً تقرأ النصوص بأشكال مختلفة ومتباينة، وهو أمر طبيعي، لأن غير الطبيعي أن كل الناس تقرأ أي نص وتفهم فيه نفس الفهم، وهذا الأمر ينسحب على كل النصوص السماوى منها أو الأرضى. أو أرضى فهم أن نص يخلق من شخص إلى آخر. ما يتولد في ذهنه من هذا النص،

هذا هو الأمر الطبيعي. وإذا ما قيل عن أى نص أنه ينظر للإرهاب أو أنه يرسى الأسس الفكرية له، فإن هذا لا ينفي أن هناك ظروفًا إقليمية ودولية تؤدي إلى خلق أجواء توسع نطاق هذا الإرهاب. تتمثل هذه الظروف الإقليمية والدولية غالبًا في سياسات غاشمة أو احتلال، أو مظالم... الخ... يتيح الفرصة لرؤوس الفكر الإرهابي لتوسيع دوائر التجنيد بسهولة أكبر، من حيث أن هذه السياسات تؤدي إلى خلق أجيال شابة مشحونة بالغضب وفي حالة انفعال مستمرة، وبالتالي يسهل غسل عقولهم وتجنيدهم فكريًا وحركيًا، وتحويلهم إلى ما يشبه "الروبوت" ده تأثير جوهري وأساسي للظروف الدولية والإقليمية لكن لو إن هذه الظروف مش موجودة وإن فيه جنة على الأرض ها يظل أيضا هذا الاختلاف في أنماط التفكير بين الناس.

لكن مثل هذه الظروف لا تخلق الإرهاب بل فقط تخلق المناخ الملائم له، بمعنى أنه لو افترضنا جدلاً أنه لا توجد أمريكا أو إسرائيل، فإن هذا لا يعنى غياب الإرهاب والتطرف نهائياً، كل ما هنالك إنه سيكون محدوداً في نطاق ضيق.

وفي كل المنظومات الفكرية السماوية والأرضية، كان التطرف دائماً هو الاستثناء. لكن فيه ظروفًا متغير وأوضاعاً مستجدة قد تجعل لهذا الاستثناء تأثيراً أكبر وتعطيه قدراً أكبر على أن يمثل تهديداً ويمثل خطراً، لا يتوفر التهديد والخطر بنفس الدرجة في ظروف موضوعية مختلفة.

إن إغفال حقيقة وجود فكر إرهابي، وتجاهل تأثير الظروف الإقليمية والدولية، والتعامل مع الإرهاب على أنه مجرد رد فعل لسياسات استعمارية، يبقى تفسيراً عاجزاً عن تفسير عدم ظهوره فور أن بدأ الغزو الأوربي للعالم العربي والإسلامي. لقد ظهر الفكر الإرهابي في وقت متأخر عندما توفرت عوامل أخرى، أعتقد أن الحدث الأساسي فيها والذي أدى إلى ظهور هذا الفكر في موجته الراهنة، يعود إلى ثلاثينات القرن الماضي عند سقوط الخلافة الإسلامية، الأمر الذي أوجد شعوراً بالفراغ، والقلق والخوف. لقد مرت فترة طويلة جرى خلالها اختزال الإسلام في الخلافة، وأغلق باب الاجتهاد وساد شعور إن المسلمين بلا خليفة كالأيتام، رغم

ظهور حركة تحديث في بعض البلاد العربية. لقد أسفرت "صدفة" سقوط الخلافة العثمانية عن استجابتين مختلفتين تماماً، حسن البنا وأبو الأعلى المودودي، ولذلك لا يصح علمياً وموضوعياً وواقعياً إدخال الإخوان المسلمين في دائرة الفكر الإرهابي، إذ أنهما تياران مختلفان تماماً لا يلتقيان، حيث كانت لكل منهما استجابة مختلفة تماماً.

كان رد حسن البنا على هذه "الصدفة" هو الاتجاه للعمل في المجتمع وسط الناس من خلال الدعوة، وبغض النظر عن مدى صحة أو سلامه تقديره، فقد كان الهاجس الأساسي لديه في هذه المرحلة هو التغريب والقيم الغربية، وكان اعتقاده أن مواجهة هذا الخطر لن تتحقق إلى بالتوجه إلى الناس والمجتمع.

أما المودودي ومن بعده الندوي ثم سيد قطب وصولاً إلى أيمن الظواهري وأسامة بن لادن. فقد كانت أنظارهم متجهة إلى السلطة، كانت الدولة هي هاجسهم، وتصورا أن حماية الإسلام أو حماية العقيدة تقتضي أن تكون هناك دولة إسلامية، فالمجتمع ليس كافياً، بالعكس المجتمع في ظل دولة كافرة، هو أيضاً مجتمع كافر يتجاوز حدود الإسلام. وبالتالي كان العنف الذي مارسه الإخوان المسلمين في الأربعينات عنفاً سياسياً تماماً لا صلة له بالدين، بمعنى أنه لم يكن في إطار أي اجتهاد مستمد من مصدر ديني، كان عنفاً سياسياً في مواجهة الاحتلال، والتنظيم الخاص المسلح الإخواني لك يكن يستهدف إسقاط السلطة الموجودة في مصر في ذلك الوقت وإقامة دولة إسلامية في مكانها، بل بالعكس كان الإخوان في هذه الفترة على وئام تام، غالباً، مع القصر ومع السلطة، ولم يكن هناك تناقض في هذا المجال.

كما أنه من الصعب الاعتقاد أن الفكر الإرهابي مجرد رد فعل لسياسات استعمارية ظالمة مستبدة، وإلا لكان الصينيون واليابانيون والفيتناميون أولى بأن يملئوا الدنيا إرهاباً، فما حدث للصينيين والإهانات التي لحقت بهم وحرب الأفيون خلال ثلاثينات وأربعينات القرن التاسع عشر لم يحدث مثله في بلد عربي ولا

إسلامي، وما حدث في اليابان عبر دك مدينتين بالقنبلة النووية كان المفروض وفق نظرية إن يسفر عن تحويل نصف الشعب الياباني إلى إرهابيين يقتلون ويدمرون في كل مكان. لقد شهدت فيتنام خلال حروب طويلة، ما هو أقسى وأوسع نطاقا بما لا يقاس مما حدث في حرب العراق، حيث كانت حمم من النيران تقتل عشرات الآلاف من الفيتناميين في كل عام من أعوام هذه الحرب الطويلة. ولو إن المسألة مجرد رد فعل على مظالم وسياسات استعمارية لكان الفيتناميون أولى بأن يملثوا الدنيا إرهاباً بمئات الأضعاف ما يحدث في هذه الفترة. أما العوامل الداخلية فتبدو موضوعاً معقداً وطويلاً، لكنني سأحاول التعامل معها بقدر من البساطة دون تبسيط، فالقول إن البطالة -على سبيل المثال- سببا للإرهاب، لابد أن يستدعى إلى الذاكرة أن سيد قطب أدخل فكره في منظومة الفكر الأصولي العربي في فترة استثنائية لم تكن البطالة فيها مشكلة اجتماعية حقيقية، على الأقل بطالة بين المتعلمين، لقد صدر كتابه "معالم في الطريق" متضمناً الدعوة إلى تغيير الدولة وإسقاطها وتكوين الطليعة المؤمنة والمفاصلة الشعورية، في الستينيات من القرن الماضي وهي فترة كان تشغيل كامل.

أما الكلام عن الانتقام فقد يبدو لأول وهلة ممكناً ومنطقياً، لكن دعونا نتأمل الصورة قليلاً، عندما يقال إن ما حدث في شرم الشيخ - هنا - كان انتقاماً من جهاز الأمن بعد ممارساته في طابا، فهل يمكن لأحد أن يتخيل مجموعة من المنتقمين لا علاقة لهم بأي شيء قادرة على تنفيذ عملية ثلاثية بهذا التخطيط وبهذه الكفاءة؟.

الإرهاب هو فعل ورد فعل في آن معاً. فعل في فكر ينتجه، هذا الفكر المصدر الأساسي لما نسميه ثقافة العنف التي تحتاج إلى مواجهة، إلى سياسة ثقافية، وسياسة تعليمية وسياسة إعلامية وحزمة من السياسات العامة، حيث إن هذا الفكر هو الأكثر إنتاجاً لمفهوم الآخر. لفكرة رفض الآخر وهو الذي يضيف عليها طابعاً مقدساً. ورفض الآخر موجود على نطاق واسع، أوسع كثيراً من هذا الفكر، لكن هذا

الفكر يضفي عليه طابعا، يجعله أكثر إنتاجاً أو أكثر قدرة على إنتاج ثقافة عنف تحتاج مواجهتها إلى عمل ثقافي وعمل تعليمي.

السياسة الثقافية التي اتبعت في العقدين الماضيين حققت نجاحاً جزئياً لأنها أولاً لم تواليها سياسة إعلامية ولا سياسة تعليمية بل بالعكس، كانت السياسة الإعلامية معظم هذه الفترة، التي يمكن وصفها بأنها فترة مواجهة ثقافة الإرهاب، سياسة عشوائية، جعلت جهاز الإعلام في بعض الأحيان يبدو وكأنه يعمل بشكل مضاد للسياسة الثقافية، ويغذي ثقافة العنف. وكان القائمون على جهاز الإعلام في ذلك الوقت غير معنيين بهذا الموضوع، كانوا معنيين بأشياء أخرى تتعلق بصورة السلطة والدولة ودرهم الشخصي، وقد بدأ هذا الوضع يتغير في هذه المرحلة بصورة ملموسة وخاصة في الإعلام المرئي وهو الأكثر تأثيراً. لكن تظل هناك حاجة إلى تطوير هذه السياسة الثقافية، التي أرى إنها قامت على ساق واحدة وليس على ساقين.

هذه السياسة قامت على نشر القيم والمفاهيم المناقضة لقيم ومفاهيم ثقافية العنف الإرهاب يعني قامت على نوع من التنوير بمحاولة نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر والحوار... الخ. لكنها لم تتصد للمفاهيم والاتجاهات الثقافية المرتبطة بثقافة العنف بشكل مباشر لأسباب كثيرة ربما لا يتسع المقام للإفاضة فيها.

لكن سد هذا القصور ومعالجته بحيث يمكن القول إن السياسة الثقافية تقف فعلاً على ساقين يحتاج إلى موازنة كاملة من السياسات الإعلامية والتعليمية وغيرهما، كما يحتاج إلى مبادرة ترمي إلى تطوير النمط السياسة الثقافية نفسها، هناك حاجة إلى الدخول بشكل مباشر في نقض ونقد - وفيه تقييم وفي إثارة جدل حول القيم والاتجاهات الثقافية الرئيسية التي شاعت في ثقافة العنف، هناك ضرورة لعمل ثقافي من أجل خفض التوتر الديني، لا بد أن نعترف إن المجتمع يعاني من توتر ديني، نجح هذا الفكر في أن يخلقه وأن يزيده خلال الفترة الماضية وارتبط بهذا تغيير في مفاهيم أساسية أصبح لها تأثير كبير جداً، فلم تعد قضية

فلسطين، على سبيل المثال، في الأساس قضية تحرر وطني، قضية قومية، قضية مواجهة احتلال واستيطان بل أصبحت ببساطة قضية دينية. هذا نوع من التطور السلبي الذي يزيد من التوتر الديني ليس فقط فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإنما تنتشر ظلاله وتخلق دوائر عديدة تغطي مساحات كثيرة في المجتمع.

كما أن هنالك حالة من الغضب تجاه السياسات الأمريكية وتجاه ما يحدث في فلسطين، هذه الحالة من الغضب، في ظل ثقافة أو فكر الإرهاب السائد، أصبحت غضباً أعمى ينحصر في مجرد التهليل لأي انتقام، بعدما أصبح الانتقام من هذا الأمريكي أو هذا الإسرائيلي هو الهدف الوحيد. فنحن لسنا أمام غضب مبصر يعرف ويدرك كيف يمكن مواجهة هذه السياسات؟ كيف يمكن بناء مقومات القوة، قوة الدولة والمجتمع استعداداً لهذه المواجهة. وبالتالي لم يكن غريباً أنه عندما وقعت أحداث ١١ سبتمبر شعر كثيرون من العرب والمسلمون -لن أقول أغلبية - بالسعادة والابتهاج لهذا العمل. وما يحدث في العراق ليس بعيداً عن هذه الأجواء، بل لعله في القلب منها، فهناك دائماً حالة ابتهاج إزاء عمليات ذبح تحدث وتبث على الإنترنت، هناك من يبتهجون بها لأن هذا نوع من الغضب الأعمى، غضب لا يبصر موضعه، لا يبصر الاتجاه الذي يتجه فيه، هو يريد فقط انتقام، ومن يقدم هذا الانتقام يصفق له، وعادة من يقدم هذا الانتقام هو الأكثر تطرفاً، الأكثر استعداداً للرد على هذه الانتهاكات بمثلها وأكثر منها، وانتهاك كل القيم الإنسانية في عمليات إرهابية تصل إلى حد الذبح أمام الناس. هذا جزء من ثقافة انتشرت للأسف ولا بد أن نعترف بهذا، وهو ما يستدعى بالضرورة تطويراً في السياسة الثقافية للتعامل معها، إذ أنه لم يعد يكفي أن نحاول التذكر بقيم التسامح وقيم الحوار وقبول الآخر. فالذي حدث إن السياسة الثقافية تعاملت مع انتشار واتساع ثقافة العنف والإرهاب بصورة مماثلة إلى حد كبير بما يفعله معظم رجال الدين المعتدلين في ردهم على النصوص الفكرية الإرهابية التي تستند إلى آيات أو إلى نصوص دينية، حيث يأتي ردهم غالباً مستعينا بآيات أخرى، وليس بمناقشة كيفية استخدام تلك الآيات التي تستند إليها فكر الإرهاب.

هذا يعيدنا إلى ما ذكرته في البداية من ضرورة تجاوز ربط هذا الفكر السياسي بالدين ربطاً مباشراً والتعامل به باعتباره فكراً سياسياً بشرياً. كما أنه من المهم جداً أن تعمل السياسة الثقافية في مرحلتها القادمة من أجل استكمال الساق الثانية، بالعمل في اتجاه كشف ونقد التحريض المتزايد على العنف. والتحريض يأخذ أشكالاً مختلفة ويحدث في منابر رسمية في بعض الأحيان، وكان يحدث عبر الجهاز الإعلامي في فترة سابقة وما زال له بقايا، هذا التحريض المزايدي على العنف تحت شعارات متعلقة بالصراع العالمي وبمواجهة الاعتداء على الأمة الإسلامية والاعتداء على المسلمين له علاقة بالغضب الأعمى من جانب، لكن مرتبط أيضاً بسياسة منظمة للتحريض على العنف ولتنشئة ثقافة العنف في المجتمع، بحيث أننا الآن إزاء حالة ثقافية تزداد في المجتمع اتساعاً وانتشاراً، حالة تقبل بثقافة العنف بأشكال ودرجات مختلفة لا بد من مواجهتها بحالة ثقافية تستهدف مواصلة منهج التنوير، عبر التصدي للاتجاهات الثقافية الأساسية المدعومة للعنف والمحبة للعنف والمحرضة على العنف بأشكالها ودرجاتها المختلفة.

رؤى وتساؤلات

د. عماد رمزي : أنا أشكركم من أجل هذه الغنى فى الفكر وأستأذنكم أن أعود إلى أرض الواقع، أخشى أن تهرب منا مصر كخصوصية وتهرب منا سيناء كخصوصية داخل مصر، حدث فيها، ما دعانا إلى أن نجتمع هنا. من خبرتى كجيولوجى تجول فى سيناء وعرف طبيعتها وطبيعة سكانها، أرجو ألا ننسى أولا إنها بقيت تحت الاحتلال ١٧ سنة، وهو ما يعنى أن بذور الإرهاب زرعت فيها خلال تلك الفترة، والدليل أننا بعد ١٩٨٤ بدأنا نأخذ خطوات فى رسم خريطة جديدة لمصر، سنة ٨٥ عسكرنا فى سيناء وكنا فى وادى العريش، وادى واسع فى الصحراء، واقترب منا صبي عمره ١٤ أو ١٥ سنة، تبادلت معه أطراف الحديث ثم سألته: هو وقت إسرائيل كان أحسن ولا الآن؟، أجابنى بدون تفكير: لا وقت إسرائيل كان أحسن، لماذا؟ لأن فرص العمل كانت متوفرة. مقابل ذلك الآن وبعد أكثر من ثلاثين عاما من تحرير سيناء، ماذا فعلنا بها ولها؟ ليس أكثر من نشاط سياحى فى منطقة ساحلية لا تشكل أكثر من ٥٪ من مساحيتها، سيناء مهمة إهمالا تام من الدولة، لا توجد فيها تنمية بأى صورة من الصور. البلاد التى فى وسط سيناء ربما لا يجوز تسميتها «بلاد»، منها «نخل» وهى ملتقى كل الطريق القادمة من العريش، وطابا، بلد فقيرة منظرها يكسف، «القسيمة»، «تمر».. الخ... بلاد صغيرة تضم تجمعات سكانية بدون أى شكل من أشكال الخدمات على الإطلاق، وادى سدر- على سبيل المثال، وهو وادى يمتد من خليج السويس حوالى عشرين كيلو متر عبارة عن مجتمع صغير يقولوا إنهم جمعوا فيه البدو ضمن مخطط إقامة تجمعات لهم، وقية مدارس، لكن أية مدارس؟، المدرسة دى عبارة عن غرفة واحدة فيها سرير وكراسى لكل السنوات، والمدرسون من المحلة الكبرى، ولكى يصل الواحد منهم لهذه الغرفة عليه أن يخوض مغامرات وسط الرمال ومع سيارات البيك أب، ويحدثونك عن عدد المدارس التى أقمناها. كل هذا ونحن نتجاهل الغضب الكامن داخل أهل سيناء وهم يرون المناطق السياحية ومستوى الخدمات المتوفر للسائحين السياحة ولا يعملون

فيها ، معظم العاملين هناك من وادى النيل، بينما نسبة السيناوية تكاد لا تذكر. لكن أين التنمية؟ اقتصاديا واجتماعيا وتعليميا؟ أنا أنبه وأدق جرس إنذار: ما جرى فى طابا وشرم الشيخ له أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، وليس فقط فكرية أو دينية أو ثقافية، نحن فى تماس مع بلد لا يريد لنا أى خير، يجب أن نقرأ التاريخ جيدا. من فضلكم لاحظوا أن القادم من سيناء عبر نفق احمد حمدى، يقرأ فى الناحية الشرقية للنفق عبارة «أدخلوها بسلام آمنين» يعنى مصر تبدأ من هنا، من بعد سيناء التى فصلناها عنا بأنفسنا وبأيدينا.

الشيخ فوزى الزفزاف: أريد أن أوضح الحقائق التالية: أولاً إن جميع الأديان السماوية التى سلمت نصوصها من التحريف تحترم النفس البشرية وتقدها وتحافظ عليها وتمنع الاعتداء عليها إلا بالحق!! ثانياً: إن ظاهرة الإرهاب والتطرف والغلو فى الفكر والخروج على سيادة الدولة ليست جديدة فى المجتمع الإنسانى، لو رجعنا إلى التاريخ سنجد الأمثلة كثيرة جداً ووقعت فى جميع المجتمعات التى تدين بدين سماوى. ثالثاً: إن علاج التطرف والإرهاب لا يكون بالقهر والقسوة والشدة لأنه يأتى بنتائج عكسية تزيد التطرف غلواً والإرهاب شدة، وقد عالج الخليفة العادل عمر ابن عبد العزيز تطرف الخوارج بالحوار والمناقشة وبالهدوء وبغير انفعال ونجح فى ذلك. رابعاً: إن مجتمعنا يعانى من مشاكل كثيرة ومتعددة وعلى رأسها نظام التعليم وتهميش المواطنين فى اتخاذ القرارات والقوانين التى تمس حياتهم من أجل خدمة فئات معينة هم أصلاً فى تخمة من ثرواتهم مع غياب الديمقراطية الحقيقية الخ.

ثم أريد أو أوجه تلغرافات سريعة، إلى الأخت د. نادية حليم أقول لك لا يوجد إسلام صحيح وإسلام خطأ، فنصوص الإسلام واضحة فى عقيدته وشريعته ومبادئه وأخلاقه، وإنما فهمنا لنصوص هو الذى يختلف وهذا عام فى جميع الأديان، وإلا فلماذا توجد مذاهب مختلفة فى المسيحية ومذاهب مختلفة فى اليهودية، الأستاذة أمينة شفيق أقول لها تعليقا على مقارنتها بين رد الفعل فى حالتى البوسنة والهرسك ودار فور، كنت أرجو أن توجهى سؤالك للإعلاميين وليس إلى المسلمين.

د. محمد فرحات: أظن أننا فى حاجة لإعادة تنظيم إدراكنا للظاهرة الإرهابية إن كان يوجد ما يسمى بالظاهرة الإرهابية!! حيث أننا تحدثنا عن كثير من الظواهر باعتبارها ظاهرة واحدة، تحدثنا عن العنف الدينى وعن العنف الذى لا شأن له بالدين والعنف المرتبط بالتعصب، والعنف الموجه إلى الدولة والعنف الموجه إلى المجتمع، وبعضنا خلط بين هذه الأنماط من العنف وبين ممارسات عنيفة أخرى مثل جرائم الإبادة الجماعية والعنف الذى ترتكبه جماعات ضد جماعات كما هو الحال فى دافور، وعن العنف الذى يرتكبه أفراد وجماعات كما هو الحال فى الحوادث التى وقعت مؤخراً فى بريطانيا. هل من الممكن تناول كل هذه التشكيلة المتباينة من الأعمال العنيفة بلغة واحدة وبمنطق واحد وبتفسير واحد، أرجو ألا نكون أسرى آفة ثقافية عربية وهى آفة الإطلاق وتعميم الأحكام وتبسيط الحلول. وما اقترحه بدلاً أن نتحدث عن الإرهاب بتعريف أرسطى جامع عن طريق الجنس القريب والفصل، أن نتحدث عن الموقف الإرهابى الفعلى، وأن نتناول كل موقف إرهابى بقسماته وبالظروف المحيطة به وبالحلول التى يمكن يعالج بها.

د. فيصل يونس: أنا متخصص فى علم النفس، وقبل حضورى إلى هنا وعلى سبيل التحضير المسبق، رحت أبحث عن دراسات علمية جيدة تناولت ظاهرة الإرهاب فى مجالات تخصصى، علم النفس والاجتماع والانتروبولوجى، لكننى للأسف الشديد لم أجد أى دراسات منضبطة وجيدة، باستثناء عدد قليل جداً ربما أجرى فى السبعينات، لكن ليس هناك فى الغالب خلال السنوات العشرين الأخيرة أى دراسات علمية منضبطة عن الإرهاب فى مصر. بينما وجدت تراثاً ضخماً من الدراسات بعد سنة ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى إسرائيل وفى معظم الدول التى تتعرض للإرهاب كظاهرة. وقد توقعت أن أجد فى هذا المؤتمر دراسات رصينة منضبطة، لكن للأسف الشديد لم أجد فيما سمعته ما يشير إلى دراسة علمية منضبطة عن الإرهاب. كل ما هنالك غالباً انطباعات شخصية، لا تؤدى إلى علم منضبط يقود إلى حلول للمشاكل. فالحلول لا تقوم إلا على العلم المنظم والمنضبط الذى يتضمن معرفة كمية وكيفية للظواهر والتى هى الأساس المتين

لبناء استراتيجيات تتعلق بمكافحة الإرهاب. لا يمكن أن نكافح الإرهاب ونحن نطلق تعميمات لا نعرف صحتها، يعنى مثلاً عندما نقول «الإرهاب وليد الفقر» فإن هذا رأى قد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح. وهناك أمثلة كثيرة جداً لا أريد أن أدخل فيها عن تعميمات نطلقها وليس هناك ما يؤيدها من دراسات علمية منضبطة. نحن بحاجة إلى دراسات علمية منضبطة تتناول الظاهرة من كل جوانبها وبما يساعد على تكوين قاعدة بيانات جيدة تسمح لنا بتكوين استراتيجيات قادرة على مواجهة الإرهاب.

د. برونس غطاس: لاحظت إن كل الأوراق تناولت الظاهرة بشكل يتسم بالعمومية والشمول والأغراض المقارنة تمت عرض تاريخى وعرض جغرافى وعرض لكافة أنواع الإرهاب فيما شمل تاريخ الأديان وتاريخ الإنسانية من أولها. ربما لهذا نجح التحليل فى تناول الجزء الأول من عنوان اللقاء عن الإرهاب كظاهرة، لكنه لم يقدم أى حلول للمواجهة. أتصور أنه كان لابد - بعد العرض العام للإرهاب كظاهرة اجتماعية- من عرض الواقع المصرى ليس فى سينا فقط، بل يشمل المكان والزمان والإنسان فى المجتمع المصرى، حتى طبيعة التدين للإنسان المسلم والمسيحى المصرى، والذي أعتقد أن له خصائصه المميزة جداً.

د. صفوت العالم : أتفق على أهمية وضرورة الارتباط الوثيق بين النسق الثقافى والنسق الإعلامى، فى هذا السياق لابد من وجود علاقة متشابكة ووظيفية بين السياسة الإعلامية لمصر والسياسة الثقافية بكل أشكالها وروافدها. أريد أن أؤكد على ضرورة وضع عملية التناول الإعلامى للظاهرة الإرهابية فى إطار النموذج الوظيفى لأن هناك أهدافاً قد تكون مضبوطة وهناك أهداف أخرى ربما غير مضبوطة، فأحياناً قد نعظم من شكل المتحدث الرسمى باسم الجماعة وقد نعظم من شكل الاتصالات واللقاءات التى تتم عبر الفضائيات لعدد غير قليل من أفراد الجماعات، فيكتسبون مكانة داخل المجتمع وتتعاظم صورتهم الذهنية، الفضائيات تسعى للسبق الصحفى أو الإعلامى بغض النظر عن المسئولية الاجتماعية لتناول هذا الحدث أو ذاك. بل إن الفضائيات سعت لبعضهم وصورت الأحداث الإرهابية تليفزيونياً وبيعت هذه

الأفلام من عدد غير قليل من المصريين والعراقيين بالآلاف الدولارات، أسألوا عدد الإرهابيين الذين يحملون في دفاتر تليفوناتهم أرقام التليفونات الخاصة بكل المشرفين على نشرات الأخبار لكل من الجزيرة العربية وال mbc وغيرها. أما وسائل الإعلام المصرية صحفاً وإذاعة وتليفزيون فهي غائبة عن المعالجة الواقعية للحدث وتعتمد فقط على التقارير الرسمية لإدارة العلاقات العامة لوزارة الداخلية. ثم أتوقف أمام المعالجة الدرامية التي تناولت الأحداث الإرهابية حيث جاءت غالباً سطحية وساذجة، تقدم الشاب المتدين على أنه يكفر أسرته وينعزل عنها، بينما نحن نريد أن نرى نموذج الشاب الطبيعي الذي يصلى ويتعلم ويعمل بصورة طبيعية مع أسرته، ويستعين بآيات قرآنية أو بآيات من الإنجيل أو من أى رؤية دينية فى خطابه العادى، فى حوار العادى. الجانب الرابع. أخيراً نحن لدينا ٧٠ مركز إعلامى يصرف عليها الملايين من الجنيهات فى عقد ندوات لا يحضرها أحد وهى غائبة عن إقامة حوار مجتمعى حقيقى حول الظاهرة بكل روافدها وبكل أبعادها.

د. جابر عصفور: اسمحوا لى أولاً أن ألاحظ أننى جئت إلى هذه الجلسة لاستمع عن سياسات وآليات ثقافية جديدة لمواجهة خطاب الإرهاب، للأسف فى هذه الجلسة أنا لم أسمع شيئاً جديد ولم أسمع كلمة واحدة اسمها خطاب الإرهاب. وأظن هذه ظاهرة لافتة للانتباه. كيف يمكن أن تكون جلسة كاملة عن خطاب الإرهاب لا يستخدم فيها لفظ خطاب مرة واحدة؟! إذن عن ماذا نتحدث؟. اسمحوا لى أعرف هذا الخطاب تعريفاً أولياً. الخطاب هو مجموعة الممارسات اللغوية التى تعكس وتجسد مواقف وأفعال اجتماعية وتصوغ من خلال الفعل اللغوى رؤية للعالم أو موقفاً من شيء من أشياء الوجود وحقلاً معرفياً متخصصاً. هذا عن الخطاب.

فماذا عن ظاهرة اسمها «خطاب الإرهاب»؟ لابد أولاً أن نتكلم تحديداً عن «خطاب الإرهاب الدينى» لأن هذا هو الذى نكتوى بناره علماً بأن صفة الدينى ليست نسبة إلى الدين وإنما نسبة إلى الذين يستغلون الدين لتحقيق أغراض غير دينية، فنحن لدينا خطاب إرهاب دينى، وفى تقديري إنه إذا لم نضع ملامح هذا الخطاب موضع الفحص نفتقد جديتنا، ومن قبيل التفكير بصوت عالى والمشاركة

لسد ثغرة موجودة فى هذه الجلسة اسمحوا اترح عليكم بحكم دراساتى السابقة مجموعة من خصائص خطاب الإرهاب الدينى. هو خطاب تدينى بمعنى أنه يبالغ فى وضع الدين ويحشره فيما يتصل به وما لا يتصل به، وهو خطاب إتباعى، يلغى مسألة العقل والعقلانية والتفكير النقدى وإنما يقبل دائما عن الآخرين منبعاً ناقلاً مقلداً. وهو خطاب تراتبى قائم على هيرازكيه، الأعلى مصدر الخطاب ثم تتدرج هذه الهيرازكية هابطة إلى الذين يتلقون الخطاب ويتحولون إلى آلات لتنفيذه، وهو خطاب قمعى، إقصائى، معادى للاختلاف، يقينى فى تصويره لنفسه أو فى تقديمه لمقولاته، وانفعالى فى صياغاته اللامنتطقية واللاعقلانية، وهو خطاب حدى فى صفاته الإطلاقيه: «أنا مسلم أنت كافر» «أنا امالك الحقيقة، أنت لا تملكها»، فهو خطاب إطلاقى حدى فى صفاته الأساسية، وهو خطاب يبحث دائما عن أشباهه فى الماضى ويستقوى بما يزوده بقدرة الاستمرار فى الحاضر. ولهذا السبب لو راجعنا كلام زعماء الإرهاب يعودون فى التراث إلى ابن القيم، ابن تيميه، ابن رجب الحنبلى، وغيرهم من الأسماء المعاصرة لفترة الانحدار التى شهدت الحروب الصليبية التى تحول فيها الفقه الإسلامى إلى فقه دفاعى شديد الحساسية من أى وجود أجنبى. فهذا الخطاب كما أقول باحث عن أشباهه فى الماضى، مستقوى بما يزوده بقدرة الاستمرار فى الحاضر. وهذا الخطاب، أيضا، معاد للمرأة ومحقر لها على طول الخط،، وأى تحليل لهذا الخطاب يكشف أن كل الصفات السلبية دائما ملتصقة بالمرأة، ابتداء من كونها عورة لا بد أن تغطى وأن تنقب وانتهاء بأنها ضعيفة العقل والدين، وتروى فى هذا أحاديث من أطرف ما يمكن، منها مثلا شاوروهن وخالفوهن، ومنها كذلك لا تسكنوهن الأعالي لا تعلموهن الكناية!!، وهو خطاب عنصرى فى عدائه لكل ما هو أجنبى، وتحريضى، يحيل الكلمة إلى فعل أفعال العنف المادى الذى يوازى التفكير والقتل. هذه مجموعة من سمات الخطاب الدينى، اقترحها عليكم للتفكير، وأدعو إلى بدء الحديث عن صفات عامة لخطاب الإرهاب أرجو أن نضعه موضع التحليل والفحص ونستفيد من دراسات تحليل الخطاب فى تحليل هذا الخطاب. بمعنى دراسة خطب بن لادن والظواهري وغيرهم

من أمراء الإرهاب، حتى الفقهاء لم يكن معروفا عنهم الإرهاب لكنهم أسسوا لفكر الإرهاب بمعنى من المعانى، مثل خطب «بن باز» مفتى السعودية، ولنتأمل النظرات العنيفة التى أكدها بى باز عن المرأة بشكل عام وعن المرأة السعودية بشكل خاص.

ما الذى ساعد على تصاعد هذا الخطاب؟، لعلنا نلاحظ أن هذا الخطاب بدأ يتصاعد ويرتفع منذ السبعينيات على وجه التحديد، وإذا شئنا التحديد الأدق كما قال ضياء بالأمس منذ سنة ١٩٧٤ مع فكرة جماعة التكفير الخاصة بالكلية الفنية العسكرية. ومنذ ذلك الحين راح يتصاعد ويكتسح ويكتسب له كل يوم أنصارا جددًا، وهذا هو التحدى الذى ينبغى أن نواجهه، فهو خطاب لا ينحسر ولا يتقلص وإنما يتصاعد ويكتسب أنصار جدد. إذن ما العوامل التى أدت إلى تصاعد هذا الخطاب وانتشاره على هذا النحو؟ حقبة النفط وسعى بعض دول النفط إلى التصدير واحتلال مواقع الدول القومية التى تركت لنا ميراثا سيئا من التصور. ولا تنسوا أن بعض هذه الدول النفطية هى التى صدرت لنا الفقه الحنبلى فى مراحله المتأخرة، وهذا كلام يعرفه الفقهاء جيدا. يعنى فقه أبى رجب وابن القيم وابن تيميه وأمثالهم من الفقهاء الذين كانوا يكتبون تحت وطأة هزيمة الصليبيين للأمة الإسلامية. الدولة الدينية التى بدت واعدة فى ذلك الوقت فى السبعينيات وظهرت على أنها تأتى لتملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا وأقصد هنا نموذج الدولة الدينية الذى قدمته إيران، والذى دفع - للأسف - بعض المفكرين المصريين إلى أن ينتقلوا من اليسار إلى ما يسمى باليسار الإسلامى كما فعل صديقنا العزيز «حسن حنفي» وغيره. تدهور أجهزة التحقيق والتعليم وأدواتها وقصور سياستها. وجود أرضية ثقافية مساعدة تمتد من القيم الغالبة فى عمليات التنشئة الاجتماعية وعمليات التنشئة الثقافية والفكرية وتتقوى بضعف مستوى التعلم الدينى وتخلفه عن مواكبة المتغيرات وحتى مواجهة التحديات - واعتذر للمشايخ، إذا غضب أحد منهم - لأنه حتى الآن لا يزال التعليم الدينى فى مرحلة تخلف، كما لا يزال الخطاب الدينى الرسمى نفسه فى حالة تخلف، سواء كان خطاب مسلمين أو كان خطاب -أخوتنا-

المسيحيين، وهذا الخطاب الدينى لم يستطع أن يصل إلى مستوى التحديات الخطيرة التى نواجهها. الدور الأجنبى أسهم فى تأكيد حضور الوجود العسكرى لفصائل الإرهاب ودعمها وإتاحة منافى ومهاجر آمنة، هل كانت الحكومة المصرية (الغلبانة) هى التى استضافت جماعة الزرقاوى ومجموعات التطرف التى انطلقت من داخل لندن لتدمر لندن، أليس هم الذين استضافوها؟. ولعلنى أضيف أيضا تصاعد الأصولية الصهيونية الإرهابية مما خلق تبريرا لأصولية إسلامية مناقضة ترفع شعار الإسلام لأن لكل فعل رد فعل مساو له فى القوة ومعاكس له فى الاتجاه. كلمة أخيرة.. قرأت فى ورقة الصديق وحيد عبد المجيد يقول إن جزءا من خلل السياسات الثقافية إنها اتبعت المنهج التنويرى. وأنا أقول له ليتها فعلت ذلك! السياسة الثقافية المواجهة للإرهاب فى مصر لا توجد أصلاً، ليس عندنا سياسة ثقافية بالمعنى الحقيقى لمواجهة الإرهاب. لدينا ارتجال، وعشوائية، وردود فعلا ليس هذا فقط بل إنه بعد ٣١ سنة لا يزال خطاب الإرهاب يزداد يتصاعد يوما بعد يوم ويكتسب أرضا جديدة. وعندما أقول خلل وعدم وجود سياسات ثقافية لا أعنى مؤسسة ثقافية بعينها ولا حتى وزارة الثقافة، لأن السياسات الثقافية من إنتاج وزارات متعددة.

د. عمرو الشويكى: فيما يتعلق بمسألة «النص والسياق» أو قضايا الفكر العقائدى وجماعات العنف الدينى أو الجماعات الإرهابية التى تمارس عنفا، يعكس فكرا عقائديا أو سياسيا، أتصور إنه من المهم إجراء المقارنة مع تجارب أخرى مارست فيها جماعات عنف فى ظل سياق سياسى واجتماعى وثقافى مختلف. يعنى على سبيل المثال تجربة «الألوية الحمراء» فى إيطاليا وجماعة «الأكسيون» أو الفعل المباشر فى فرنسا، وباير ماينهوف فى ألمانيا، هذه كلها جماعات ثورية راديكالية استندت على الماركسية ومارست عنفا وإرهابا، لكن ومواجهتها كانت ممكنة حين تغير شكل النظام الرأسمالى وطبيعة تعامله مع قضايا بعينها مثل قضايا العدالة الاجتماعية وغيرها، فكلن أن اختفت هذه القوى من الواقع. وبالتالى أتصور إن اختزال المسألة فى إطار معركة نصوص، بمعنى أنه يوجد إسلام يحض على العنف

وهناك إسلام مستنير، أو إن نجهز وفود العلماء لكي تذهب إلى لغرب لإظهار وجه الإسلام الصحيح والإسلام المستنير، أتصور إن هذه المعركة ستكون فى غير محلها. لأن المدخل الأساسى يأتى فى إطار إصلاح اجتماعى وسياسى ودينى شامل يعيد النظر فى التعامل مع النص. وفى كل الأحوال ستبقى هذه الأفكار المتطرفة أو هذه الجماعات الإرهابية موجودة فى أى مجتمع ووارد أن تزيد أو تنقص تبعا للبيئة الاجتماعية والسياسية القادرة أن تشكل حجمها الحقيقى.

نقطة أخرى تتعلق بجوهر المشكلة التى لا أظنها فى الهوامش، بمعنى قوى التطرف، لكنها أساسا فى التيار الرئيسى، ذلك أن القوى التى نعتبرها متطرفة فى مصر أو فى العالم العربى، وما تمارسه من عمليات إرهابية ليست فى الواقع سوى أحد وجوه الأزمة. أما الأزمة الحقيقية فتتمثلا فيما يمكن اعتباره الوسط الذى يجب أن يحمى ويحمل أى مجتمع، لدينا مشكلة فى الأزهر، ومشكلة فى التعلم الدينى ومشكلة فى شكل الخطاب الإعلامى وشكل الخطاب الثقافى، ومشكلة أيضا فى الرسالة الإعلامية، هذا هو جوهر الأزمة. لو تابعنا الكثير من برامج التليفزيون الرسمى عن تفسير الأحلام أو كلام بعض الشيوخ المحسوبين على الدولة، ربما نعرف لماذا تبدو الأسر المصرية متشددة فى خطابها بما هو أكثر أحيانا من تشددا من بعض حركات الإسلام السياسى، وبالتالي أنا شخصا مثلا لا أشعر إن لدى مشكلة مع د. حسن حنفى أو د. سليم العوا أو فهمى هويدى، لأنه فى النهاية يخاطبون العقل، لكن لدى مشكلة حقيقية مع زغلول النجار وآخرين ممن لا يخاطبون العقل. وأنا رأيت إن الأسماء الأخرى هى جزء من خطاب رسمى وجزء من حالة عامة موجودة فى البلد يعنى لا يمكن أن نعزلها عن مجمل الأوضاع الثقافية والاجتماعية والثقافية والسياسية ونختزلها فقط فيما يمكن الكلام عنه فى إطار ظاهرة الإسلام السياسى أو ما إلى ذلك. الأزمة أشمل فيما أتصور.

د.حسن نافعة: تعليقا على كلام د. جابر عصفور، اعتقد أن المشكلة ليست فى خصائص الخطاب الدينى، كما أننى لست متأكدا ما إذا كان يمكننا أن نسميه الخطاب الدينى، فهو فى ظنى خطاب سياسى وليس خطابا دينيا.

وفى كل مرحلة من مراحل التاريخ وجد الخطاب الفكرى المتطرف الذى يمكن أن يقود للإرهاب بأشكاله المختلفة. وأود أن أشير إلى إنه بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة دار جدل واسع فى اليونسكو حول الحرب وجاء فى ديباجة دستور اليونسكو أن «الحرب تبدأ فى عقول البشر، وفى عقول البشر يجب أن تبنى حصون السلام» واختلف ممثلو الكتلة الشيوعية جملة وتفصيلاً وقالوا إن الخلل فى البنى الاجتماعية والاقتصادية فى العالم هو الذى يؤدى إلى الحروب، وبالتالي فالقضية ليست قضية فكرية بالأساس، وإنما لها بعد مرتبط بالبنى الاقتصادية والاجتماعية وعلينا أن نبدأ بتصحيح هذا الخلل.

القضية التى لم نتناولها نهائياً تدور حول سؤال لماذا استطاع الخطاب الدينى أن يجد له جذورا وينتشر ويتدعم، بينما الخطاب الآخر، وهو موجود طوال الوقت، بقى معزولا محاصرا؟. أقول وباختصار شديد إن القضية هى كيف يمكن استيعاب التيار الإسلامى الذى ينتج الخطاب المتطرف سياسياً، أنا لا أتحدث عن الديمقراطية والقول بأننا لا نوافق على حزب دينى أراه لاما فارغا، وهو هروب من الموضوع. إذا أردنا معالجة هذه القضية علينا إن نجيب على هذا السؤال: كيف يمكن للتيار السياسى الإسلامى أن يدخل نسيج الحياة السياسية الاجتماعية بشكل أو بآخر؟ التعددية فى تصورى تؤدى إلى نتيجتين، على المستوى المحلى تؤدى إلى تهيمش التطرف، وعلى المستوى الدولى، توجد مقولة إن الديمقراطيات لا تتحارب. فى الداخل الأطراف المتناقضة أو شركاء العملية الاجتماعية لا يتحاربون لأن كل واحد له مكانه وكل واحد ينتج، إذن جوهر المشكلة لماذا لا تتحول مجتمعاتنا إلى مجتمعات ديمقراطية، إلى مجتمعات تعددية، هذا هو جوهر القضية، إذا استطعنا أن نحله سوف نحل مشكلة التطرف ونعالج مشكلة الإرهاب بشكل أو بآخر.

سامى خشبة: أعود إلى الخلاف الذى دار فى اليونسكو عما إذا كان الإرهاب والحرب تبدأ من أدمغة البشر أم من البنى الاقتصادية الاجتماعية، وأعتقد أنها تبدأ من الاثنين معا، حيث إنهما يتفاعلا معا ويتبادلا التأثير. لذا أرى أهمية إيجاد قدر من التنسيق الثقافى العام بين كل مؤسسات وأجهزة صنع

الثقافة المصرية (دعك من العربية الآن لأنها إشكالية أكثر تعقيدا) والمؤسسات المصرية، التي أعنيها هي الأجهزة المعنية بالتعليم، بالتثقيف، بالإعلام، بالدعوة الدينية (الإسلامية والمسيحية) وبقية الأجهزة التي يمكن أن نتخيلها، الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدني كلها لابد بالفعل من محاولة العثور على نوع من التوافق الثقافى العام لتوجه يجمعها.

ملاحظة أخيرة: العناصر التكوينية لبنيتنا الثقافية كلها لابد أن تنسق ولا بد أن تنسق تحت إشراف الدولة لأنه لا المجتمع المدنى ولا الأحزاب ولا الجمعيات والهيئات قادرة على تحقيق هذا التنسيق. وأظن أن الدولة الوطنية الحديثة لعبت أدوار مهمة جداً فى سوق مجتمعاتها نحو اتجاه ثقافى أو سياسى معين.

د. ق. إكرام لمعي: أنا عندى ثلاث ملاحظات سريعة....

الملاحظة الأولى على مداخلة الأستاذ محمد سيد أحمد بشأن خطورة الفيدرالية وقد أحسست من كلامه إن هذه مؤامرة أمريكية ضد المنطقة، والحقيقة فكرة الفيدرالية والتفتت نفسها هي طبيعة مرحلة، وأول ناس تحدثوا عن هذا الموضوع كانوا علماء الاجتماع فى أمريكا، وحذروا من خطر تعرض أمريكا نفسها للتفتت وإن موضوع بوتقة الانصهار التي عشنا عليها ٣٠٠ سنة فشلت، وظهرت نظرية إبداعية جديدة بدلا من الانصهار أسموها «طبق السلطة» يعنى كل مجموعة فى أمريكا تحتفظ بخصائصها، لكن فى نفس الوقت تنسجم مع الآخرين فى نظام ديمقراطى متكامل. إذن الخطر لا يتهددنا وحدنا وإنما يمتد أيضا إلى أمريكا وإسرائيل وربما كان هذا أحد الأسباب التي دفعت إسرائيل للانسحاب من غزة. وأظن أنه من الأفضل لنا إجراء حوار حول ما هو الأنسب لنا كمصر أو كوطن عربى بنظرة مستقبلية مبدعة. نقطة أخرى بشأن درجات السلوك كما صنفها د. عماد جاد، وهي الكلام والتجنب والتمييز والعنف والإرهاب، قى تصورى أن هذه الدرجات الخمس تنقسم إلى قسمين رئيسيين، الكلام والتجنب وهي درجة تقع ضمن مسئولية البيت والمدرسة والكنيسة والجامع وبرامج الأطفال فى التلفزيون، ثم الاضطهاد والعنف

والإرهاب ويشكلون درجة أخرى تعود إلى عوامل خارجية -أعنى خارج الشخص، والدليل إن السادات عندما تمسح بصبغة دينية وجد الطلبة في الجامعة جاهزين من البيت ومن المدرسة، هو لم يصنعهم وإنما استغل ما تحقق في البيت وفي الجامع وفي الكنيسة، وهذا ما أدى إلى تعميق فكر الإرهاب، لهذا أقترح أن نبحث في كيفية تجفيف منابع -أي الكلام والتجنب- من البيت ومن المدرسة ومن برامج الأطفال في التلفزيون، كيف نغير الجو الموجود إلى الديمقراطية والحرية وحفظ خصائص كل مجموعة من المجموعات.

ماجدة مورييس: أتصور إن علينا مواجهة إشكاليه أساسية وهي التناقض الموجود في المجتمع وفقدان الثقة أساساً في الدولة وسياستها لأنه بدون أن تعود الثقة بين المواطن والدولة لا يمكن تحقيق أي شيء. فقدان الثقة أوجد فجوة بين الإعلام الرسمي والإعلام الفعلي، وأصبح المواطن لا يثق في إعلامه وينصرف إلى الإعلام الآخر، أصبح هناك أيضاً فجوة بين الثقافة الرسمية والثقافة الشعبية، وسقطت هيبة الدولة تماماً وبالتالي المجتمع فك وتحلل. أنا اعتقد إننا نعيش الآن تجربة يمكن أن تكون بداية جيدة وهي التنافس على رئاسة الجمهورية من خلال التلفزيون بشكل محايد وعادل نوعاً ما.

د. وحيد قال إن وسائل الإعلام استمرت لفترة طويلة تبث قيم التسامح واحترام الآخر، وأظن أن هذا لم يحدث مطلقاً. لأن أجهزة الإعلام المصرية هي جزء أساسي من التطرف، وأعتقد إننا الآن في بداية حقبة جديدة لابد أن نجتمع فيها على مشروع واحد فقط، فإذا ثبت إن ممكن نمشي فيه خطوات فمن الممكن إن نستمر في مشروعات أخرى.

د. عزة وهبي: إذا كنا قد اتفقنا كخلاصة للنقاش على أن الإرهاب أساسه فكري، فمما لا شك فيه أن هذا الجانب الفكري يستثمر ظروفًا اجتماعية واقتصادية وثقافية بالغة السوء التي بتعيش فيها قطاعات كبيرة من المجتمع المصري مهمشة ولا تتوافر لها أبسط مقتضيات الحياة، ووجد فيها بيئة صالحة لاجتذاب أعداد كبيرة من الشباب اليائس العاطل الذي لم يعد له أي أمل في المستقبل، فوجد الخلاص

فى مقولات متطرفة وتوجهات متطرفة، بدليل تعدد وتكرار الحوادث الإرهابية فى الفترة الأخيرة لتتحول إلى ظاهرة. انتقل من هذه النقطة إلى أننا يجب إن نفكر فى وسائل المواجهة، وأتصورها تنقسم إلى مستويين أحدهما قصير المدى والآخر طويل المدى، باعتبار إن الحوادث الإرهابية هذه متكررة وعلينا أن نتوقعها فى كل لحظة طالما أن جذورها باقية، إذن يجب أن نفكر فى أسلوب للمواجهة فكرية وعملية وواقعية على هذين المستويين.

فريدة النقاش: سأحاول الرد على سؤال ماذا نفعل الآن ولأقدم اقتراحا محددا، بوسعنا أن نحتشد بعد أن نجرى دراسة مستفيضة للتجارب التاريخية لكى نجنب المصلحين الجدد مصير ابن رشد ونصر حامد أبو زيد وسيد القمنى وحسين مروه ومئات من الباحثين والعلماء، مسألة انقطاع مسيرة الإصلاح الدينى تحتاج بذاتها إلى فحص علمى شامل للرد على السؤال لماذا كانت قوى المحافظة والجمود قادرة فى كل اللحظات التاريخية الفاصلة على الانتصار على قوى التجديد والاستنارة والاجتهاد؟ هناك عناصر فى المجتمع وأخرى فى الثقافة وثالثة فى السياسة والرابعة فى النصوص نفسها وعلينا أن نواجه أنفسنا بذلك بشجاعة.

أذكر أن جماعة المثقفين الألمان عكفوا لزمان طويل على دراسة ثقافتهم بهدف اكتشاف القوى الكامنة فيها التى أدت لا فحسب لولادة النازية وإنما إلى التقبل الشعبى الواسع لها-وهو الأخطر ومشابه لما نواجهه الآن، لدينا أرضية ملائمة لحركة الإصلاح الدينى المطلوبة فى تراث ثورة ١٩١٩ والمرحلة الليبرالية الأولى وشعارها العظيم «الدين لله والوطن للجميع»، مطلوب الآن فصل الدين فصلاً كاملاً عن السياسة، يحتاج الإصلاح الدينى أيضاً -وهو عملية صراعية ونضالية طويلة المدى- إلى إعادة نظر وهيكلية شاملة للمؤسسات الدينية ومؤسسات الإعلام والتعليم وقبل كل شيء إطلاق الحريات العامة وإلغاء كل القوانين المقيدة للحريات لأن عملية الإصلاح الدينى تحتاج إلى قاعدة اجتماعية حرة حتى يكون لها مستقبل وحتى لا تبقى محصورة فى إطار نخبوى.

نقطة أخرى... حول قضية التفتيت التى أشار إليها محمد سيد أحمد كاتجاه

محلى وعالمى وأظن أن التفتيت هو أحد مكونات نزعات ما بعد الحداثة التي تعلو من شأن الثقافات الفرعية لتلائم منطق السوق، والإمبريالية لا تريد شعوباً ولا وحدات إقليمية كبيرة وإنما هي تريد زبائن لأسواق الخصخصة الشاملة لكل شيء. خصوصاً هذا الاتجاه المحموم للبيع، بيع كل شيء وإطلاق الناس في السوق كأنهم وحوش وأفراد مفتين، ذرات. ولكن عودة الاستعمار العسكرى سوف تؤدي حتماً لإحياء حركة التحرر الوطنى -وهذا هو منطق التاريخ- مهما كانت الشوائب التي تشوب ما يجرى في العراق الآن، لكن من المؤكد أن حركة مقاومة حقيقية سوف تنهض وسوف تستعيد الدولة الوطنية عافيتها وسوف تتكون حركة أممية جديدة تمثلها القوى الصاعدة لمناهضة العولمة، أى أن هناك لدينا عناصر للأمل لا بد أن نبني عليها وأن نتكاتف مع بعضنا البعض لمواجهة هذه الظاهرة الإجرامية في حياتنا.

ضياء رشوان: في تلغرافات سريعة: نحن لا نتحدث أبداً عن ظاهرة ثابتة ولا عن أسباب ثابتة، نحن نتحدث عن أفكار كامنة تظل كامنة إلى أن تجد ما ينعشها وفي هذه الحالة يتحول النص إلى خطاب. لأن النص -وهذا يعلمه أيضاً د. جابر- شيء مختلف عن الخطاب، الخطاب مرتبط بظروف إنتاجه وبشروط إنتاجه تطوره ويظل النص نصاً إلى أن يتحول إلى خطاب أى يتحول إلى فعالية، في هذا المعنى الخطاب المتطرف، الفكر المتطرف، النص المتطرف موجود دائماً لا يستطيع أحد أن يزعم أنه لا الفكر النازى ولا القومى ولا الفكر الدينى فى المسيحية، فى الإسلام، فى أى مكان يزعم أنه يمكن أن يموت. السؤال الدائم هو فى أى شروط ينتعش الخطاب؟ الظاهرة الحالية أدت إلى انتعاش نوع معين من أفكار التطرف، فسياق الحرب أفرز وأنعش أفكاراً متطرفة، وسياق الثمانينات والتسعينات أنعش أفكاراً أخرى متطرفة أيضاً لكنه حولها إليه. بهذا المعنى أيضاً يظل الكلام بالفعل عن موضوع المواجهة الثقافية موضوع صعب للغاية لأننا لا نواجه نصوصاً، نحن نواجه خطابات، الخطابات جزء منها الواقع، فلا يمكن أن نواجه نصاً بنص، لا بد أن نواجه واقعاً بواقع لأن الواقع هو الذى ينتج الخطاب ويحول النص إلى خطاب. الشيء الثانى

فى هذا الإطار إنه إذا ما كان هناك ضرورة لسياسة ثقافية وبغض النظر عما قلته لأن السياسة الثقافية تعنى تغيير سياق لكن هناك بعض الاقتراحات حتى فى هذا الإطار وهى أيضاً منفصلة عن القدرة على إعمالها، أولها أنتى -عكس ربما ما يرى بعض المحللين- مع توسيع التعليم الدينى الإسلامى وليس تضيقه، ثبت إجرائياً وإحصائياً لمن يحبون ألكم أو يكرهونه أنه من بين عشرات الآلاف من المتطرفين والإرهابيين فى مصر لم يكن هناك من بينهم من رجال الأزهر أو من خريجيه أكثر من أحد عشر شخصاً، طيلة ثلاثين عاماً، فى المملكة العربية السعودية من تعلموا تعليماً دينياً متخصصاً لم يذهبوا إلى الإرهاب والتطرف، أنا مع توسيع التعليم الدينى فى نفس الوقت مع إصلاح الأزهر إصلاحاً جذرياً حقيقياً. ولماذا يقى التعليم الدينى؟ لأنه داخل دين يتضمن فكراً سياسياً مثل الإسلام ويتضمن مذاهب ومدارس فكرية بعضها متطرف وبعضها معتدل لا يقى من الذهاب إلى التطرف إلا المعرفة بجميع هذه المذاهب وهذه الأفكار، وهو ما يتمتع به رجال الأزهر، وبالتالي أرى أن التعليم الدينى وقاية من التطرف والإرهاب، قد يكون فى التعليم الدينى بعض المحافظة أى أنهم محافظون، لكننا لا نقع فى شرك الخلط بين المحافظة وبين التطرف، ونستطيع أن نعدل من هذه المحافظة ببعض إصلاحات الأزهر. مسألة ثانية إن الدولة -وفى إطار وزارة الثقافة التى يجلس معنا بعض مسئوليه الكبار، الدولة خاضت فى مرحلة سابقة مع دار الشعب تجربة نشر بعض كتب التراث الجيدة، كتب التراث التى توجد الآن فى كل البيوت المصرية لمن يتذكر، فلماذا لا تقوم الدولة بإعادة -تحت إشراف رجال دين حقيقيين - لا أريد أن استخدم تعبير تنويرى ولا تظليمي- يفهمون فى مهنتهم ويعرفون التحدى الفكرى والثقافى الذى نواجهه، لماذا تترك الدولة الساحة لمن يوزع كتباً تذهب فى مذهب محدد وتكون بالنسبة لبعض الناس -شباب- جذابة براقة لأنها غير مسموح بها. التلغراف الثالث نتحدث كثيراً بصيغة «الله غالب». هناك تيار سياسى إسلامى سلمى لا بد من قبوله وأعود إلى صياغات الدكتور وحيد حيث أحسن التحليل فى هذه النقطة، عندما ميز تمييزاً صارماً بين استجابة حسن البنا واستجابة المودودى وسيد قطب، وهو بمصطلحات

التيار الدينى العنيف والتيار السياسى الاجتماعى الإسلامى. هناك ضرورة ليس فقط أن يسمح لهم قانوناً بالتواجد، لكن أيضاً باستيعابهم داخل النخبة، وأقول هناك ضرورة لأننا لا نمن عليهم، هم لهم الحق لأنهم الجزء الرئيسى فى هذا البلد على الأقل فى العصر الحديث منذ أن قاوم الأزهيون بونابرت. التلغراف الأخير لدينا فى مجال الأفكار المتطرفة مدرسة ضخمة أسمها الجماعة الإسلامية والجهاد، هذه المدرسة هى التى قامت بكل العنف، قتلت من قتلت، وقتل منها من قتل، هؤلاء الشباب هم أنفسهم الذين نشروا حتى هذه اللحظة التى نجلس معاً فيها ١٣ كتاباً، آخر ستة كتب ظهرها قبل أيام وقبلهم سبعة كتب. حتى هذه اللحظة لم تقم مؤسسة من مؤسسات الدولة بطباعة هذه الكتب سوى للأسف وزارة الداخلية، وليس وزارة الثقافة، وتولت توزيعها دار نشر خاصة. أنا أريد أن أعرف لماذا لا يستفاد من هذه الكتب وفيها ردود حقيقية من أسماء لها معنى بالنسبة لمن يرغب فى التطرف أو لديه هوى، كتب ترد على أفكار من حيث المبدأ ولا ترد على الشواشى، وتبدأ من أول الأصول. وبالتالي أنا أسأل أيضاً أين وزارة الثقافة؟.

أمل محمود: أريد أن أسأل الذين قالوا بأولوية الإصلاح الثقافى والسياسى: هل يمكن إجراء إصلاح ثقافى وأدوات إنتاج الثقافة تحكمها سياسة لدولة لا تتبنى نفس الفهم؟ وأعيد السؤال إلى الذين قالوا بأولوية الإصلاح الدينى: هل يمكن أن يكون هناك إصلاح دينى وجزء رئيسى من المؤسسات التى تنتج الخطاب الدينى هى مؤسسات تابعة لدولة تنتج سياسات تهيب المناخ للإرهاب؟ وانتهى من هذا لأقول أنه لا سبيل للمواجهة إلا إن كانت مواجهة شاملة ولعل ما حدث فى شرم الشيخ كان تعبيراً دقيقاً على أن المواجهة الأحادية الاتجاه لا يمكن أن تواجه وتتصدى للإرهاب، فما حدث بعد طابا وما حدث بعد أحداث القاهرة الأخيرة من إجراءات أمنية تتبنى رؤية أحادية للمواجهة لم تصل بنا إلى الحل إنما فاقمت من الأمر، نفس الشيء ما يحدث فى العراق، ما تقوم به أمريكا هو بدعوى مواجهة الإرهاب وبدلاً من أن تواجه الإرهاب وتتخلص الظاهرة، إذ بها تتفجر وتنتشر وتسود فى مناطق ويجرى تصديرها لمناطق أخرى.

د. نادية مصطفى: أحدد ما أريد فى كلمة واحدة أتمنى أن نخرج من هذه الجلسة ونحن متفقون على إن نحرص على التوازن، تحقيق التوازن، لماذا؟ قيل إنه يجب ألا يكون لدينا كعرب ومسلمين معايير مزدوجة، يجب ألا ندفن رؤوسنا فى الرمال ولا نعتز أن لدينا مشاكل فى الجانب الثقافى الإسلامى تؤدي إلى إفراز الإرهاب. يجب أن نعتز بأن هناك إرهاباً يوظف الدين وهذا ليس هجوماً على الإسلام، هذه أمور أى عاقل، أى موضوعى، أى دارس لا يستطيع أن ينكرها، ولكن ما أريد أن أنبه إليه أن يكون لدينا توازن بمعنى أنه إلى جانب هذه الحقيقة هناك جانب آخر من الفكر الإسلامى الذى نما أيضاً وقدم اجتهادات جديدة بشأن كل القضايا وواجه ما يسمى الإرهاب الإسلامى. يعنى الأمر يطرح الآن فى اقتراحات لعلاج الخطاب الدينى الإرهابى كما لو أنه ليس هناك جهد بذل من قبل عبر عدة سنوات من إسلاميين وغيرهم لمواجهة هذا الخطاب الإرهابى، ولكن النقطة هو أنه ليس هناك تسليط ضوء واضح فى أجهزة الإعلام المعتبرة وإعطاء فرصة حقيقية لهذه الاتجاهات لتوجيه خطابها وحديثها للشباب فى مستويات مختلفة. النقطة الثانية أؤيد فيها تماماً ما قال به الدكتور حسن ناقة والأستاذ ضياء رشوان من ضرورة استيعاب التيارات الدينية فى العملية السياسية، وأضيف إليه أمرين: ضرورة أن نقف أيضاً لنفكر فى إصلاح العلمانية لتفسح مكاناً أكثر لفهم وجود ودور الدين، فلن نكون فى دائرة تعرف قدر الدين فى تاريخها وفى ثقافتها أقل من الغرب الذى أخذ يراجع العلمانية الآن ويفرز مكاناً للحديث عن العلاقة بين الدين والمواطنة.

الاهتمام ليس بمجرد التعليم الدينى ولكن بالثقافة الحضارية فى مدارسنا وفى جامعاتنا اقترحنا مراراً أن يدرس مقرر عن الثقافة والحضارة الإسلامية فى الجامعات فقليل لنا (انتو عايزين تعملوا فتنة طائفية)، كما لو كان هذا الاقتراح يستبعد المسيحيون منه وهو أمر غير صحيح أن يعرف أبنائنا فى الجامعات ثقافتهم وحضاراتهم وأين هم منها ومن الآخرين، وهو أمر ضرورى للوعى وللذاكرة وللتثقيف الحضارى وليس فقط التربية المدنية.

عبد الله كمال: أريد أن أضم صوتى إلى صوت الدكتورة نادية مصطفى فيما يخص

التطرف العلماني في نقد خطاب التطرف، رغم إن لدى موقف شديد من التطرف الديني. أريد أيضا أنؤكد على الفوارق بين التيارات الدينية التي يجب وضعها في الاعتبار سياسياً وبين التنظيمات التي ارتكبت جرائم إرهابية على مدى التاريخ.

رد وتعقيب

محمد سيد أحمد:

عندما تحدثت عن الفيدرالية لم أكن أقصد التفسير تآمري وكلامى عن الفيدرالية لم يكن دعوة للعودة إلى القومية العربية كنظام. أنا أرى أن هذا الموضوع بالغ الخطورة، المدخل الرئيسى للمنطقة، إن مرة يسموها "كانتونات" سويسرية ومرة يسموها شرق أوسط كبير... الخ، فيه سلسلة تعبيرات استخدمت عبر سنوات، يراد بها فى نهاية الأمر تذويب الأمة العربية فى الكيان الإسرائيلى فى الحد الأقصى، لكن العملية فى النهاية تنتهى إلى هذا المعنى وقد كنت تعتمد أن أسقط أشياء كثيرة فى كلامى للتركيز على هذه النقطة بالتحديد لأن هناك شواهد اليوم تؤكد أننا نسير فى اتجاه معين فيما يتعلق بهذا الموضوع، ربما يقودنا إلى تفكيك الكيان العربى وإحلال كيان صفته ما هو قائم الآن فى إسرائيل وتعميمه على المنطقة ككل، وهو ما يمثل مرحلة متقدمة فى هذا المشروع، لذلك يجب أن نتخلى عن سياسة التعامل مع هذا الموضوع (بالأكليشييات) التقليدية.

د. عماد جاد:

بشأن ما تفضل به د. أكرام لمعى وعدد من المتحدثين، اعتقد إن أنا ممكن أقدم اقتراح بإنشاء مرصد إعلامى، إن يهتم بمراقبة كل وأى أحداث تطرف أو تعصب ضد أى مكون. يعنى ممكن ينقسم دينى، طائفى، النوع (الجنس)، غرب، شرق، وهذا بالمناسبة سيخدم القضية الفلسطينية أيضا لأن هناك منظمات صهيونية تعمل على أساس اقتطاع بعض الجمل والعبارات من سياقها وتستخدمها للإساءة إلى العرب والفلسطينيين وتتهمهم بالعنصرية ومعاداة السامية. أنا مختلف تماما مع دعوة الدكتورة. نادية مصطفى لتدريس الحضارة الإسلامية، أنا لم أفهم المقصود، وقد كان لى تجربة وأنا طالب فى الصف الرابع علوم سياسية، مع د. منى أبو الفضل، التى كان منهجها يقوم على أنها تحضر معها المصحف وتبدأ فى

شرح لنا آيات قرآنية ومطلوب منى أنا الطالب المسيحى أن أتفاعل معها وأجيب على أسئلتها. لذلك فالحديث عن تدريس الحضارة الإسلامية يجب أن يكون أكثر تحديداً: فى أى اتجاه، فى أى مجال، من سيتولى التدريس، لا أعنى بالطبع اسم المدرس لكن التخصص العلمى، وما هو المنهج: فقه إسلامى مثلاً؟ أو ما الذى سيدرسه بالضبط طالب العلوم السياسية؟. وبإيجاز أنا أيضاً مختلف مع من دعا إلى التوسع فى التعليم الدينى.

د. وحيد عبد المجيد:

بصورة تلغرافية أود أن أقول أولاً إن كل ما قيل عن إهمال التنمية فى سيناء كلام مهم جداً، لكن ربط هذا بالإرهاب أظن أنها مسألة تحتاج إلى تدقيق أكثر، وأتذكر أن نفس هذا الربط حدث فى فترة سابقة فيما يخص الصعيد، فى المرحلة السابقة، وأن كان الكلام عن سيناء الآن شمل بعداً إضافياً متعلق بواقع الاحتلال. فى تلك المرحلة السابقة تعاملنا مع الصعيد أيضاً على أنه منتج للإرهاب، وأن الاهتمام بتنميته كفيل بالقضاء على الإرهاب، وأنا أظن أن هذا الكلام يجب أن نأخذه بدرجة من الحذر. منطقة شمال البحر الأحمر بدأت تتحول إلى مسرح للإرهاب وما حدث فى العقبة مرتبط بما وقع فى طابا وفى شرم الشيخ أخيراً، وفى السنوات القادمة سوف يمتد الإرهاب وتكرر عملياته. أعتقد أن الإرهاب فى العراق وبقايا تنظيم القاعدة فى السعودية يغذى هذه المنطقة، التى أصبحت مسرح عمليات. دون أن يعنى ذلك ألا نهتم بتنمية سيناء، لكن دون أن نكرر نفس الخطأ ونتعمد إهانة أهلها كما فعلنا مع الصعيد.

موضوع السياسة الثقافية، أتفهم إن د. جابر يريد أكثر بكثير مما تحقق لكن هذا لا يعنى أنه لا توجد سياسة ثقافية لوزارة الثقافة، كان للدكتور جابر عصفور شخصياً دور مهم فيها، ويجب أن نراعى أنه لا يوجد شيء على أصوله فى البلد، وليس فقط سياسات وزارة الثقافة، لدينا أحزاب كأنها أحزاب، وبرلمان كأنه برلمان، ومؤسسات كأنها مؤسسات... الخ... فلماذا نتوقف فقط أمام السياسة الثقافية ولا نربطها بمستوى التطور العام والواقع القائم؟. وبهذا الفهم يمكن أن نقول إن هناك

عملاً مهماً تحقق جزء كبير منه منظم وخاصة في مجال التنوير، في مجال نشر تراث مستنير، في مجال سلاسل كتب، في مؤتمرات، في قصور الثقافة في أنحاء مصر كان هناك عمل مع الشباب وفي سنوات المواجهة. وفي الصعيد كان فيه شغل مهم جداً تحقق في قصور الثقافة.

النقطة الأخيرة فيما يتعلق بموضوع النص والخطاب، ما قاله د. جابر هو سمات للخطاب الأيديولوجي المغلق أيّاً كان، قومياً يسارياً، حتى خطاب المحافظين الجدد (رامسفيلد) ينطبق عليه ٩٠٪ من هذه السمات. باستثناء بعض النقاط مثل تلك الخاصة بالمرأة، كلها سمات الخطاب الأيديولوجي المغلق المعاصر في كل اتجاهاته، وليس فقط الخطاب الإرهابي.

وأنا أعتقد أن الخطاب الإرهابي خطاب متغير، عناصره أو سماته تختلف من مرحلة إلى أخرى، وعندما تكون لدينا سياسة ثقافية حقيقية يمكننا أن نرى ونحدد المتغير في هذا الخطاب.

هل يمكن القول إن هناك مناخاً ما يسمح بوجود الإرهاب ويساعد على انتشاره؟ وما هي العوامل التي تؤدي إلى تهيئة المناخ؟ هل يمكن أن يكون للأمراض الاجتماعية، مثل الفقر والبطالة وغيرهما، دور في هذا؟ هل افتقاد المساواة والعدالة وإغلاق منافذ المساهمة في رسم مستقبل الوطن أمام فئات كبيرة من الأجيال الشابة؟ وماذا عن اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى درجة ربما تكون غير مسبوقة في التاريخ المصري الحديث؟ وماذا عن دور المؤسسة الدينية في تهيئة مناخ من التطرف والانعزال، وخطاب ديني يعمل غالباً على تغييب العقل وسيادة التفكير اللاعقلاني، ويقود بالضرورة إلى انعزال وتطرف واستبعاد لكل ما هو مختلف ومن هو مختلف؟، ويسهم في تهيئة المجال المناسب للإرهاب؟ وما هي حدود وأبعاد مسئولية التعليم الديني؟ وهل يستدعي الأمر إعادة النظر في مناهج التعليم، وربما في العملية التعليمية برمتها؟ وهل يجب على الإعلام أن يعيد النظر في أهدافه وآلياته وبرامجه؟ وهل ثمة دور للعوامل الخارجية، بدءاً من تأثيرات العولمة وقوانين وأحد التجارة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، وصولاً إلى العراق وما جرى في فلسطين يومياً من انتهاك الحقوق المشروعة لشعب أعزل وتجاهل قرارات وقوانين ومواثيق

Bibliotheca Alexandrina



0961837

